Gaylord
PAMPHLET BINDER
Syracuse, N. Y.
Stockton, Calif.

THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

GENERAL LIBRARY

المكتبة المركزية

الاصلاح الزراعي
في العراق
والتنمية الاقتصادية

الدكتور
عبدالحسين وداي العطية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة بغداد

مطبعة المعارف ـ بغداد
١٩٦٥/١٢/٨

الاصلاح الزراعي
في العراق
والتنمية الاقتصادية

الدكتور
عبدالحسين وداي العطية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة بغداد

مطبعة المعارف ـ بغداد
١٩٦٥/١٢/٨

HD
2111
.I7
AH4

تمهيد

لقد أضحت المؤتمرات الدولية والمحلية حكومية أو شعبية احدى الوسائل الهامة والناجحة لعرض المشاكل المختلفة وتنسيب الحلول لها ، ففيها تتصارع الآراء المتباينة وتقترح الحلول المختلفة مما تسمح بالقاء الاضواء الساطعة على دقائق المشاكل المعروضة واستنباط الحلول الموضوعية لها مهما كانت معقدة .. والمؤتمر الشعبي للاصلاح الزراعي العراقي هو في الحقيقة أول تجربة من نوعها تتم في العراق لتعيين الاسباب الحقيقية المباشرة منها وغير المباشرة لفشل تطبيق الاصلاح الزراعي خلال خمس سنوات من عمر القانون وتنسيق الحلول المقترحة من أجل تغيير جذري للسياسة المتبعة ووضع الخطط اللازمة على ضوء الاخطاء المرتكبة وتراكم العقبات نتيجة للاختلاطات التي رافقت التطبيق طيلة المدة السابقة . فمؤتمرنا هذا يعتبر بحق منبرا حرا يسمح للمشرفين على انجاز الاصلاح الزراعي بتقديم الحساب عن منجزاتهم التي بذلوها وعرض المشاكل الفنية والمالية والقانونية التي استعصت حلها ليساعدهم جميع من اشترك في هذا المؤتمر بالتفتيش عن الحلول الملائمة وهذا بحد ذاته يعتبر عاملا مهما من عوامل رفع كفاءة الجهاز الحكومي المشرف على تطبيق الاصلاح الزراعي كما سيساعد مؤتمرنا هذا الفلاح والمزارع العراقي على تفهم الدور الذى يجب أن يقوم به من أجل تنفيذ الاصلاح الزراعي في أقصر وقت وبأسهل السبل وبأقل

التكاليف • فهو المنبر الذي من فوقه سيعرف الفلاح حقوقه المشروعة ليطالب بها والواجبات الوطنية التي يجب أن يؤديها بكل همة واخلاص لان الاصلاح الزراعي جاء للفلاح أولا وقبل كل شيء ومن ورائه مصلحة ومستقبل الاقتصاد الوطني •

وأخيرا سيعرض مؤتمرنا هذا بكل دقة الابعاد الحقيقية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تترتب على عدم تنفيذ الاصلاح الزراعي وما يحتاج اليه من جهود كبيرة وامكانيات مالية وفنية واسعة تتعدى كثيرا الامكانيات المالية لوزارة الاصلاح الزراعي •

لقد اختارت اللجنة التحضيرية عددا من المواضيع الهامة التي لها علاقة مباشرة بمشاكل الاصلاح الزراعي لتكون مواضيع بحث ذوى الاختصاص لتعرض في المؤتمر وقد كان نصيبي منها « الاصلاح الزراعي والتنمية الاقتصادية » • يعتبر هذا الموضوع في الواقع من أعقد المواضيع وأوسعها فكل من التنمية الاقتصادية والاصلاح الزراعي موضوعا يحتاج بحد ذاته الى المجلدات من أجل اشباعه بحثا لعلاقتهما بجميع فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي • ليس لي حيلة غير الايجاز على قدر الامكان وانتقاء النقاط المهمة التي تحتاج الى المزيد من الايضاح والشرح كما فعلت في الفصل الاول حيث أطنبت في عرض مشاكل الانتاج الزراعي بحسب أهميتها واظهار امكانيات العراق الهائلة من ثروات طبيعية وبشرية من أجل استخدامها واستثمارها لصالح الجميع • أما الفصل الثاني فقد انصب البحث فيه على أهداف الاصلاح الزراعي والاجراءات المتبعة لتحقيقها مع ما رافق ذلك من انتقادات واقتراحات وقد حاولت في الفصل الثالث عرض بعض الحقائق الهامة عن طبيعة الاقتصاد الوطني مع عرض موجز لخطة عمل كمقترحات أعتقد بضرورة الاخذ بها وتطبيقها من أجل انجاح مهمة الاصلاح الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية ، الحجر الاساسى في

خطة التنمية الاقتصادية التي لم أتوصل في بحثي هذا الى الالمام بجميع النقاط التي تتعلق بموضوعين من أهم المواضيع الاقتصادية والتي تشغل بال المسؤولين في جميع البلدان النامية ـ الاصلاح الزراعي والتنمية الاقتصادية، هدف الشعوب المحرومة وعساني أتوفق في الاجابة على جميع الاسئلة والاستيضاحات التي يطلبها المؤتمرون عند فتح باب المناقشة بعد القاء موجزا لهذا البحث[1] .

وأخيرا أتمنى أن أكون قد وفقت للمشاركة في خدمة الاقتصاد العراقي بتقديم هذه القطرة في محيط البحوث والدراسات التي يحتاج اليها العراق في تطوره وازدهاره والله ولي التوفيق ..

الدكتور عبدالحسين وداي العطية

---

(١) القى موجزاً لهذا البحث فى المؤتمر الشعبى للاصلاح الزراعى الذى انعقد فى بغداد من ١٥ الى ١٧ آب سنة ١٩٦٣ .

المقدمة

الاصول التاريخية لتخلف العراق الاقتصادي

لم يكن العراق بلدا متخلفا منذ الازل بل عرفت بلاد ما بين النهرين منذ القدم مهدا للحضارات القديمة سواء أكان ذلك قبل الميلاد في عهد السومريين والبابليين والآشوريين أو في العصور اللاحقة للميلاد في عهد الاسلام والعصر العباسي على وجه الخصوص .

لقد بينت كتب التاريخ مدى التطور الذى أصاب المجتمع العراقي في تلك العصور في جميع النواحي التشريعية والاقتصادية والسياسية غير أن هذا التطور لم يستمر طيلة القرون الماضية حيث أن عصور الرقي والازدهار لم تكن متواصلة أو مستمرة بل تخللتها فترات نستطيع تسميتها بالفترات المظلمة ، دخل فيها الاقتصاد الوطني حالة من التخلف العام حيث الانهيار التام لجميع الاسس الاقتصادية والاجتماعية .

لقد ورد في أغلب كتب التاريخ ان العراق قد أصبح في عداد البلدان المتخلفة منذ احتلال المغول للعراق سنة ١٢٥٨ ولكن بعض الاقتصاديين وعلماء الاجتماع يعتقد بأن الانهيار الاقتصادى والاجتماعي قد حل بالعراق قبل هذا التاريخ بعشرات السنين في عهد الخلفاء العباسيين .

نظرة سريعة اذن لتطور الاقتصاد العراقي في العصر العباسى وتحليل عناصره الاساسية ودراسة أهم فروع نشاطه (كنظام الرى والزراعة والصناعة الحرفية والتجارة الداخلية والخارجية) بما رافقه من تنظيمات

اجتماعية وظهور كثير من الافكار التقدمية والحركات التحررية ، يتبين لنا مدى ما وصل اليه الاقتصاد العراقي آنذاك من التقدم حيث أنه قد اجتاز مرحلة واسعة من مراحل تاريخ تطوره مما يدعوا الى الاعتقاد بأن الاقتصاد العباسي لو كتب له الاستمرار في التطور والازدهار في حقلي التجارة والصناعة لأدى حتما الى ظهور الثورة الصناعية في العراق في القرن الحادى عشر أو الثاني عشر بدلا من انكلترا في القرن السابع عشر. غير أن النزعات الداخلية بين الامراء والولاة وعدم استتباب الامن وتفسخ جهاز الدولة وهيمنة العناصر الاجنبية على المناصب العليا واهمال الحياة الاقتصادية والزراعة على وجه الخصوص ومصادرة أموال الناس والاسراف بتبذير أموال الخزينة في وجوه الترف أو الانفاق على الجيوش المرتزقة واقطاع أراضى الدولة الى القواد وكبار رجال الدولة ارضاء لهم أو عندما تعجز الخزينة عن دفع رواتبهم . كل ذلك أدى الى احلال الفوضى الاقتصادية والاجتماعية في البلاد مما أدى الى وقف التطور الاقتصادى أولا ثم الدخول في فترة الانهيار الاقتصادي والانحلال الاجتماعي حتى جاء الغزو المغولي فقضى على كل أثر من آثار الحضارة العباسية وأدخل العراق في عصور مظلمة دامت سبعة قرون تقريبا كان خلالها الاقتصاد العراقي مثالا للاقتصاد المتخلف . وكل ما يعرف عن هذه الفترة هو أن العراق كان منطقة تسودها الفوضى السياسية والانحطاط الاقتصادى بسبب تفسخ أنظمة الحكم واضطهاد الاهلين وتعاقب الفيضانات وتفشى الاوبئة وانتشار المجاعات . هذه العوامل مجتمعة جعلت من أرض العراق الخضراء وخيراته الوافرة واقتصاده النامي وعدد سكانه الكبير أرضا جرداء خالية وخرائب متناثرة على طول البلاد وعرضها لا يسكنه الا القليل من السكان . ومنذ أواسط القرن السادس عشر ربط العراق بعجلة الامبراطورية العثمانية مدة أربعة قرون تقريبا وكان جل اهتمام المقامات العليا للدولة العثمانية متجها نحو

زيادة القوة العسكرية عن طريق التجنيد الاجباري والحصول على الاموال، لهذا كان أهم ما يشغل بال السلطات الادارية في الاقاليم هو تحقيق هذين الهدفين • ومن أجل تجنيد الافراد وتحصيل الاموال على شكل ضرائب أو غيرها لجأت السلطات العثمانية الى الاستعانة ببعض الاشخاص كرؤساء العشائر ووجوه المدن مقابل اقطاع السلطان أو الوالي لهم أراضي واسعة لاستغلالها أو تخويلهم جباية الضرائب عنها عن طريق (التلزيم) كما أن بعض الزعماء من ذوي السلطة والنفوذ الفعلي في مناطقهم قد استغلوا ضعف وتفسخ الجهاز الاداري فاستولوا على مساحات واسعة من الاراضي وأخذوا يستغلونها لحسابهم الخاص وبهذا الشكل نما وترعرع نظام الاقطاع على شكل امارات بتشجيع مباشر أو غير مباشر من قبل السلطات العثمانية كأمارة ابن ربيعة وامارة المنتفك في لوائي الكوت والناصرية ومشيخة الخزاعل في الديوانية وآل زبيد في الحلة •

ان هذا الاتجاه كان أهم ما يميز الاقتصاد العراقي تحت الحكم العثماني الذى استمر الى ما بعد الاحتلال البريطاني ونشوء الحكم الوطني •

لقد كان استغلال الارض في بادىء الامر يتم بواسطة جميع أفراد القبيلة أو العشيرة أو القرية ولحسابهم جميعا بما فيهم الزعماء والرؤساء الذين يقومون بدور الموجه أو المنظم لشؤون العشيرة أو القرية ، لكن هذا النظام أخذ يتقلص شيئا فشيئا وحل محله نظام شبه اقطاعي فيه المالك الوحيد للارض والمستفيد الاول هو « الشيخ » و « الاغا » و « الوجيه » • وخلاصة القول ان احتلال العراق من قبل الدولة العثمانية لم يحسن من وضعه شيئا بل على العكس من ذلك فقد ساءت أحواله ودخل اقتصاده الوطني في قوقعة من الخمول والركود ، كما أخذت تجتاحه الاوبئة والفيضانات في أوقات متقاربة نتيجة لاهمال نظام الرى والسدود •

أما بعد زوال الحكم العثماني ودخول العراق تحت السيطرة

البريطانية فقد تميز النظام الاقتصادي العراقي بالتبعية شبه التامة للاقتصاد البريطاني • وفي الواقع يعود تاريخ اتساع النفوذ الاقتصادى والتجارى والسياسى لبريطانيا على العراق الى ماقبل الحرب العالمية الاولى بعشرات السنين وكان يزداد اتساعا وعمقا كلما ازدادت الامبراطورية العثمانية ضعفا وانحلالا •

لقد كان من أهم أهداف احتلال بريطانيا للعراق :

أولا ـ تأمين طريق الهند عبر الاراضى العراقية وخاصة قبل فتح قناة السويس كمحاولة تنفيذ مشروع نهر الفرات لربط سواحل البحر الابيض المتوسط بخليج البصرة •

ثانيا ـ السيطرة على حقول البترول بعد أن تأكد لها غنى الاراضى العراقية بهذا المصدر الرئيسى من مصادر الطاقة وتحويل الاسطول البريطاني من اسطول يستخدم الفحم كوقود الى اسطول يستخدم البترول•

ثالثا ـ تأمين استثمار الفائض من رؤوس الاموال في المشاريع المربحة كتشجيع زراعة القطن وفستق العبيد ليصبح العراق قطرا منافسا للقطر المصرى والسودان في انتاج هذه المواد التى تحتاجها بريطانيا لصناعاتها المزدهرة وهكذا تأسست شركة اللطيفية للزراعة لاستثمار الاراضى الجيدة القريبة من بغداد كتجربة ولتشجيع المزارعين العراقيين على زراعة القطن والمحاصيل الزراعية الاخرى المعدة للتصدير وليس للاستهلاك الداخلي •

رابعا ـ احتكار تجارة الاستيراد والتصدير بما فيها النقل البحرى والنهرى وكانت شركة اندير وبير وشركة بيت لنج من اولى المؤسسات التجارية البريطانية العاملة في العراق •

وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاما (حتى سنة ١٩٥١) على « الحكم الوطني » في العراق فلم يتبدل الاقتصاد العراقي كثيرا عن شكله

التقليدي القديم ـ اقتصاد رعوى زراعي شبه مغلق ، راكد غير متحرك مع بقاء مستوى الدخل الفردى ثابتا لان كل زيادة في الانتاج تذهب للافاة الزيادة الكبيرة في السكان ، كما أن علاقات الانتاج التي تنطوى على الاستغلال لم تتغير وعلى الاخص في القطاع الزراعي حيث نشاط الغالبية العظمى من السكان ومصدر رزقهم .

أما بعد سنة ١٩٥١ فقد حصل تغير ملموس على الشكل العام للاقتصاد الوطني نتيجة لمضاعفة الدخل القومي (بين سنة ١٩٥١ ـ ١٩٦٠) ونشوء بعض الصناعات الصغيرة وتطور التجارة الخارجية وخاصة الاستيراد أما السبب في كل ذلك فيعود الى ثلاث عوامل :

العامل الاول ـ زيادة واردات العراق من النفط بسبب :

١ ـ زيادة حصة العراق من أرباح النفط بعد تعديل الاتفاقية القديمة التى حلت محلها اتفاقية ٣ شباط سنة ١٩٥٢ والتى حصل العراق بموجبها على نصف الارباح .

٢ ـ الزيادة السريعة في انتاج البترول العراقي وذلك سدا للنقص الحاصل فيانتاج النفط فيالشرق الاوسط بعد توقف حقولالنفط الايرانية عن الانتاج بعد التأميم خلال حكم الدكتور مصدق .

ان هذه الزيادة في واردات العراق من البترول ساعدت الحكومة العراقية على تخصيص ٧٠٪ من عوائد النفط لتنفيذ برامج التنمية .

العامل الثاني ـ لقد تم انشاء مؤسسة خاصة ومستقلة (مجلس الاعمار) للاشراف على وضع وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

العامل الثالث ـ تبني سياسة برمجة (تخطيط) الاقتصاد الوطني عن طريق وضع برامج طويلة الامد شبه شاملة لجميع النواحي الاقتصادية

والاجتماعية وان لم تكتسب شكل الخطط الاقتصادية الصحيحة ولم تنفذ الا جزئيا .

الا أن طبيعة اختيار المشاريع والتبذير الذى صاحب الانفاق على تلك المشاريع الاساسية الكبرى كالخزانات والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والطرق والجسور والبنايات الحكومية الضخمة والساحات .... الخ لم يؤدى الى تغيير يذكر في التركيب الاجتماعي وعلى الاخص في مستوى معيشة الفلاحين الذين يمثلون ثلثي سكان العراق . وعلى الرغم من مرور أكثر من اثنى عشر سنة على تضخم عوائد البترول فان هذه الاموال الطائلة عجزت عن زيادة الانتاج الوطني في حقلي الزراعة والصناعة باستثناء عدد قليل من المشاريع الصناعية . لقد أكدت هذه الحقيقة مسز دورين وارينو في كتابها (الزراعي والانماء في الشرق الاوسط) عندما قالت « لقد زاد الانتاج الزراعي زيادة كبيرة في السنوات الاخيرة (قاصدة السنوات التي سبقت ثورة ١٤ تموز) ولكن هذه الزيادة نشأت عن المشاريع الفردية التى قام بها الملاك لا سيما في شمال العراق ولا يمكن أن نعزيه بأي حال من الاحوال لنفقات الانماء والاعمار ، ولم تؤيد الاستثمارات الجديدة الى أية زيادة في الانتاج الصناعي باستثناء بعض الحالات »[1] لقد كان اهتمام هؤلاء الملاك بزراعة المحاصيل الحقلية خاصة الحبوب (القمح والشعير) والقطن لغرض التصدير وأهملوا زراعة الفواكه والخضروات وتربية الدواجن (التى تستهلك محليا) ولم يشجعوا الصناعات الزراعية الريفية التى تزيد من دخل الفلاح وتنمية وعيه مباشرة .

لقد كان من ابرز النتائج لانفاق مجلس الاعمار ومن ثم وزارة

---

(١) دورين وارينر (الاصلاح الزراعي والانماء في الشرق الاوسط) ص ١٥٢ .

التخطيط على مشاريع التنمية هي زيادة الفروق القائمة بين الاغنياء والفقراء بين سكان المدن وسكان الارياف وجعلها أكثر بروزا حيث استفاد الاغنياء قبل غيرهم من الزيادة الضخمة في الوردات مما أدى الى دعم وتثبيت ظاهرة الازدواج الاجتماعي(٢) حيث انقسم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا الى مجموعتين واتسعت شقة التفاوت والتباين بينهما ، حتى أصبحت ظاهرة واضحة للعيان نلمسها في كل ناحية من نواحي حياتنا اليومية ، ان من يزور مدينة بغداد والمدن العراقية الاخرى ويتجول بين أحيائها وضواحيها يلمس جيدا هذه الظاهرة ، ففي الاحياء الراقية كالمنصور والمسبح والكرادة والصليخ والسعدون والعلوية ، يرى جميع مظاهر التقدم الاوربي أو الامريكي، والفن والعمران والعلم والزى والنوادى والشوارع واللغات الاجنبية ثم اذا ما انتقلنا مئات الامتار الى الاحياء الشعبية ، الى ما وراء السدة ، الى مدينة الثورة ، الى الشاكرية أو الصرافية ، أو بضعة كيلومترات الى خارج المدينة ، الى الريف ، نرى مجتمع القرون الوسطى ماثلا أمامنا في أكواخهم وصرائفهم ، في الامية والامراض المتفشية والبؤس والفاقة • يبين الدكتور ابراهيم حلمي ان هذه الظاهرة نشأت بسبب حركة التنمية التي تحركها المؤثرات الخارجية وبيان ذلك ان التنمية في أغلب البلدان العربية كانت تستمد مقوماتها من اتصالها بالعالم الخارجي ولا تقوم على العوامل الذاتية في المجتمع •

ان المال الذى انفق وينفق حتى اليوم في العراق من أجل التنمية لا يرشح هابطا الى الطبقات الدنيا بل يتجمع في يد الشركات الاجنبية (عاملة أو استشارية) وطبقة قليلة من المقاولين والتجار (المستوردين خاصة) والمتنفذين وكبار الموظفين أما باقي الناس فيعانون من الضيق

---

(٢) الدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن « التنمية الاقتصادية والحركة التعاونية في البلاد العربية » ص ٣٢ •

الاقتصادى والاهمال الاجتماعي حيث البطالة متفشية بجميع أنواعها في الريف والمدينة على حد سواء مع ارتفاع مستمر في تكاليف المعيشة لدى الطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود وانعدام الضمان الاجتماعي والاعانات للمحتاجين كل ذلك نتيجة لفوضى الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

لقد أدى توسع مجالات العمل في المدن الكبيرة كبغداد والبصرة وكركوك بسبب مشاريع مجلس الاعمار الى ارتفاع الاجور نسبيا غير أن زيادة عدد طالبي العمل من العمال غير الماهرين كان أكبر ويزداد بسرعة بسبب الهجرة الجماعية من الارياف حيث الكسب من الارض منخفض جدا لان الريف العراقي كان ولا يزال يعاني الاهمال التام لابسط مقومات الحياة البشرية . ان من أهم المشاكل التى يعاني منها الاقتصاد والمجتمع العراقي في الوقت الحاضر هي ظاهرة الهجرة غير الطبيعية من الريف الى المدن الكبيرة وخاصة العاصمة بشكل لا يسمح فيه مستوى التطورالاقتصادى في الوقت الحاضر لا ولا الامكانيات المتوفرة لضمان العمل اللازم والحاجات الضرورية لهذا الفيض من سكان الارياف مما يؤدى حتما الى الاضرار بالريف العراقي وعرقلة تنفيذ الاصلاح الزراعي والانعاش الريفي من ناحية والضغط على المدن فيشل اقتصادها ويشوه تطورها المنتظم من ناحية اخرى .

وهكذا انقسم المجتمع العراقي انقساما واضحا الى مجتمعين ـ الاول مجتمع صغير العدد محدود المعالم يأخذ بأساليب التعمير والتقدم الحديثة في الانتاج والمعيشة والتعليم وجميع مظاهر الحياة المتمدنة ومجتمع كبير العدد ينتشر في جميع أنحاء الريف وفي معظم أطراف المدن ليس له من التقدم والرقي ومقومات الحياة نصيب يذكر .

دور التنمية الاقتصادية في حل مشكلة الازدواج الاجتماعي .

ان أول ما ترمي اليه سياسة التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة هو

الاخذ بيد الغالبية العظمى من السكان والعمل على رفع شـأنهم اقتصاديـا واجتماعيا وصحيا وثقافيا فالتنمية الاقتصادية في العراق يجب أن تؤدي الى احداث تغيير شامل في حياة المجتمع فهي بطبيعتها ليست مجرد عملية زيادة الانتاج الوطني والدخل القومي كما يعتقد البعض من الاقتصاديين بل انها تغيير شامل في نظم حيازة الارض واسلوب الانتاج والعلاقات الانتاجيـة وطريقة توزيع الدخول والتركيب الاجتمـاعي بأسره الذى يعـاني من الجمود والتقاليد البالية .

يعرف الاستاذ عبدالهادي عباس[٣] التنمية الاقتصادية بأنها تعني في جوهرها تنمية امكانيات الدخل الحقيقي في المناطق المتخلفة عن طريق توظيف الاستثمارات لاحداث التغيرات ولزيـادة الموارد الانتاجيـة التي يرجى من ورائها رفع الدخل الحقيقي للفرد . كما يعرف بعض الاقتصاديين التنمية (بالتطور الموجه فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية لغرض الوصول الى توفير الحاجات الضرورية لجميع الافراد وذلك بواسطة استغلال الموارد المادية والبشرية . نستنتج من هذه التعاريف بأن التنمية الاقتصادية تعنى :

أولا : زيادة الاستثمارات الانتاجية لتعجيل معدلات النمو الاقتصادي .
ثانيا : تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية واستخدامها بشكل صحيح .
ثالثا : رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي .
رابعا : توزيع ذلك الدخل بشكل عادل يضمن عدم تركزه في يد فئة قليلة من الافراد .

ولما كانت الزراعة تمثل المصدر الرئيسى لدخل الغالبية العظمى من سكان الريف الذين يمثلون ثلثي سكان العراق بالاضافة الى أنها القاعدة الاساسية للبناء الاقتصادى فهي التى توفر الحاجات الاستهلاكية الغذائيـة للافراد وهي التى تمد الصناعة بالجزء الغالب من المواد الاولية اللازمة لها ،

---

(٣) عبدالهادي عباس (الارض والاصلاح الزراعي في سـوريا) ص ٢٤١ .

فالتنمية الزراعية تعتبر الحجر الاساسى والمظهر الحقيقي والمصدر الرئيسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة ، فأى تغيير هام في القطاع الزراعي سيؤثر حتما على الوضع العام لجميع القطاعات الاخرى ومن ثم على مجموع الاقتصاد الوطني • كما أن أية تنمية اقتصاية عامة سيكون لها أثر مباشر على الزراعة •

الا ان أية تنمية زراعية غير ممكنة دون اصلاح زراعي شامل وجذري تتغير بموجبه أساليب حيازة الارض والعلاقات الانتاجية وطرق الاستغلال واستخدام جميع عناصر الانتاج من عمل واع وأرض وماء ورأس المال • فالاصلاح الزراعي اذن هو الشرط الاساسى لكل تنمية اقتصادية سريعة ومنتظمة ، فهو الذى يحرر الطاقة الكامنة في سكان الارياف عن طريق منحهم الارض وتوجيههم نحو الانتاج المثمر وزيادة دخلهم الحقيقي وهذا بدوره يساعد على زيادة الانتاج الزراعي وتحقيق التنمية الصناعية المطلوبة•

ومن هذا نستنتج **ان لا تنمية اقتصادية بدون تنمية زراعية ولا تنمية زراعية من دون اصلاح زراعي •**

وعلى الرغم من مرور قرابة الخمس سنوات فالاصلاح الزراعي يتعثر في خطواته مما أدى الى انخفاض الانتاج وانتشار الفوضى والتذمر في جميع أنحاء الريف • فالاصلاح الزراعي والتنمية الاقتصادية تعاني من مشاكل متعددة تتفاوت في الاهمية ، كما اختلفت نظرة المهتمين بالاصلاح الزراعي الى أهمية كل مشكلة بحسب نظرته الخاصة • فالمهندس يرى المشكلة الرئيسية تكمن في الري والبزل واستصلاح الاراضى والفلاح يحصر اهتمامه بمشكلة حيازة الارض ووفرة الاراضى الصالحة للزراعة والجاهزة للتوزيع • وعالم الاجتماع يعزى المشكلة الى العنصر البشرى وما يحيط به من ظروف وعادات وتقاليد تعرقل عملية الاصلاح والتجديد • وخبير الجمعيات التعاونية يشكو من عدم وجود الجمعيات التعاونية التى تقوم

بمهمة تنظيم جهود الفلاحين في الانتاج والادارة .

والمسؤول في وزارة الاصلاح الزراعي يشكو من قلة الامكانيات الفنية والمالية . أما الاقتصادى فيرجع كل ذلك الى عدم وجود خطة مدروسة تنفذ بدقة وبكل اخلاص .

ومهما اختلفت الآراء في التركيز على بعض المشاكل دون غيرها فان لكل منها دور كبير في تخلف وتدهور الاقتصاد الزراعي في العراق . لهذا سنوجز شرح أهم المشاكل فى الفصل الاول من بحثنا هذا .

الفصل الاول

ثروات العراق الطبيعية ومشاكل التنمية الزراعية في العـراق

ان من أهم المشاكل التي تعترض دراسة امكانيات التنمية الزراعيـة في العراق هي عدم توافر المسوحات الاجتماعية الضرورية لمعرفة (حجم السكان وطريقة توزيعه وتركيبه ونوعيته) واحصـاء الثروات الطبيعيـة وتصنيفها من أرض ومياه وحيوانات بالاضافة الى احصاء الانتاج الزراعي وطريقة تسويقه • فالعراق كبلد متخلف وما ينقصه من الخبرات الفنية والادارية في هذا المضمار جعلت من الصعب جدا في الوقت الحاضر على الاقل الوصول الى معرفة حجم الانتاج الزراعي بمختلف أنواعه وأصنافه وطريقة توزيعه بين عناصر الانتاج وحساب دخل الفلاحين والمزارعين على وجه الخصوص ويمكن تلخيص هذه المشاكل بما يلي :

١ ـ عدم امكانية حساب حجم الانتاج أو تقديره بشكل صحيح يعود الى طبيعة الانتاج الزراعي وتنوعه من ناحية ولعدم تسويقه جميعا من ناحيـة اخرى لارتفاع نسبة الاستهلاك المباشر من قبل المزارعين والفلاحين داخل المزرعة أو القرية وهو يمثل عادة جزءا كبيرا من الانتاج بخلاف ما يحصل في الانتاج الصناعي •

٢ ـ عدم معرفة تكاليف الانتاج بسبب :

أ ـ جهل المزارعين بمحاسبة تكاليف الانتاج حيث غالبا ما تكـون ميزانية المزرعـة وميزانيـة العائلة واحدة لا سيمـا في المزارع الصغـيرة والمتوسطة •

ب ـ صعوبة حساب تكاليف الانتاج لكل محصول في حالة تنـوع المزروعات •

ج ـ جهع المزارعين والفلاحين بأهمية اعطاء المعلومات الصحيحة عن الانتاج الزراعي ودخولهم للدوائر المختصة أو تهربا من الضرائب .

ولهذا فمن غير الممكن الاعتماد كليا على الاحصائيات الرسمية واحصائيات منظمة التغذية والزراعة العالمية (F.A.O) باعتبارها الدليل الوحيد لمعرفة طبيعة وتطور الانتاج الزراعي في العراق ومع ذلك فاننا سنستعين بها كدليل مهم في بحثنا هذا .

يعتبر القطاع الزراعي والريف العراقي على وجه الخصوص من أكثر القطاعات الاقتصادية تخلفا وأوسعها مشاكلا وأكثرها تعقيدا وأصعبها حلا وهذا ما سنعرضه بايجاز لنحدد ابعاد مشكلة الارض والريف العراقي ثم التفكير لايجاد الحلول الملائمة لها في حدود الامكانيات وعلى ضوء ظروف العراق الخاصة به .

أولا عدم استغلال الثروات الزراعية أو سواء استغلالها

ان من أهم ما يميز الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر هو عدم استغلاله للقسم الاعظم من ثرواته الطبيعية والبشرية فأراضيه الخصبة تحرقها الشمس وتذريها الرياح ومياه انهاره تنساب الى الخليج دون الاستفادة منها بل أحيانا تكون وبالا فتغرق المزارع والقرى وتشرد السكان وتحرمهم من مصدر معيشتهم الوحيد ـ الزراعة .

أما الباقي من ثرواتنا الزراعية فاستغلالها ردىء بسبب اتباع اسلوب التبوير (النير والنير) وانخفاض مردود الارض (غلة الارض) والتخصص في انتاج عدد قليل من المحصولات الحقلية ورداءة نوعية الانتاج .

ان عدم استغلال العراق لثرواته الطبيعية والزراعية على وجه الخصوص تعتبر من أهم مظاهر تخلفه الاقتصادى والاجتماعي ومن أجل معرفة مدى تبذير العراق لثرواته الزراعية لابد من معرفة :

١ ـ مساحة الاراضى المزوعة فعلا بالنسبة لمجموع الاراضى الصالحة للزراعة •

٢ ـ مستوى انتاجية الارض (مردود الارض) ومستوى انتاجية الفلاح العراقي •

٣ ـ نوعية الانتاج وقيمته الاقتصادية •

١ ـ نقص في استغلال الاراضي الصالحة للزراعة :

تعتبر الاراضى الصالحة للزراعة العنصر الاول والمهم في الثروات الزراعية فالتنمية الزراعية وزيادة الانتاج الزراعي يتوقف الى حد كبير على سعة ودرجة خصوبة الاراضى الصالحة للزراعة فكلما كانت الاراضى الصالحة للزراعة واسعة وشديدة الخصوبة كلما كانت الامكانيات على تحقيق التنمية الزراعية أكبر والجهود المبذولة أقل والوقت اللازم أقصر•

يعتبر العراق من بين البلدان المتخلفة الغنية بثرواتها الطبيعية وخاصة باتساع الاراضى الصالحة للزراعة حيث تقدر بحوالي (٩٠ ـ ٩٥) الف كيلومتر مربع[١] أو ما يعادل (٣٦ـ٣٨) مليون دونم (مشارة) وهي تمثل ٢٠ـ٢١٪ من مجموع مساحة العراق[٢] •

ان ما يقرب من نصف مجموع مساحة العراق البالغة ٤٤٢ر٤٤٤ كيلومتر مربع عبارة عن أراضى صحراوية أو شبه صحراوية والتى تدخل

---

(١) الكيلومتر المربع الواحد = ٤٠٠ دونم (مشارة)
الهكتار الواحد = ٤ دونمات
الدونم الواحد = ٢٥٠٠م٢ = ٦ر٠ من الفدان المصرى

(٢) ان هذه المساحة قدرت من قبل اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة تشريع قانون الاصلاح الزراعي التي تشكلت في ٢ـ٨ـ٩٥٨ وهو أقل تقدير وضع لمجموع الاراضى الصالحة للزراعة فى العراق أما منظمة التغذية والزراعة الدولية فتقدرها بـ ١٢٠ الف كم٢ أى ٢٧٪ من مجموع مساحة العراق •

في حدود كل من البادية الشمالية والبادية الجنوبية وبادية الجزيرة . أما الباقي فيمثل مساحة الالوية الاربعة عشر حيث أكثر من نصف مساحتها أراضى غير صالحة للزراعة سواء كانت أهوارا وأراضى صخرية أو ملحية والجدول الآتي يبين توزيع أراضى العراق .

	المساحة	النسبة المئوية
البادية الشمالية	١٠١٠٩٤كم٢	٢٢ر٨
البادية الجنوبية	٧٦١٤٤كم٢	١٧ر٢
بادية الجزيرة	٣١٢٢٦كم٢	٧ر-
	٢٠٨ر٤٦٤كم٢	٤٧ر-
الاراضى الغير صالحة من مجموع مساحة الالوية	١٤٠ر٩٧٨كم	٣٢
الاراضى الصالحة للزراعة	٩٥ر٠٠٠كم٢	٢١
	٤٤٤ر٤٤٢كم٢	١٠٠ر-

من الجدول السّابق يتبين لنا أن العراق يتمتع بمساحات واسعة من الاراضى الصالحة للزراعة والتى يمكن استغلالها بعد توفير جميع متطلباتها وخاصة الرى والصرف واذا ما قارنا مساحة الاراضى الصالحة للزراعة في العراق بتلك التى في القطر المصري والقطر السورى وجميع البلدان المجاورة للعراق ندرك حينئذ سعة امكانيات العراق في تطور الانتاج الزراعي .

تقدر مساحة الاراضى القابلة للزراعة في القطر المصري في الوقت الحاضر بـ ٥ر٤ فدان (١٠ر١٦) دونم[٣] تصل بعد انجاز مشروع السد العالي الى ١٢ر٣ دونم وبعد أن يتم توفير المياه لـ ١ر٣٠٠ر٠٠٠ فدان[٤]

(٣) الدكتور محمد سعيد عبدالفتاح «اقتصاديات المجتمع العربي» ص ١١٦ .

(٤) الاستاذ وهبي غبريال « التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة » ص ١٤١ .

(١٦ر٢) دونم وهي تساوى ٣٪ فقط من المساحة الكلية للقطر المصرى ٠

اذن فمساحة الاراضى الصالحة للزراعة في العراق تعادل أكثر من ثلاث مرات مساحة الاراضى الزراعية في القطر المصرى بعد انجاز السد العالي ولما كان عدد نفوس العراق يساوي ربع عدد سكان القطر المصرى البالغة ٢٨ مليون نسمة تقريبا وهذا يعني أن نصيب الفرد العراقي من الاراضى الصالحة للزراعة تعادل ١٢ مرة نصيب شقيقه المصرى ٠

القطر	مليون دونم المساحة الصالحة للزراعة	مليون نسمة عدد السكان	بالدونم حصة الفرد الواحد
مصر	١٢ر٣	٢٨	٠ر٥١
سورية	٢٦ر٠	٤ر٥	٥ر٧٧
العراق	٣٨ر٠	٧ر٠	٥ر٤٣

على الرغم من سعة الاراضى الصالحة للزراعة في العراق فان ما يزرع فعلا منها قليل جدا يتراوح بين ١١ و ١٣ مليون دونم سنويا أي ثلث الاراضى الصالحة للزراعة(٥) ٠

من الارقام السابقة يتبين لنا أن ثلثي مساحة الاراضى الصالحة للزراعة في العراق تعتبر مهملة أو متروكة دون أية فائدة تعود على الافراد أو الاقتصاد الوطني أما الثلث الباقي فاستغلاله جزئي وردىء بسبب تطبيق نظام الزراعة الواسعة بدلا من الزراعة الكثيفة وكذلك اتباع طريقة (التبوير) أو ما يسمى بالمناوبة كما أن ما يقرب من ٩٠٪ منها مشغولة بزراعة القمح والشعير نصفها في المنطقة المرواة في جنوب العراق والنصف الثاني في

---

(٥) في سنة ١٩٥٢ كانت مساحة الاراضى المزروعة ١٢٠ر١٠٨ر١٠ دونم يضاف اليها ٦٥٢ر٦١٢ مساحة الغابات (مجلة الزراعة عدد خاص سنة ١٩٥٧) ارتفع هذا الرقم الى ما يقارب ١٤ مليون دونم فى سنة ٥٦ ٠ ثم عاد فانخفض الى ٥ر١٢ في سنة ٦٠ ـ وزارة التخطيط تقرير عن الدخل القومي العراقي للسنوات ٥٦ـ٦٠ (ص ٤٣) ٠

المنطقة الديمية فى شمال العراق حيث التقلبات الواسعة في مستوى الانتاج من سنة لاخرى تبعا للظروف الطبيعية وتساقط الامطار .

ونتيجة لاتباع الزراعة الخفيفة والتخصص في الانتاج واتباع الوسائل البدائية في استغلال الارض فقد أصبحت انتاجية الارض (غلة الارض) للدونم الواحد وانتاجية الفلاح العراقى واطئة جدا بل أوطىء انتاجية في العالم .

٢ ـ انخفاض الانتاجية الزراعية :

تعتبر الانتاجية الزراعية المعيار الرئيسى لقياس تطور أو تخلف الانتاج الزراعي وليس حجم الانتاج الزراعي بشكله العام . ويمكن قياس الانتاجية الزراعية من ناحيتين لكل منها مدلولها الخاص .

الاولى انتاجية الوحدة الاستثمارية (غلة الاراضى) أى مردود الارض لوحدة مساحية كالدونم مثلا ففي احصائيات منظمة التغذية والزراعة الدولية (F.A.O) للفترة الواقعة بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤ تبين أن متوسط انتاجية الدونم الواحد في العراق هي من اوطىء الارقام في العالم بالنسبة لزراعة الحبوب وكذلك القطن .

	القمح		الرز	
	١٩٤٨-٥٢	١٩٥٤	١٩٤٨-٥٢	١٩٥٤
العراق	١٢٠ كغم	٢١٠	٢٩٣	٣٧٥
مصر	٤٦٠ كغم	٥٧٢ر٥	٩٤٧ر٥	١٠٩٢ر٥
ايطاليا	٣٨٠ كغم	٣٨٠	١٢١٧ر٥	١٢٠٠

من الجدول السابق يتبين ان انتاجية الدونم الواحد من القمح في العراق تعادل ربع أو ثلث الدونم الواحد في القطر المصرى أما بالنسبة للرز فالانتاجية تقل عن ربع انتاجية الدونم في ايطاليا(٦)

(٦) الاحصاء السنوى لهيئة الزراعة والاغذية الدولية لعام ٥٤ الجزء الاول ص ٢١ .

الناحية الثانية ـ انتاجية العمل أو انتاجية الفرد :

قد لا تكون انتاجية الارض (المساحة) كافية لمعرفة مدى تطور الزراعة وخاصة اذا ما اريد دراسة مستوى معيشة المزارعين • فلابد اذن من قياس انتاجية العمل أى انتاجية الفرد الواحد الذى يعمل في حقل الزراعة • فغالبا ما نجد في البلدان المتخلفة التى تعاني من ضغط السكان كالقطر المصرى والصين انتاجية العمل أو الفرد واطئة جدا على الرغم من ارتفاع انتاجية الارض وذلك لارتفاع عدد الافراد الذين يعملون في حقل الزراعة وفي مساحات ضيقة من الاراضى وما يرافق ذلك من تفشى البطالة المقنعة (المخفية) •

يقدر الاقتصادى كولان كلارك انتاجية الفرد العراقي بحوالي ١١ دولار سنويا وانتاجية الفرد المصرى بـ ٣٢ دولار بينما تصل انتاجية الفرد النيوزيلندى الى ٢٠٦ دولارات سنويا •

فيالواقع ان دراسة انتاجيةالارض (المساحة) وانتاجية العمل (الفرد) تكمل احداهما الاخرى من أجل معرفة مستوى الانتاج الزراعي من ناحية ومستوى معيشة المزارعين من ناحية اخرى • فالانتاجية الزراعية فيالولايات المتحدة الامريكية تعتبر مرتفعة بنوعيها سواء أكانت انتاجية الارض أو انتاجية العمل بينما يختلف الحال في مصر حيث نجد بجانب ارتفاع انتاجية الارض (المساحة) والتي تساوي أو تزيد عن الانتاجية في أمريكا انخفاض كبير في انتاجية العمل (الفرد) حيث تقل عن $\frac{1}{5}$ الانتاجية في الولايات المتحدة الامريكية بسبب ارتفاع عدد المزارعين والفلاحين العاملين في الارض ولقلة استخدام الآلات والمكائن الزراعية • أما في العراق فالانتاجية الزراعية تعتبر واطئة جدا بنوعيها انتاجية الارض وانتاجية الفلاح ولهذا فلابد من العمل على رفع الانتاجية من الناحيتين في سبيل تحقيق تنمية زراعية تتلائم والامكانيات المتوفرة لدى العراق وبحسب الظروف

الخاصة المحيطة بالزراعة العراقية مع العلم أن العراق من البلدان الخفيفة السكان مع وفرة في الثروات الطبيعية وموارد مالية يحسد عليها .

٣ ـ رداءة نوعية الانتاج :

من أجل رفع الانتاجية الاقتصادية ومن ثم رفع مستوى معيشة المزارعين والفلاحين لابد اذن من الاهتمام بنوعية الانتاج أيضا لاجل الحصول على أسعار مرتفعة لمحصولاتهم وايجاد الاسواق الضرورية لها في الداخل والخارج لتصريف الفائض منها فدخل المزارعين لا يتحدد بحجم الانتاج فقط عن طريق توسيع مساحة الاراضى المزروعة وزيادة انتاجيتها بالتوسع الرأسى أو العمودى وانما يتحدد أيضا بنوعية الانتاج فكلما كانت النوعية ذات درجة عالية من الجودة كلما كانت أسعارها مرتفعة وكلما زادت دخول المزارعين كزراعة أنواع جيدة من الرز والتبوغ والفواكه وغيرها .

فمن المعروف لدى التجار على النطاق المحلي أو العالمي بأن نوعية الحبوب العراقية وعلى الاخص الشعير العراقي والاقطان والتبوغ والمنتجات الحيوانية (والجلود والاصواف) رديئة وتصنف في المرتبة الثانية أو الثالثة خلف الاقطان المصرية والتبوغ التركية والاصواف الايرانية والافغانية والحبوب الكندية والاسترالية حيث الاسعار المرتفعة والطلب المتزايد بسبب جودتها .

ان من الاسباب التى يمكن اعتبارها أساسية في بقاء الانتاج الزراعي رديئا في العراق هي :

أ ـ جهل الفلاح العراقي بأهمية العناية بنوعية الانتاج .

ب ـ عدم استعمال الالآت والوسائل الفنية في الانتاج وفي جني المحصول توضيبه وخزنه كما هو الحال بالنسبة للتمور والتبوغ والمنتجات الحيوانية .

جـ ـ عدم انتقاء البذور الحسنة التى تلائم ظروف العراق المناخية أو خلق أنواع جديدة من المحاصيل تلائم الحاجات المتطورة في الداخل والخارج ٠

د ـ عدم استعمال الاسمدة الكيمياوية وقلة استعمال الاسمدة العضوية ٠٠ الخ ٠

ثانيا ـ مصادر المياه ومشكلة نظام الرى فى العراق

تعتبر المياه الغزيرة التى يحملها نهرا دجلة والفرات وفروعهما المصدر الرئيسى للثروة المائية في العراق وهي تكفي لارواء ما يقرب ثلثي الاراضى الصالحة للزراعة في العراق ولهذا فان دجلة والفرات كانا ولا يزالان الحجر الاساسى في ثروات العراق الزراعية وبناء الحضارات القديمة وفي تنفيذ سياسة التنمية الزراعية في المستقبل يضاف الى ذلك مياه الامطار والعيون والآبار الارتوازية ٠

يبلغ متوسط كمية المياه التى تنساب في نهر دجلة وروافده سنويا بـ ٤٢ مليار م٣ وفي نهر الفرات داخل الحدود العراقية بـ ٢٦ مليار م٣ غير ان كمية المياه المنحدرة في هذه الانهار تتفاوت من سنة الى اخرى تفاوتا كبيرا بحسب حالة الفيضانات السنوية فسنة ١٩٣٠ تعتبر سنة قياسية في تاريخ العراق الحديث في الانخفاض حيث سجلت كمية المياه المنسابة في النهرين انخفاضا كبيراحوالي ١٩ مليار م٣ في نهر دجلة و١٠ مليارات م٣ في نهر الفرات ٠ كما كانت سنة ١٩٤٦ سنة قياسية في الارتفاع حيث كانت مناسيب نهر دجلة ٦٣ مليار م٣ و٣٦ مليار م٣ في نهر الفرات(٧) ٠

---

(٧) مجلة الزراعة عدد خاص سنة ٩٥٨ ٠

فاذا جمعنا المعدل السنوي لمياه دجلة والفرات فان كمية المياه المنسابة في النهرين ستصبح ٦٨ مليار م٣ وهي أقل بقليل من كمية المياه المنسابة في نهر النيل والتى تقدر بحوالي الثمانين مليار م٣ • ان انجاز بناء عدد من الخزانات والسدود ومشاريع الرى الكبرى في شمال العراق ووسطه وما سيتم انشاءه في المستقبل سيؤدى حتما الى السيطرة على مياه الفيضان وتنظيم مناسيب المياه في النهرين طيلة فصول السنة وخلال السنوات المتعاقبة مما يساعد على ارواء مساحات شاسعة من الاراضى الصالحة للزراعة بعد اختزان الماء اللازم لريها • مما يتبين ان مشكلة الانماء الزراعي لا تكمن في قلة الماء في العراق خاصة وان أكثر من ثلث الاراضى الصالحة للزراعة في العراق تعتمد فى زراعتها على مياه الامطار والعيون والآبار الارتوازية • وهذا ما أكده جماعة (بابن تيبتس وماكارثي)[٨] فقد أكدوا بأن في العراق مياها تفيض عن حاجة جميع الاراضى المزروعة والصالحة للزراعة الا أن المشكلة الاساسية بالنسبة للعراق تكمن في الكيفية التى يتم فيها تنظيم الري وتوزيعه بين مختلف مناطق العراق وبين المزارع وداخل كل مزرعة حسب الحاجة وعلى مختلف فصول السنة وحسن استعمال هذه المياه من قبل الفلاحين • ولتوضيح صحة هذا الرأي نعرض الجدول التالي الذي يبين لنا مساحة الاراضى بحسب طريقة اروائها والتي تستغل في الوقت الحاضر عن طريق زراعتها بالمناوبة لسنة ١٩٥٦ •

الاراضى التي تسقى ديما (على الامطار)	١١ر٠٠٨ر٠٠٠ دونما
الاراضى التى تسقى سيحا	٦ر٧٤١ر٠٠٠ دونما
الاراضى التى تسقى بالواسطة	٥ر٢٣٨ر٠٠٠ دونما
المجموع	٢٢ر٩٨٧ر٠٠٠ دونما

(٨) Board of trade : Report of the butish Good will trade Mission to Inaq, Syria, the Libanan and Cyprus London.

يقدر بعض خبراء الرى بأن مساحة الاراضى المطرية والارتوازية بـ ١٦٫٤٠٠٫٠٠٠ دونم أما مساحات الغابات والاحراش في الشمال والشمال الشرقي فتقدر بـ ٦٨٠٫٠٠٠ دونما .

فعلى الرغم اذن من توفر جميع عناصر الاستغلال الزراعي المادية من أرض ومياه وأحوال جوية ملائمة فالثروات الزراعية لم تزل محدودة الاستثمار . اذن فأسباب عدم كفاية استغلال الثروات الزراعية أو سوء استغلالها تعود الى عوامل اخرى قد تكمن في اسلوب حيازة الارض وطرق الاستغلال البدائية المتبعة من قبل المزارعين والفلاحين أى تكمن في العنصر البشرى في عنصر العمل والوسائل التكنيكية المطبقة في الزراعة كما أن لرأس المال دورا مهما في تحقيق التنمية الزراعية وسنشرح فيما يلي بايجاز جميع هذه المشاكل علنا نصل الى الحلول الموضوعية الصحيحة والتي تتلائم وظروف وامكانيات العراق في الوقت الحاضر .

ثالثا ـ مشاكل الفلاح العراقي ودوره في التنمية الزراعية

ان أهمية دراسة سكان العراق في موضوعنا هذا تتأتى في الواقع من أهمية العمل باعتباره أهم عنصر من عناصر الانتاج في القطاع الزراعي اذ عليه يتوقف مدى نجاح خطة التنمية واعمار الريف لا سيما في بلد يتمتع بثروات طبيعية هائلة وامكانيات مالية ممتازة مقارنة بباقي البلدان المتخلفة المجاورة على وجه الخصوص .

ومهما تكن درجة أهمية عنصر العمل في الانتاج فان دراسته بشكل صحيح تتطلب في الواقع دراسة كل ما يتعلق بالسكان ، دراسة حجم السكان ومقدار تطوره وتركيبه السني أى توزيعهم حسب الاعمار لمعرفة عدد السكان العاملين وكذلك دراسة توزيعهم حسب المهن أو القطاعات المختلفة لتقدير نسبة السكان في كل قطاع وما ينقصه أو يفيض عن حاجته

من عنصر العمل اللازم لحسن سيره وتطوره بانتظام كما يجب معرفة توزيع السكان بحسب المناطق أى دراسة كثافة السكان الجغرافية ومقارنتها بمساحات الاراضى الصالحة للزراعة من أجل تقدير ضرورة اعادة توزيع السكان على المناطق اذا ما اقتضى ذلك تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وكذلك دراسة أحوالهم الصحية والثقافية والمعاشية ودرجة انعكاسها على مستوى الانتاج ودرجة تطور الاقتصاد الوطنى أى القيام بمسح اجتماعي كامل .

لاشك وان المجال لا يتسع في هذا البحث المقتضب لدراسة جميع هذه المواضيع ولهذا فسنكتفي بدراسة بعض النقاط التي تتعلق ببحثنا هذا .

أ ـ تطور حجم السكان والسكان العاملين :

يعتبر العراق في الواقع من مجموعة البلدان المتخلفة (النامية) النادرة التى تتميز بقلة عدد سكانها مع غزارة مواردها الطبيعية لهذا فالعراق لا يعاني كباقي البلدان المتخلفة من مشكلة ضغط السكان المتزايد الذى يحول دون امكانية تكوين رأس المال اللازم للاستثمار بسبب استنزاف زيادة السكان لجميع أو أغلب الزيادة التي تحصل في الانتاج للاستهلاك فيبقى مستوى الدخل الفردى كما هو منخفض اذا لم ينخفض عن مستواه السابق .

ولو رجعنا الى المصادر والاحصائيات المتوفرة لدينا على الرغم من عدم دقتها يتبين لنا ان عدد سكان العراق قد ارتفع من مليونين نسمة[٩] في أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالي الى ما يقرب من سبعة ملايين ونصف نسمة في الوقت الحاضر . أى أنه قد تضاعف ثلاث مرات ونصف خلال ٦٠ سنة[١٠] .

---

(٩) الاستاذ عبدالرزاق الهلالي «الهجرة في الريف العراقي» ١٩٥٨

(١٠) يعتبر احصاء السكان العام في سنة ١٩٥٧ الاحصاء الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه فى دراسة أحوال سكان العراق فى الوقت الحاضر =

تقدر الزيادة السنوية لعدد سكان العراق في الوقت الحاضر بمعدل يتراوح بين ١٥٠ ألف و ١٦٠ ألف نسمة سنويا أي بنسبة مئوية تتراوح بين ٢ر٢ ـ ٣ر٢٪[١١] ولاجل حساب عدد سكان العراق خلال العشر سنوات القادمة يمكننا الاعتماد على هذه النسبة لانها تقرب جدا من الواقع الذى يعكسه مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعي للعراق في الوقت الحاضر ٠

وتعتبر هذه الزيادة في حجم سكان العراق قليلة جدا اذا ما قورنت بمقدار الزيادة السنوية لسكان القطر المصرى والتى تتراوح بين ٦٥٠ الف و ٧٠٠ الف نسمة لهذا فان هذه الزيادة في حجم سكان العراق تقل كثيرا عما تحتاج اليه التنمية الاقتصادية من قوى العمل في السنوات العشر القادمة خاصة وان أكثر من نصف السكان هم من الاطفال والشيوخ غير القادرين على العمل ٠

من دراسة الاحصائيات المتوفرة لدينا تبين أن أول ما يميز سكان العراق كونه من الشعوب الفتية جدا نسبة الاطفال والصبيان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة تصل الى ما يقرب من ٤٥٪ من مجموع السكان أما نسبة القادرين على العمل (١٥ ـ ٦٠) سنة فهي ٧ر٤٧٪ وهي تمثل نسبة قليلة من السكان اذا ما قارناها بباقي البلدان الاخرى كما أن الاتجاه الحالي لتطور سكان العراق يميل نحو انخفاض هذه النسبة لان نسبة الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة ستزداد باستمرار بسبب تحسن الصحة العامة وارتفاع مستوى المعيشة نسبيا ولهذا فان الطبقة المنتجة في العراق سيثقل

وبموجبه تبين أن عدد سكان العراق يزيد قليلا على الستة ملايين ونصف (٦ر٥٣٨ر١٠٩) نسمة ٠

(١١) مجموعة المحاضرات التي القيت على الصف الرابع في كلية التجارة والاقتصاد للسنة الدراسية ٩٦٢ ـ ١٩٦٣ ٠
المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ٦١ من ص ١٠٠ ـ ص ١٠٢

كاهلها بأعباء اعاشة الفئات غير القادرة على العمل والتي هي في ازدياد مستمر كما يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار هذه الحقيقة عند وضع خطة توزيع الاراضي على الفلاحين لضمان حسن استغلال الارض .

الجدول التالي يبين توزيع السكان بحسب الاعمار استنادا الى النتائج النهائية للاحصاء العام للسكان في سنة ١٩٥٧

الاشخاص بحسب فئات العمر	العدد	النسبة المئوية
الاشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات	١ر٢٢٥ر٤٠٠	١٩ر٣٪
الاشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ـ١٥ سنة	١ر٦١٦ر٥٢٣	٢٥ر٥٪
الاشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ـ٦٠ سنة	٣ر٠٢٣ر٧٧٠	٤٧ر٧٪
الاشخاص الذين تزيد أعمارهم عن سنة ٦٠	٠ر٤٧٤ر٢٦٧	٧ر٥٪
	٦ر٣٣٩ر٩٦٠	١٠٠ر[12]

من الجدول السابق يتبين لنا أن عدد السكان القادرين على العمل (اى الاشخاص الذين تتراوح بين ١٥و٦٠ سنة) هو ثلاثة ملايين نسمة الا أن هذا العدد لا يمثل السكان العاملين لوجود فئات عديدة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٠ سنة ولكنهم لا يشاركون بأى عمل اقتصادى كالطلاب وأفراد الجيش والعاجزين عن العمل لاسباب صحية وجسمية (ذوى العاهات) كما أن نسبة كبيرة من النساء لا يقمن بأى عمل اقتصادى خارج البيت للاسباب الاجتماعية المعروفة . ولهذا نجد عدد السكان العاملين يقل كثيرا عن عدد السكان القادرين على العمل .

وعلى ضوء المعلومات السابقة واحصائيات تطور حجم السكان وبعض الدراسات والفرضيات يمكن التوصل الى النتائج التالية حول تطور السكان

(١٢) ان هذه الارقام لا تشمل سكان البوادى والقبائل الرحل ولا التسجيل المتأخر ، أى سكان الـ ١٤ لواء مضافا اليها الجاليات العراقية في الخارج .

العاملين خلال الثمانية سنوات للفترة الواقعة بين سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦٥[١٣] .

	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٦٥	النسبة المئوية من مجموع السكان العاملين
السكان الفعالين في المدن :				
أ ـ الذكور	٤٤٦ر٠٤٤	٤١٨ر٩٣١	٤٤٨ر٧٠٦	٢٢ر٧
ب ـ الاناث	١٠٦ر٨٣٠	١١٢ر٠٦٣	١٢٠ر٠٤٢	٦ر١
المجموع	٥٥٢ر٨٧٤	٥٣٠ر٩٩٤	٥٦٨ر٧٤٨	٢٨ر٨
السكان الفعالين في الريف :				
أ ـ الذكور	٧١٣ر٥٤٠	٧٦٤ر٤٣٣	٨٢٨ر٤٧٣	٤١ر٨
ب ـ الاناث	٤٩٩ر٣٣١	٥٤٠ر١١٤	٥٨٤ر٠٦١	٢٩ر٤
المجموع	١ر٢١٢ر٨٧١	١ر٣٠٤ر٥٤٧	١ر٤١٢ر٥٣٤	٧١ر٢
المجموع العام	١ر٧٦٥ر٧٤٥	١ر٨٣٥ر٠٤١	١ر٩٨١ر٢٨٢	١٠٠ر٠
النسبة المئوية للسكان الفعالين من مجموع السكان	٢٨ر٥٪	٢٧ر٣	٢٧ر٢٪	

من الجدول السابق يمكن أن نستخلص الملاحظات التالية :

أولا ـ ان عدد السكان العاملين في سنة ٩٥٧ هو حوالي ١ر٧٦٦ الف شخص يصل في سنة ١٩٦٥ الى ما يقرب المليونين نسمة (١ر٩٨١) الف أى بزيادة قدرها ٢٢٦ الف شخص خلال ثماني سنوات أى بزيادة قدرها ٢٧ الف نسمة سنويا وتعتبر هذه الزيادة قليلة جدا يستطيع أن يستوعبها كل من القطاع الصناعي والخدمات بسهولة .

(١٣) الدكتور محمد سلمان حسن « تقرير عن تخمينات السكان الفعال والايدى العاملة في العراق للسنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٥ .

ثانيا ـ ان نسبة السكان العاملين في الريف تساوى ٢ر٧١٪ من مجموع السكان وهي نسبة عالية جدا بالنسبة لسنة ١٩٦٥ وما يحتمل أن يصل اليه تطور الاقتصاد العراقي في حقلي الصناعة والخدمات وان سبب هذا الارتفاع متأتي من ارتفاع عدد الاناث العاملات في الريف العراقي وانخفاض نسبة العاملات في المدن حيث انها لا تتعدى الـ ٦٪ من مجموع السكان العاملين وهذا يدل على قلة دخول المرأة العراقية في الحياة الاقتصادية .

ثالثا ـ ان نسبة السكان العاملين من مجموع السكان في انخفاض مستمر حيث انخفضت هذه النسبة من ٥ر٢٨٪ في سنة ١٩٥٧ الى ٢ر٢٧٪ في سنة ١٩٦٥ وهذا يفسر لنا استمرار الظاهرة الديمغرافية لسكان البلدان المتخلفة ـ ارتفاع في نسبة المواليد وتقلص نسبة الوفيات ولا سيما بين الاطفال وطول أعمار المسنين بسبب التطور الصحي وتحسن الاحوال المعاشية والاجتماعية مما أدى الى تضخم كل من قاعدة هرم السكان وقمته وان كان لفترة موقتة من تاريخ التطور الاقتصادى للعراق .

في الواقع ان الارقام التى جاءت في التقرير المتقدم لعدد السكان العاملين في العراق لم تمثل الارقام الحقيقية لعدد السكان العاملين فعلاً في الحياة الاقتصادية حيث أن جزاء من هذا العدد يعاني من البطالة الجزئية والكلية والموسمية وخاصة المقنعة (المخفية أو المستترة) . ومن أجل معرفة الايادى العاطلة بأنواعها المختلفة وخاصة في الريف العراقي نحتاج الى جهود جبارة ودراسات دقيقة وامكانيات ادارية وفنية واسعة لم تتوفر بعد في العراق مع الاسف . وان حلول مشكلة البطالة في العراق تتوقف بشكل أساسى على سياسة التنمية الاقتصادية والزراعية على وجه الخصوص بما في ذلك وضع خطط التنمية المدروسة الملائمة لظروف العراق ومدى تطبيق هذه الخطة تطبيقا صحيحا خلال السنوات العشر القادمة . ومع ذلك فان كان تفشى البطالة في الوقت الحاضر يعتبر من المشاكل الآنية التى

يعاني منها الاقتصادي العراقي فيحتمل أن تنعكس الآية بعد سبع أو عشر سنوات فيصبح نقص الايادى العاملة هي الظاهرة الملموسة في الاقتصاد الوطني والمشكلة الاولى التي تعترض استمرار نمو الاقتصاد العراقي بشكل سريع ومنظم .

ومهما يكن الامر فلابد من ايجاد الحلول السريعة اللازمة لمشكلة البطالة في الوقت الحاضر عن طريق تنفيذ المشاريع التكميلية لمشاريع الرى الكبرى وتنفيذ الاصلاح الزراعي بشكل صحيح يتمكن القطاع الزراعي من تشغيل جميع الايادى العاملة في الريف وايقاف تيار الهجرة .

أما بالنسبة للفائض من الايادى العاملة في المدن فتطور الصناعة وازدهارها وتنفيذ مشاريع الاعمار الاخرى كفيلة باستيعا ب جميع الفائض من الايادى العاملة غير أن هذا يتوقف الى حد كبير على الجهود التى تبذل من أجل رفع الكفاءة الفنية للعمال غيرالماهرين من هاجرى الريف ليصبحوا في امكانهم القيام بالاعمال التي تتطلبها حركة التصنيع السريع .

ب ـ سوء توزيع السكان ومشكلة الهجرة :

من السهولة جدا معرفة درجة كثافة السكان في أى بلد من البلدان عن طريق تقسيم عدد السكان على مجموع المساحة ولو قسمنا عدد سكان العراق لسنة ٩٥٧ على المساحة الكلية نجد كثافة سكان العراق تساوى ١٦ر٤ نسمة في الكيلومتر مربع وهي قليلة جدا اذا ما قارناها بباقي البلدان . (١٤)

غير أن هذه النتيجة ليس لها أى مدلول اقتصادى لوجود مساحات شاسعة تكاد تكون خالية من السكان كالبوادى وبعض المناطق الجبلية ولهذا

---

(١٤) كثافة السكان فى مصر ٣٠ نسمة وفى فرنسا ٢٧٨ ، فى سويسرا ١١٩ في لبنان ١٣٢ وفى بريطانيا ٢٤٥ نسمة .

يفضل الاقتصاديون تقسيم عـدد السكان على مساحة الاراضى الصالحـة للزراعة من أجل معرفة السكان وتقدير مدى التوازن بين الثروات الزراعية وعدد سكان البلد وهل من الممكن الاعتماد على الزراعة أو الصناعة أولا في سياسة التنمية واستنزاف الزيادة الحاصلة في السكـان خـلال السنين القادمة ؟ ولو قسمنا عـدد سكان العراق على مساحـة الاراضى التي تعتبر صالحة للزراعة نجد كثافة السكـان في الكيلومتر المربع الواحـد ٥ر٧١ نسمة وهي نسبة ضعيفة جدا اذا ما أخذنا بنظر الاعتبـار التطـور الصناعي وتطبيق الزراعة الكثيفة في الانتاج الزراعي في المستقبل .

ومن أجل معرفة الكثافة الحقيقية للسكان بمدلولهـا الاقتصـادى والاجتماعي مع ما يترتب عليها من آثار على مجموع الاقتصـاد الوطني يقترح الاقتصاديون الاخذ بنظر الاعتبار مساحة الاراضى المستغلة فعلا ، وعلى هذا فاننا نجد كثافة سكان العراق في الكيلومتر المربع الواحد حوالي ٢٣٦ نسمة وهي نسبة عالية جدا بالنسبة لانتاجية الارض الزراعيـة في العراق والوسائل المستعملة فيها حيث تدل هذه النتيجة على اكتضاض السكان في مناطق محدودة من الاراضى المزروعة أو المستغلة وفي المدن الكبيرة في الوقت الذى تعاني مناطق اخرى من قلة السكان .

		كثافة السكان في ك^{2} ١
المساحة الكلية للعراق	٤٤٢ر٤٤٤ كم٢	١٦ (١٥)
مساحة الاراضى الصالحة للزراعة	٩٥ر٠٠٠ كم٢	٥ر٧١
مساحة الاراضى المزروعة	٢٧ر٥٠٠ كم٢	٢٣٦

من الجدول السابق يتبين ان العراق يعاني من ظاهرة مزدوجة في كثافة السكان قلة في السكان بالنسبة للمساحة العامـة ومساحـة الاراضى

(١٥) حسب كثافة السكان على أساس أن عدد سكان العراق يساوى سبعة ملايين نسمة .

الصالحة للزراعة وضغط عـال من السكـان في الاراضى المستغلة أو التى تزرع سنويا أو كل سنتين مرة • لهذا فان سوء توزيع السكان هذا يؤدي الى نتائج سيئة جدا على مجموع الاقتصاد الوطني أهمها :

أولا ـ انخفاض مستوى الدخل الفردي لضيق مساحة الارض التي يستطيع كل شخص استغلالها لا سيما في منطقة العمارة مما أدى الى اتساع الهجرة •

ثانيا ـ تفشى البطالة وخاصة الجزئية والمقنعة (المخفية) •

ثالثا ـ بقاء مساحات واسعة من الاراضى الصالحة للزراعة دون استغلال وهذا يعرقل تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي في بعض المناطق •

رابعا ـ ارتفاع تكاليف المعيشة في المناطق المكتضة بالسكان •

ان هذه المساوىء وغيرها تظهر بشكل واضح ومضاعف خاصة اذا ما علمنا بأن سكان العراق موزعون بشكل متفاوت جدا حتى في المناطـق المزروعة أو المستغلة فبينما نجد كثافة السكان تصل الى أكثر من ١٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في حوض دجلة الجنوبي ومنطقة البصرة والفرات الاوسط والسليمانية نلاحظ انخفاضا كبيرا في كثافة السكان في المناطق الاخرى ومما يلاحظ أيضا هو تضخم المدن الكبيرة وخاصة مدينة بغداد بسبب استمرار الهجرة غير الطبيعية لها فأصبح عدد سكان بغـداد ١ر٣٥٠ر٠٠٠ نسمة تقريبا وهو يمثل خمس سكان العراق •

لقد طرأت في الواقع تغيرات كثيرة عـلى تركيب الاقتصـاد الوطني خلال العشر سنوات الماضية مما أدى الى تبدلات كبيرة في توزيع السكان بين المناطق من ناحية وبين الريف والمدينة من ناحية اخرى ومع ذلك فلا زالت الغالبية من سكان العراق تعيش في الارياف كما هو واضح في الجدول التالي :

	١٩٤٧ (١٦)	١٩٥٧
سكان الارياف	٧٠٪	٥٨٪
سكان المدن	٢٢٪	٣٧ر٦
سكان البوادي (عناصر البدو الرحل)	٨٪	٤ر٤٪

واذا ما استثنينا سكان البوادى من التوزيع فان نتائج الاحصاء العام للسكان لسنة ١٩٥٧ تبين أن سكان العراق موزعون بين الريف والمدينة كالآتي :

مجموع سكان القرى والارياف عدا سكان البوادى ٣٧٩ر٧٦٨ر٣ يمثلون ٧ر٦٠٪

مجموع سكان المدن ٦٣٨ر٤٣٧ر٢ يمثلون ٣ر٣٩٪

فاذا ما افترضنا ان جميع سكان الريف يمتهنون الزراعة وتربية الحيوانات .. الخ وجميع سكان المدن والقصبات يمتهنون الصناعة والتجارة والخدمات فان ما يقرب من ٦١٪ من مجموع السكان في العراق يشتغلون في الزراعة و...الخ والباقي يقوم بالنشاطات الاخرى الا ان هذا الافتراض غير صحيح لان الريف العراقي كغيره يضم الى جانب المزارعين والفلاحين عددا كبيرا من أصحاب الحرف والتجار الصغار كما أن جزءا من سكان المدن والقصبات هم من المزارعين أو يعتمدون في معيشتهم على الزراعة على الرغم من سكناهم المدن بالاضافة الى جيوش المهاجرين من الريف والذين لا يزالون يعيشون على هامش حياة المدن ومع ذلك فان هذه الارقام والنسب لا تبعد كثيرا عن واقع توزيع السكان في الوقت الحاضر .

---

(١٦) ان هذا التوزيع بالنسبة لسنة ٤٧ قد ورد في كتاب الاستاذ عبدالرزاق الهلالي (الهجرة من الريف الى المدن) وقد اعتبر الهلالي سكان المدن هم جميع سكان المدن التى يزيد عدد سكانها على (٢٠) الف نسمة أما الباقون فهم من سكان الارياف (مستوطنين أو نصف رحل) .

مشاكل الهجرة والتنمية الاقتصادية :

الهجرة من الريف الى المدن تعتبر في الواقع طبيعية اذا كانت تتناسب وتطور الاقتصاد الوطني فبحكم قانون التطور الاقتصادى والاجتماعى ونشوء الصناعات وتركزها في مناطق محدودة وازدهار التجارة وتوسع نطاق الخدمات ، دعت الحاجة الى انتقال الافراد من الريف الى المدن لملافاة الزيادة الحاصلة في الطلب على الايادى العاملة غير أن الهجرة قد تصبح من الاتساع وعدم الانتظام بحيث تعتبر غير طبيعية اذا ما اكتسبت صفة النزوح الجماعي كما هو الحال بالنسبة للعراق خلال السنوات العشر الماضية والتي لا زالت مستمرة حتى بعد اعلان قانون الاصلاح الزراعي والبدء بتنفيذه(١٧) . وكما أن للهجرة أسبابا ومشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية فان لها حلولها .

ان من أهم أسباب الهجرة الواسعة من الريف العراقي هي :

١ ـ نظام الملكية ونظام استغلال الارض المجحف بحقوق الفلاحين وصغار الملاكين .

٢ ـ اهمال الريف العراقي بشكل شبه تام من قبل الدولة وحرمانه من أبسط مقومات حياة الانسان .

٣ ـ عدم الاهتمام بتصنيع الريف بالصناعات الزراعية الخفيفة بل وحتى عدم حماية الصناعات الحرفية الموجودة سابقا قبل غزو الاسواق العراقية بالسلع المستوردة .

٤ ـ عزل الريف عن المدن لقلة وصعوبة طرق المواصلات .

---

(١٧) يقدر خبير هيئة الامم المتحدة العامل في مديرية النفوس العامة عدد الاشخاص الذين هاجروا من الريف الى المدن خلال المدة الواقعة بين سنة ٩٤٧ وسنة ٥٧ بـ ٣٣٠ الف نسمة نصفهم تقريبا استوطن مدينة بغداد « نشرات مديرية النفوس العامة لسنة ١٩٦٠ » .

٥ ـ فشل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي مما أدى الى استمرار الهجرة .

كل هذه الاسباب وغيرها أدت الى أن تجعل من الريف العراقي عالما آخر يختلف تماما في مستوى معيشته ونمط حياته ورداءة صحته ودرجة ثقافته عن عالم المدينة الذي أخذ يتقدم بخطوات واسعة تبعا لزيادة ارتباطه بالعالم الخارجي ولازدهار اقتصاده وزيادة دخول الافراد ووفرة الخدمات العامة نتيجة لاهتمام الدولة به .

من النتائج السيئة التي تترتب على هذه الهجرة أو (النزوح الجماعي) كما يسميه البعض هي :

اولا ـ اعاقة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي في بعض المناطق على الاقل لعدم توفر الايادي العاملة الكافية لاستثمار الاراضي الصالحة للزراعة خاصة وان عناصر الشباب من الذكور وذوي الكفاءة هم الذين تركو الريف اولا . ولهذا فان الهجرة ستؤدي الى تأخير تنفيذ خطة التنمية الزراعية .

ثانيا ـ الضغط على سوق العمل في المدن مما ادى الى انخفاض الاجور قياسا بتكاليف المعيشة خاصة للايادي العاملة غير الماهرة .

ثالثا ـ تضخم المدن مما أدى الى ارتفاع تكاليف المعيشة للطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدودة وهذا يؤدى الى كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعلى الاخص زيادة التفاوت في توزيع الدخول بين الطبقات .

رابعا ـ تعقيد مشكلة السكن وخاصة في العاصمة .

خامسا ـ اثارة كثير من المشاكل الاجتماعية والصحية والثقافية وأحيانا السياسية أى عدم الاستقرار والاخلال بالامن لان من الصعوبة بمكان اندماج هذه العناصر المهاجرة من الارياف بسكان المدن ذلك اذ كلا

منهم يمثل علما يختلف تماما عن الآخر •

في الواقع ان الهجرة لا تعتبر بحد ذاتها مشكلة يجب مقاومتها غير أن طبيعة تلك الهجرة واتساعها والنتائج السيئة التى ترتبت عليها هي التي تثير اهتمام الاقتصاديين وجهود علماء الاجتماع بالاضافة الى المسؤولين •

وكما للهجرة أسبابا ومشاكلا فانلها حلولا منها ما هي آنية (مستعجلة) ومنها ما هي آجلة لا تظهر آثارها ونتائجها الا في الامد البعيد ، ولابد من اتخاذ جميع الحلول الآنية منها والطويلة الاجل حتى يمكن علاج هـــذه المشكلة الواجبة الحل •

فمن الحلول الآنية :

أولا ـ تنظيم الهجرة عن طريق وضع القواعد والاسس التى بموجبها يستطيع الافراد الانتقال من منطقة الى اخرى لا أن يترك الانتقال من الريف والسكنى في المدن دون أى قيد أو شرط لمجرد الرغبة في السكنى قريبا من أضواء المدينة •

فالحرية الفردية ليست مطلقة بل مقيدة بما تتطلبه مصلحة المجموع أو المصلحة العامة وهذه تتنافى وظاهرة النزوح الجماعي من الريف الى المدن •

ثانيا ـ القيام ببعض المشاريع في الريف ذات الاثر السريع كمشاريع السكن وبناء المراكز الحكومية لتقديم الخدمات الصحية والثقافية والفنية وتأليف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والتسويقية والانتاجية تشجيعـــا للفلاحين على البقاء في الريف مدة أطول •

ثالثا ـ الحد من اضطهاد الفلاحين واستغلالهم سواء من قبل رجال الادارة وموظفى الدولة أو المتنفذين من أصحاب الاراضى ورؤساء العشائر •

أما الحلول الطويلة الاجل فمنها :

أولا ـ الاسراع في تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وتحقيق التنمية

الزراعية عن طريق تنفيذ المشاريع التكميلية التى تحتاج اليها مشاريع الرى الكبرى والتى تم انجازها كخزان الثرثار ودوكان ودربندخان ليصبح في الامكان استثمار الاراضى الصالحة للزراعة كحفر القنوات وتنظيم الرى والبزل وتصنيف الاراضى وتوطين الفلاحين .. الخ .

ثانيا ـ تصنيع الريف العراقي بالصناعات الزراعية وعدم حصرها حتى يصبح في الامكان خلق طبقة عمالية من أصل فلاحي فيتاح للفلاحين الماهرين العمل في تلك المعامل بجانب العمل في الحقل لا سيما فى أوقات انتهاء المواسم الزراعية .

ثالثا ـ تقليل الفوارق بين عالم الريف وعالم المدينة عن طريق تطوير طرق المواصلات والاهتمام بشؤون القرية العراقية لتصبح مناطق يقصدها سكان المدن للراحة والاستجمام كما هو الحال في البلدان المتقدمة .

ج ـ انخفاض مستوى التعليم وتفشى الامية بين الفلاحين :

لاشك وان ارتفاع نسبة الامية وانخفاض مستوى التعليم تعتبر ظاهرة عامة يتميز بها الريف العراقي والسبب في ذلك يعود الى قلة فرص التعليم في الريف لخلو بعض المناطق والقرى من المدارس بالاضافة الى أن العوائل الفقيرة من الفلاحين تفضل ارسال أولادها الى الحقل للعمل أو رعي الماشية بدلا من ارسالهم الى المدرسة .

ان من النتائج السيئة لتفشى الامية وانخفاض مستوى الثقافة والتعليم المهني على وجه الخصوص هو العجز الحاصل في (الكادر) والموجه للحياة الاقتصادية والاجتماعية واليد العاملة الماهرة وان خطورة هذا النقص تظهر بشكل واضح في المراحل المتقدمة من تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية . ان تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وتأليف الجمعيات التعاونية الزراعية في مختلف انحاء الريف العراقي يحتاج الى عدد كبير من الفنيين والاختصاصيين

في شؤون الزراعة وتربية الحيوانات والنشاط الاجتماعي وكل ما يحتاج اليه المجتمع الريفي لبناء حياة جديدة تتلائم والتطورات الاخيرة في علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية أو علاقة الريف بالمدينة .

فالمدارس الزراعية الثلاث التي مجموع عدد طلابها ٤١٨ طالبا لا تستطيع بأى حال من الاحوال اعداد العدد الكافي من الاختصاصيين والمرشدين الزراعيين للقيام بجميع ما يحتاج اليه الريف العراقي من نشاطات في شتى الحقول .

لقد أصبح من الضرورى اعداد آلاف المزارعين من ذوي الثقافة الزراعية من أجل تحقيق التنمية الزراعية السريعة حيث أن المرشد الزراعي لم يعد يكفي للقيام بهذه المهمة في مجتمع ريفي غارق في جهله لابسط قواعد الانتاج الزراعي الحديث .

لاشك وان الاهتمام بالتعليم المهني الزراعي خاصة قد أصبح من الامور التي يمليها الطور الاقتصادي والاجتماعي للعراق وان أى تأخير أو تقصير في هذا المضمار سوف ينعكس بشكل مباشر على التطور العام فيحول دون استمراره مع ما يترتب على ذلك من تبذير في الجهود والاموال .

د ـ انخفاض مستوى الصحة وتفشى الامراض :

يعاني سكان الارياف كثيرا من الامراض المعدية وخاصة أمراض المناطق الحارة كالملاريا وأمراض الجهاز الهظمي والتراخوما والبلهارزيا والسل الرئوى وغيرها من الامراض المنهكة لقوى الفلاح . ان اصابة العامل أو الفلاح بأحد هذه الامراض ان لم يكن أغلبها كما هو الحال في بعض المناطق كالاهوار في جنوب العراق ووسطه تؤدى بلا شك الى انهاك قواه العقلية وتقليل نشاطه أو عجزه عن العمل تماما فيؤدى الى انخفاض انتاجيته وهذا يؤثر طبعا على دخله الفردى وفى النهاية على مجموع الاقتصاد الوطني .

ولهذا فان اهتمام البلدان المتخلفة بصحة السكان ومكافحة الاوبئة والامراض المعدية يجب أن يكون كبيرا لان الشعب المريض الجاهل لا يستطيع القيام بأعباء التنمية الاقتصادية .

يؤكد العلامة الفريد سوفي[١٨] بحق على أن التطور الصحي الذى يجب أن ينال المركز الاول في اهتمام البلدان المتخلفة لانه الاساس الذى يرتكز عليه الازدهار الاقتصادي والتطور الاجتماعي . اذاً يجب أن يسبق التطور الصحي في البلدان المتخلفة التطور الاقتصادى لاكما حدث في أوربا في القرن التاسع عشر حيث كان التطور الصحي نتيجة للتطور الاقتصادي وان لم يمكن نكران أثر الازدهار الاقتصادي على مستوى صحة الافراد خاصة وان أسباب سوء التغذية لجماهير العمال والفلاحين تكمن بشكل أساسى في انخفاض مستوى المعيشة الذي هو نتيجة لانخفاض مستوى الدخل القومي والانتاج .

على الرغم من الخطوات الواسعة التي خطاها العراق في مضمار الصحة العامة فلا زال جهاز الصحة دون المستوى اللازم لبلد في طريق النمو الاقتصادي ودون المستوى اللائق بانسان يعيش في منتصف القرن العشرين ولا سيما سكان الارياف .

ان انخفاض المستوى الصحي في العراق يعود الى عدة أسباب أهمها:

أولا ـ انخفاض مستوى النظافة الشخصية والجهل العام بأهمية دور النظافة في مكافحة الامراض واوبئة .

ثانيا ـ عدم كفاية المؤسسات الصحية وتركزها في المدن الكبيرة .

ثالثا ـ عدم توفر العدد الكافي من الاطباء والموظفين الاختصاصيين الذين يشرفون على ادارة وخدمة المؤسسات الصحية .

---

(18) Alfred Sauvy, "De Malthus à Maotsé - Toung Pris, 1958.
« مشكلة السكان في العالم »

رابعا ـ انخفاض مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان حيث تعاني من سوء التغذية العام وعدم توفر السكن اللائق كنتيجة عامة لانخفاض مستوى الدخل الفردى والعائلي • ان قلة الاطباء والاطباء الاختصاصيين وتجمعهم في المدن الكبيرة تعتبر من أهم المشاكل التي يعاني منها العراق في مضمار الصحة العامة في الوقت الحاضر •

لقد ارتفع عدد الاطباء وأطباء الاسنان من ٦٨٤ طبيبا في سنة ١٩٤٨ الى ١٥٤٣ طبيبا في سنة ١٩٦١ أى بزيادة قدرها ٦٦ طبيبا سنويا[١٩] • وهو عدد قليل جدا بالنسبة لحاجة العراق المتزايدة • ان أكثر من نصف الاطباء يسكنون بغداد أى ٨٦١ طبيبا أما الباقي فموزع على المدن الكبيرة بينما نجد القرى والنواحي محرومة من طبيب مقيم أو زائر مما يضطر سكان الارياف والمناطق النائية الى ترك مزارعهم والانتقال الى المدن بواسائط نقل رديئة وبطيئة وأحيانا غير متوفرة كالحيوانات والمشاحيف من أجل المعالجة وهذا يكلفهم نفقات نقل قد يعجز البعض منهم عن توفيرها • وقد لا يستطيع المريض الانتقال لخطورة مرضه أو حاله •

هـ ـ عدم توفر السكن اللائق :

يعاني الفلاح العراقي من عدم توفر السكن اللائق بالانسان فغالبية مساكن الريف تتكون من الطين والصرائف (بيوت من القصب والبردى) والخيم وبيوت الشعر ، جميع هذه المساكن لا تستطيع أن تقي الانسان شر تقلبات الاحوال الجوية فهي لا تحميه زمهرير الشتاء والامطار ولا حر الصيف القائل لان جميع هذه المساكن مشيدة من مواد لا تقاوم الظروف الطبيعية السيئة •

لقد كان عدد البيوت المحصاة سنة ١٩٥٦ (٧٦٦ر١٩٥) بيتا مصنفة بحسب نوعية مادة البناء حجر ، طابوق ، طين ، صرائف من قصب وبردى وسعف النخيل ، بيوت شعر وخيم ، منها ٦ر٢٠٪ مبنية من الحجر والطابوق

---

(١٩) المجموعة الاحصائية لجميع السنين •

أى المساكن المشيدة في المدن والقصبات والباقي أى ٤ر٧٩٪ من بيوت السكن غير صالحة للسكن(٢٠) .

يضاف الى ذلك ان أكثر من ٨٠٪ من مجموع المساكن في العراق غير صالحة لسكنى البشر لعدم توفر المرافق الصحية ومستلزمات السكن الضرورية كالماء والكهرباء وغيرها من الملحقات للسكن المريح .

كما انها مزدحمة جدا لانها غير كافية عدديا فمعدل الاشخاص في البيت الواحد يزيد عن خمسة أشخاص يضاف الى ذلك عدد من الحيوانات أحيانا وعلى هذا فان حاجة العراق في الوقت الحاضر على ضوء تقديرات خبراء مجلس الاعمار السابق تقدر بـ ٧٠٠ الف مسكن لايواء الف عائلة ثلثاها من العوائل الفلاحية .

ويقدر المهتمون بشؤون البلدان المتخلفة بأن الاهتمام بمشاريع السكن يجب أن يكون كبيرا لاسباب اقتصادية واجتماعية وسايكولوجية .

أولا ـ ان لزيادة الاستثمار في صناعة البناء ولا سيما في المناطق الريفية دورا كبيرا في مضاعفة الاستثمار العام في مجموع الاقتصاد الوطني وذلك لعلاقة هذه الصناعة بعدد كبير من الصناعات التكميلية الاخرى كما أن بناء المساكن وصناعة البناء عامة يسمح بتشغيل عدد كبير من الايادى العاملة وهذا يؤدى الى زيادة الدخول الموزعة والتى غالبا ما تستخدم فى الانفاق سواءاً كان للاستهلاك أو لاعادة الاستثمار وعندئذ يصبح بالامكان القضاء على الركود الاقتصادى الذى يعاني منه الاقتصاد الوطني في الوقت الحاضر .

ثانيا ـ ان تأمين السكن المريح للافراد يؤدى الى زيادة انتاجهم وتحسن صحتهم .

---

(٢٠) تقرير احصاء المساكن في العراق وزارة الاقتصاد سنة ١٩٥٨

ثالثا ـ ان تأمين السكن الحديث لجميع السكان والقضاء على الاكواخ الحقيرة يثير في النفوس البهجة والشعور بتحسن مستوى المعيشة العـام والازدهار الاقتصادى مما يشجع على النشاط والعمل •

ويمكن حل مشكلة السكن في الارياف عن طريق تشجيع وتسهيل مهمة الافراد من أجل بناء مساكن لهم وتقديم المساعدات العينية والمالية كما أن تأليف الجمعيات التعاونية الزراعية ستشارك مشاركة فعالة في توفير أراضى السكن وتقديم القروض وتنظيم العمـل الجماعي • ولهـذا فان تخطيط وتنفيذ مشاريع السكن في الارياف من قبل الدولة يعتبر في الواقع الحل الاول والاكثر نجاحا في علاج مشاكل السكن في الريف العراقي •

مما تقدم يتبين ان الفلاح العراقي يعاني مشاكلا عديدة تقف أمامه لتحول دون قيامه بالدور الرئيسى الذى يجب أن يقوم به من أجل اعمار الريف وتنمية الانتاج • **لهذا فان أية تنمية زراعية تتطلب حلا جذريا لجميع هذه المشاكل لان الفلاح العراقي قد أصبح بحد ذاته مشكلة تفوق مشكلة الارض وتوفير المياه لها ، فالمزارع والفلاح اذا ما تسلح بالمعرفة والكفـاءة الفنية والصحة الجيدة مع التوجيه الصحيح فباستطاعته اصلاح الارض وخدمتها وزيادة انتاجها وبهذا يصبح المحور الاساسى لكل تنمية اقتصادية سريعـة •**

رابعا ـ مشكلة النظام الشبه اقطاعي واسلوب حيازة الارض

يؤكد جميع المهتمون بشؤون الزراعة والريف العراقي على أن أهم الاسباب لانخفاض الانتاج وسوء استغلال الثروات الزراعية يعود الىالنظام العام لاستغلال الارض والذى يتمثل بالنظام شبه الاقطاعي ونظـام الملكيـة الكبيرة وطرق الانتاج البالية •

فسوء توزيع الاراضى بين المزارعين يعتبر اذن من أهم الاسبا التى أدت الى عدم استغلال الارض بشكل صحيح وبقاء مستوى الانتاج الزراعي

واطىء جدا .

تدل الاحصائيات المتوفرة لنا على أن مجموع مساحة الملكيات الزراعية قبل ثورة ١٤ تموز سواء أكانت ملكا صرفا أو مفوضة بالطابو أو ممنوحة بالملزمة أو موقوفة يساوى ٣٢ر١٥٤ر٨١٣ دونما موزعة بين ٢٥٣ر٢٥٤ ملكية[٢١] وان متوسط مساحة الملكية الواحدة هو ١٢٧ دونم تقريبا غير أن هذا المتوسط يخفي وراءه حقيقة مؤلمة هو سوء توزيع الاراضى الزراعية بين الافراد بشكل لا يمكن تصوره حيث تصل مساحة بعض الملكيات الى أكثر من مائة الف دونم بينما عدد الملكيات التي تقل مساحتها عن عشر دونمات تزيد عن مائة الف ملكية صغيرة وصغيرة جدا تقل عن الحد الادنى للاستغلال الاقتصادى .

فئات الملكية	عدد الملكيات	جملة المساحة	النسبة المئوية عدد الملكيات	النسبة المئوية جملة المساحة المملوكة
أقل من دونم	٢٣ر٠٨٩	٨ر٥٩٩	١٢ر٩٪	٠ر٠٣٪
من ١–٤	٥٠ر٠٢١	٩٣ر٧٢٢	١٩ر٧٥٪	٠ر٢٩٪
من ٤–١٠	٤٠ر٤٧٥	٢٤٣ر٠٠٤	١٥ر٩٨	٠ر٧٦
	١١٣ر٥٨٥	٣٤٥ر٣٢٥	٤٤ر٨٥٪	١ر٠٨٪
من ١٠–٥٠	٧١ر٠٤٩	١ر٦٧١ر٤٨٤	٢٨ر٠٥٪	٥ر٢٠٪
من ٥٠–٢٠٠	٣٧ر٩٧١	٢ر٩٠٣ر٢٠٧	١٥ر٠٠٪	٩ر٠٣٪
من ١٢٠–١٠٠٠	٢٦ر٣٣٧	٦ر٩٤٤ر٠٩٢	١٠ر٤٠٪	٢١ر٦٩٪
من ١٠٠٠ فأكثر	٤ر٣١٢	٢٠ر٢٩٠ر٧٠٥	١ر٧٠٪	٦٣ر٠٠٪
المجموع	٢٥٣ر٢٥٤	٣٢ر١٥٤ر٨١٣	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠

(٢١) ان هذه الاحصائية غير دقيقة حيث من الجائز أن تعود عدة ملكيات الى شخص واحد كما ان من الممكن تصور اشتراك عدة أشخاص في ملكية واحدة في حالة الشيوع .

نظرة سريعة الى الارقام الواردة في الجدول السابق المستقـــاة من احصائيات وزارة الاصلاح الزراعي يتبين لنا بوضـوح مدى التفـاوت في توزيع الملكيات الزراعية في العراق ومنها يمكن استخلاص الملاحظـــات التالية :

أولا ـ تمثل الملكيات الصغيرة والصغيرة جـــدا الغالبيـة العظمى من مجموع الملكيات الزراعية في العراق فعدد الملكيات التي تقل مساحتها عن ١٢٠ دونم تزيد عن ٢٢٢ الف ملكية أى ٨٨٪ من مجموع عدد الملكيات أى أن عدد المزارعين الصغار والصغار جدا يزيد عن ٨٨٪ من مجمـــوع المزارعين ٠

أما مجموع مساحة الارض التى في حوزتهم فلا تتعدى الخمســـة ملايين دونم أى ١٥٪ فقط من مساحة الاراضى المملوكة ٠

ثانيا ـ ان غالبية الاراضى الزراعية تعود الى عدد قليل من الملاك فعدد الملكيات التي تزيد مساحتها عن الف دونم يساوى ٤٣١٢ ملكية تمثـل ٧ر١٪ فقط من مجموع الملكيات بينما نراها تستحوذ على أكثر من ٢٠ مليون دونم أي ٦٣٪ من مجموع الاراضى المملوكة أو المحازة ٠

ثالثا ـ يعتبر عدد الملكيات المتوسطة التى تتراوح مســاحتهـــا بـين ١٢٠ر١٠٠٠ دونم قليل نسبيا حيث تمثل ١٠٪ فقط من مجموع الملكيـات التي مجموع مساحتها الكلية تقل قليلا عن سبعة ملايين دونم أي ٢١٪ من مجموع المساحة الكلية ٠

مما تقدم نستنتج ان اسلوب حيازة الارض في العراق يسيطر عليـه **التطرف والاستقطاب** ففي الوقت الذي نجد فيه غالبية المزارعين العراقيين يعانون من شظف العيش لظيق مساحة الاراضى التى في أيديهم نجد غالبية الاراضى الزراعية في يد عدد قليل من رؤساء العشائر وكبار الملاك والسبب في ذلك يعود الى عدة عوامل وظروف تاريخية مرت على العراق مما أوجد

وعزز سيطرة رؤساء العشائر والمتنفذين على القسم الاعظم من الاراضي الزراعية ومن ثم على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للريف العراقي ومن أهم تلك العوامل هي :

اولا ـ تشريعات مدحت باشا :

ان بداية التحول من الملكية الجماعية الى الملكية الفردية يعود في الواقع الى تشريعات مدحت باشا « الاصلاحية » كما تسمى حيث تأسست دوائر الطابو لتسجيل ملكية الارض بأسماء من يستطيع تقديم الاموال اللازمة لخزينة الدولة العثمانية فسجل بعض الشيوخ جميع الاراضي التي كانت ملك القبيلة أو العشيرة باسمائهم كما هو الحال بالنسبة لاراضي المنتفك وبعض المناطق في لواء الكوت والحلة وكركوك والديوانية وبغداد .

ثانيا ـ دور قوات الاحتلال البريطانية :

ثم جاء دور قوات الاحتلال البريطاني فمنحت الاراضي الواسعة لزعماء القبائل الموالية لها ونزعت الاراضي من القبائل التي حاربت في جانب القوات العثمانية أو اشتركت في ثورة العشرين .

ثالثا ـ تشريع قانون اللزمة :

من أجل اضفاء الصفة القانونية على تصرفات قوات الاحتلال البريطاني قامت الحكومة العراقية في سنة ١٩٣٢ بتشريع قانون اللزمة الذى وضع نصوصه السير ارنست داوسن وكان من أهم أهدافه كما جاء في الاسباب الموجبة هو ضمان الاستقرار في الريف العراقي والقضاء على المنازعات العشائرية وخاصة توطين القبائل الرحل . ان هذا القانون فسح المجال لتمليك أكثر من نصف الاراضي الموضوعة اليد لعدد قليل من رؤساء العشائر وبعض كبار الملاك من وجوه المدن دون مقابل .

رابعا ـ تشريع قانون تسوية حقوق الاراضي :

ان تشريع هذا القانون وما رافقه من سوء في التطبيق نتيجة للتواطيء

الذى حصل بين كبار الملاك والمشرفين على تطبيق القانون من حكام ومساحين فقد أنهى المهمة بتركيز ملكية الارض بيد عدد قليل من المتنفذين بعد أن سلبت من يد الفلاحين وصغار المزارعين أو من أراضى الدولة الاميرية فأصبحوا هم المالكين وباقي أفراد العشيرة ليسوا الا فلاحين علاقتهم بالارض محدودة كعلاقة العامل الاجير بعمله فأخذ صاحب الارض يستلم من فلاحيه أو الملتزمين اجرا يدفع في الغالب عيناً مقابل الارض التى يقدمها أو انه يقاسمهم الحاصل (المنتوج) في آخر الموسم وهذه الحصة تختلف باختلاف المناطق وباختلاف المزروعات فالمالك الكبير أو رئيس العشيرة لا يعرف فلاحيه أو أفراد عشيرته ولا تهمه أحوالهم المعاشية أو الاجتماعية ولا مصيرهم كما كان يعمل رئيس العشيرة في السابق فكل ما يشغل باله هو مقدار الربح الآني الذى يحصل عليه وان كان ذلك على حساب مستقبل الارض التي لا يعرف عن أحوالها شيء لهذا فان لاكوتير(٢٢) يعتبر نظام رأسمالية الارض هذا (على الاقل من الناحية الاجتماعية) نظام أقل انسانية من النظام شبه الاقطاعي الذى كان يسود الريف العراقي قبل الحرب العالمية الاولى .

بجانب هذا النوع من الملاكين الكبار نجد عددا كبيرا من الملاكين المتوسطين ممن يقوم باستغلال الارض مباشرة عن طريق الاشراف المباشر وهؤلاء يهتمون بالارض والفلاحين ليضمنوا زيادة الانتاج وهذا النوع من الملاكين يعتبر أكثر وعيا لمصالحهم لانهم يدركون جيدا النتائج التى تترتب على تحسن أحوال الفلاحين وزيادة انتاجهم فيزداد ريع الارض بجانب زيادة حصة الفلاح مما يشجعهم على العمل والثبات في الارض وهذا ما نشاهده في المناطق التى لم تمسها ريح الهجرة من من الريف الى المدينة .

(22) Lacoutur J. et S. "L'Egypte en Mouvment" Paris, 1956.

لقد كان من نتائج تركز الاراضى الزراعية بيد عدد قليل من كبار الملاك هو بقاء ٨٠٪ من مجموع سكان الارياف الذين يمتهنون الزراعة دون أرض يستغلونها لحسابهم الخاص فشكلوا طبقة من الفلاحين المعدمين يؤجرون عملهم لاستغلال أراضى الآخرين مقابل حصة من الناتج تتراوح بين ٣٠-٧٠٪ من الحاصل وذلك بحسب المناطق وشكل الاتفاق ونوع المزروعات .

تنخفض حصة الارض الى أقل من الثلث اذا لم يقدم الملاك للفلاح الا الارض أما الفلاح فيقوم بجميع الاعمال التي يتطلبها الانتاج (العمل ، البذور ، الآلات ... الخ) كما هو الحال بالنسبة للمحصولات الشتوية وخاصة في المنطقة الديمية .

أما في المناطق المروية وخاصة بالنسبة للمزروعات الصيفية فان حصة الفلاح لا تتعدى الـ ٣٠ و ٤٠٪ بحسب المناطق وطرق الارواء ونوعية المزروعات وكثافة السكان .

ففي المناطق التي تقوم بزراعة نوع واحد من المحاصيل كزراعة الحبوب أو القطن تنخفض حصة الفلاح كثيرا بينما ترتفع في المناطق التي تقوم بزراعة الخضروات والفواكه والسبب في ذلك هو امكانية استعمال الآلات وقلة الحاجة الى الايادي العاملة بعكس زراعة الفواكه والخضروات التى تحتاج الى المزيد من العناية المستمرة من الفلاحين . كما أن كثافة السكان تعتبر من العوامل التى تحدد مستوى حصة الفلاح فزيادة عدد السكان في بعض المناطق سمحت لاصحاب الاراضى في التحكم بحصة الفلاح لوفرة الايادى العاملة وامكانية الاختيار كما هو الحال في لواء العمارة ومنطقة الفرات الاوسط .

مما تقدم يمكن ايجاز أهم الخواص التى يتميز بها النظام الاقتصادى الذى ساد الريف العراقي خلال نصف قرن من الزمن في النقاط التالية :

أولا ـ تركز ملكية الاراضى الزراعية في يد عدد قليل من الاشخاص •

ثانيا ـ عدم استغلال الارض أو الاشراف على استغلالها مباشرة من قبل مالكيها •

ثالثا ـ تفسخ النظام القبلي أو العشائري وتحول العلاقات القديمة الى علاقة انتاج فقط (علاقة فلاح بصاحب أرض) •

رابعا ـ انخفاض حصة الفلاح من مردود الارض وتدهور مستواه المعاشى مما أدى الى هروبه من الريف الى المدن •

خامسا ـ لم يعد اقتصاد الريف العراقى اقتصاد شبه مغلق حيث ازداد ارتباط الريف بالمدن وبالاقتصاد العالمي ارتباطا كبيرا •

اذن فنظام الملكيات الكبيرة في العراق لم يساعد على زيادة الانتاج عن طريق استعمال الوسائل الفنية الحديثة ولم يؤدي الى تحسين أحوال المزارعين والفلاحين المعاشية والاجتماعية وانما على العكس من ذلك فقد كان أحد الاسباب الرئيسية لتأخر الزراعة في العراق وتلف قسم كبير من الاراضى الصالحة للزراعة وتحولها الى أراضى ملحية أو ضعيفة الانتاجية •

لقد كان من النتائج المباشرة لسعة الملكيات الزراعية بالاضافة الى استغلال الفلاح :ـ

١ ـ عدم استغلال جميع الاراضى الصالحة للزراعة لسعتها فيترك قسما منها •

٢ ـ سوء استثمار الاراضى اذ غالبا ما تستثمر بواسطة الفلاحين وبوسائلهم البدائية في حين يقتصر دور المالك على مشاركتهم في محصول الارض أو ايجارها الى كبار المستأجرين ليستغلوها كما هو الحال في لواء الموصل وهؤلاء هدفهم الاول هو الحصول على أكبر قدر ممكن من

الربح السنوى على حساب الارض وما تحتاج الله من عناية من أجل اعادة حيويتها وخصوبتها حتى يصبح بالامكان استمرار استغلالها .

٣ ـ تخلف الزراعة وتدهور اقتصاد الريف والقرية العراقية .

٤ ـ تردى الاحوال الاجتماعية والاقتصادية لجمهرة الفلاحين وعدم شعورهم بالاستقرار الذى يحول دون تفانيهم في خدمة الارض .

٥ ـ زيادة النفوذ السياسى والاقتصادى والاجتماعي لطبقة الملاك الكبار واحتكار جميع المنافع التي تقدمها الدولة عن طريق المصرف الزراعي ومديرية المكائن والآلات الزراعية وخدمات الرى وجميع المصالح الحكومية كما وان هذه الطبقة كانت تقف أمام أية محاولة تشريعية أو اجراءات قانونية أو ادارية الى تحسين أحوال الفلاحين وتحريرهم من سيطرة الاقطاعيين وكبار الملاك كما حدث عند تقديم مشروع الغاء قانون دعاوى العشائر وتشريع قانون تنظيم العلاقات الزراعية في العهد الملكي تحت نظام الحكم البرلماني .

الملكيات الصغيرة ومشكلة تفتيت الملكية :

بجانب الملكيات يوجد عدد كبير من الملكيات الصغيرة والصغيرة جدا فمثلا نرى أن عدد الملكيات التي تقل مساحة الواحدة منها عن عشر دونمات يساوى أكثر من ١١٣ الف ملكية منها ٧٣ الف ملكية تقل مساحتها عن أربع دونمات أى انها وحدات صغيرة جدا تقل مساحتها عن الحد الاقتصادى للاستغلال أو كما يسميها الاستاذ عبدالهادى عباس[٢٣] « بملكيات قزمية » وهي محصورة في المناطق الجبلية ومنطقة شط العرب في لواء البصرة وبعض المناطق المكتضة بالسكان حيث بساتين الفواكه والنخيل .

ان من أهم النتائج التى تترتب على شيوع الملكية الصغيرة جدا في

---

(٢٣) عبدالهادي عباس « الارض والاصلاح الزراعي في سوريا »

الانتاج الزراعي هي :

١ ـ عدم امكانية تطبيق الطرق الحديثة في الانتاج وعلى الاخص الدورات الزراعية واستعمال الآلات والمكائن الزراعية ما لم يطبق الاستغلال التعاوني وبموجب التجربة المصرية في التجميع •

٢ ـ ضآلة الانتاجية أى قلة مردود الارض النسبي للوحدةالمستثمرة قياسا على المساحات المتوسطة والكبيرة •

٣ ـ صعوبة الري والبزل •

٤ ـ تفشى البطالة المقنعة بشكل كبير جدا لان استغلال هذهالملكيات الصغيرة والصغيرة جدا لا تستغرق سوى جزء ضئيل من وقت المزارع في العام فيبقى طيلة أيام السنة الباقية عاطلا ينتظر الموسم القادم مما أدى الى نزوح هذه الطبقة ولا سيما الذكور منهم نحو المدن الكبيرة للتفتيش عن أعمال موقتة أو دائمية مما زاد في حدة مشكلة الهجرة خلال السنوات العشرة الماضية كما يفسر هذه الحالة انتشار الفقر والبؤس في المناطق التي توجد فيها أمثال هذه الملكيات الصغيرة •

مشكلة الشيوع :

تتميز حيازة الارض في بعض المناطق بظاهرة الشيوع نتيجة ميراث أو شراء حصص مشاعة لهذا فالشيوع هو نوع من الملكية الجماعية يقوم على أساس تقسيم الارض الى أسهم مشاعة يختص كل مالك بعدد منها الا أن المالك على وجه الشيوع يقوم باستثمار جزء من الارض المشاعة بعد أن يتفق الشركاء على تقسيمها رضاء ليستقل كل شريك باستغلالجزء منها •

وأهم النتائج السيئة التي تترتب على بقاء هذه الظاهرة في نظام حيازة الارض هي :

١ ـ اهمال الارض بسبب عدم اهتمام بعض الشركاء بالارض مما

يؤدى الى تردى حالة الارض وتحول جزء منها الى أراضى غير صالحة أو عدم استثمار الاموال اللازمة لاستصلاحها وتحسينها .

٢ ـ ضياع حقوق الشركاء الضعفاء نتيجة تسلط بعض الشركاء من ذوى الاسهم الكبيرة أو من ذوى النفوذ الاقتصادى والاجتماعي عليها .

٣ ـ عرقلة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي لانه يثير كثيرا من المشاكل بين الشركاء خاصة اذا لم يكن جميع الشركاء من الخاضعين للاستيلاء .

خامسا ـ مشكلة التخصص في الانتاج

من اولى المميزات الاساسية للانتاج الزراعي في العراق التخصص في انتاج عدد قليل من المحصولات هي الحبوب ، التمور ، تربية الحيوانات وبدرجة ثانوية القطن والتبوغ ويمكن معرفة طبيعة ودرجة هذا التخصص من ناحيتين :

آ ـ عن طريق حساب حجم الانتاج من كل محصول أو مجموع الدخل المتأتي منه .

ب ـ عن طريق حساب مساحة الاراضى المزروعة بكل محصول .

آ ـ حجم الانتاج الزراعي :

تمثل الحبوب في مجموعها القمح والشعير والرز والذرة . . الخ القسم الاعظم من مجموع الانتاج أو ما يزيد عن ٦٠٪ من مجموع الانتاج الزراعي في العراق ثم يأتي بعدها التمور والمنتجات الحيوانية والقطن والتبوغ .

وهذا جدول يبين أهم المنتجات الزراعية للسنوات الاخيرة بالاطنان(٢٤)

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٦٠
القمح	٨٥٠ر٥٠٧	١ر٢١٦ر٧٩٦	٨٢٥ر١٧٧	٦٤٥ر٨٣٠
الشعير	٨٨٦ر٩٦٢	١ر١٣٨ر٠١٦	٨٣١ر٧٢٧	٧٠١ر٧١١
الرز	٢٠١ر٣٢٠	٢٧٩ر٨٦٢	٢٤٩ر١٩٨	٢١٥ر٤٠٧
التمور	٣٤٢ر٦٨٣	٣٠٨ر٢٥٠	٣١١ر٦٦٠	٤٠٦ر٨٩١
القطن	٢٠ر٥٥٨	٣٦ر٢٢٦	٣٠ر٦٦٦	١٧ر٢٦٣
التبوغ	١٢ر٢٠٣	١١ر٦١٧	١٢ر٢٨٢	٢٧ر٠٣٩

كما يمكن معرفة درجة التخصص في الانتاج عن طريق مقارنة الدخل المتأتي من كل فرع من فروع الانتاج مقدرة بملايين الدنانير

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
الحبوب	٤٢ر٤	١ر٥٧	٤ر٣٤	٩ر٣٨	٩ر٣٩
الخضروات	٥ر٥	٦ر٧	٩ر٥	٥ر٣	١ر٥
الفواكه بما فيها التمور	٨ر٨	٨ر٨	٨ر٢	٨ر٣	٨ر٧
مجموع الانتاج الحيواني	ـر٣٤	ـر٣٧	ـر٣٧	٢ر٤١	١ر٤١

ب ـ مساحة الاراضي المزروعة :

تتراوح مساحة الاراضي المزروعة سنويا في العراق خلال السنوات الخمسة الاخيرة ما بين ٥ر١٣و٥ر١٤ مليون دونم أكثر من ٩٥٪ منها مشغولة بزراعة الحبوب على اختلاف أنواعها وحوالي ٩١٪ من مجموع الاراضي مزروعة بالقمح والشعير فقط . ان هذه النسب تبين لنا مدى اعتماد الزراعة العراقية على الحبوب وعلى الاخص الشعير والقمح حيث يصدر القسم الاعظم من المحصول الاول الى الخارج . والجدول التالي

(٢٤) وزارة التخطيط الدخل القومي العراقي العراقي للسنوات ٩٥٦ ـ ٩٦٠ (ص ٤٣) .

يبين لنا مساحات الاراضى المزروعة بالآف الدونمات

	١٩٥٦	النسبة المئوية	١٩٦٠	النسبة المئوية
القمح	٦ر٥٧٨	٤٥ر٢٪	٦ر٢٢٨	٤٥ر٦
الشعير	٦ر٦٢٩	٤٥ر٥	٥ر٨٧٧	ـ٤٣ر
الرز	٦٦٦	٤ر٤	٧١٩	٥ر٤
الذرة	١٣٢	٠ر٨	٠ر٨٤	٠ر٧
القطن	٢١٥	١ر٥	١٤١	٠ر١
التبغ	٠٩٤	٠ر٦	١٥٩	١ر٣
الخضروات	٢٥٠ تقريبية	١ر٥	٢٦٠ تقريبية	٢ر١
أنواع اخرى	٨٠ تقريبية	٠ر٥	١٤٠ تقريبية	ـ١ر

ولا شك ان ارتفاع نسبة التخصص في الانتاج تترتب عليه كثير من المخاطر والاضرار تصيب الانتاج والدخل القومي بالاضافة الى تقلبات دخل المزارعين يمكن ايجازها في النقاط التالية :

١ ـ تردى التربة وانخفاض خصوبتها ومن ثم انتاجها

٢ ـ ارتفاع نسبة البطالة الجزئية وخاصة الموسمية .

٣ ـ المجازفة أى تعرض الانتاج لعدد كبير من المخاطر نتيجة لتقلبات الظروف الطبيعية وخاصة فيما يتعلق بالآفات الزراعية أو انحباس الامطار والجفاف مما يعرض المحصولات الى تلف تام .

٤ ـ صعوبة التسويق وتعرض الانتاج لتقلبات كبيرة في مستوى الاسعار سواء كان في السوق الداخلية أو الاسواق الخارجية وذلك لسهولة الاحتكار أو امتناع التجار من الشراء في وقت نزول المحصولات الى الاسواق مما يؤدى الى تدهور دخول المزارعين والفلاحين المعدمين الذين لا يستطيعون الانتظار فترة طويلة من الزمن املا في ارتفاع الاسعار حيث قانون كينك

يعمل عمله بشكل تام (٢٥) .

سادسا ـ مشكلة تقلبات حجم الانتاج

يتصف الانتاج الزراعي في العراق بتقلبات شديدة في حجمه من سنة لاخرى . فلو دققنا النظر في الجدول السابق الخاص بحجم الانتاج الزراعي لكل محصول يتبين لنا بوضوح مدى التفاوت الكبير في حجم الانتاج بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٠ فعلى سبيل المثال نجد انتاج القمح يرتفع من ٨٥٠ ألف طن تقريبا في سنة ٩٥٦ الى مليون ومائتين وستة عشر الف (١٫٢١٦) في سنة ١٩٥٧ ثم ينخفض في سنة ١٩٦٠ الى ما يقارب النصف أى حوالي ٦٤٦ الف طن وكذلك الحال بالنسبة لباقي المحاصيل المهمة التي يتكون منها الانتاج الزراعي كالشعير والتمور .

ان علم الاقتصاد الزراعي يبين لنا بأن الانتاج الزراعي في حجمه ونوعه يخضع بنسبة كبيرة لظروف وعوامل طبيعية خارجة في مجموعها عن ارادة الانسان وان كل ما يمكن أن يعمله الانسان في حقل الانتاج الزراعي التخفيف من حدة النتائج السيئة لهذه الظروف والعوامل أوالسعي للاستفادة الى أكبر قدر ممكن من الظروف الحسنة التى تساعد على نمو وتطور الانتاج الزراعي .

ان لتقلبات حجم الانتاج الزراعي أسباب متعددة ومتباينة في طبيعتها يصنفها الاقتصاديون في مجموعتين :ـ

المجموعة الاولى : عوامل طبيعية خارجة عن ارادة الانسان ولا تخضع لسيطرته

١ ـ التغيرات التى تطرأ على كمية المياه سواء المنسابة منها في الانهار أو كمية الامطار المتساقطة وطبيعة توزيعها حسب فصول وأشهر السنة .

---

(٢٥) ينص قانون كينك على أن أسعار المنتجات الزراعية تتغير بنسبة أكبر من تغير حجم الانتاج وبشكل عكسى فاذا ما ارتفع حجم الانتاج ١٠٪ مثلا فان الاسعار تنخفض بنسبة أكبر من ذلك أي ٢٠٪ أو ٢٥٪ .

٢ ـ الطوارىء الطبيعية الاخرى كالفيضانات المدمرة والعواصف والثلوج والحالوب ... الخ .

يسعى المسؤولون والمختصون في شؤون الزراعة في جميع أنحاء العالم للتخفيف من الآثار السيئة التي تخلفها العوامل الطبيعية على حجم الانتاج الزراعي ومن ثم دخل المزارعين غير أن نتائج المحاولات المبذولة لتلافي الاضرار لا زالت في الواقع محدودة الاثر وذلك لعدم توصل الانسان بعد الى وسائل فعالة يستطيع بواسطتها التحكم بالعوامل الطبيعية ومع ذلك فبالامكان التخفيف من آثارها السيئة فيما اذا توفرت جميع الامكانيات المادية والفنية .

المجموعة الثانية : عوامل طبيعية تخضع لسيطرة الانسان وتتوقف على جهوده

تتعرض الارض والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية الى كثير من العوارض والآفات كانجراف التربة وانتشار الاملاح بالاضافة الى الامراض والاوبئة كالجراد وحشرة دوباس النخيل ودودة القطن وتفحم القمح وطاعون الخيل ... الخ

ان تقلبات حجم الانتاج الزراعي في العراق يعود بشكل جدى الى عدم توفر الامكانيات المادية والفنية التى يحتاجها جهاز الانتاج الزراعي لمكافحة هذه الاوبئة والامراض ولضمان سلامة المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وضمان استمرار الانتاج وتحسينه .

١ ـ عدم كفاية المشاريع الاساسية كمشاريع الرى والصرف والبزل .

لضمان الرى المنظم وتصريف المياه الزائدة عن الحاجة لتقليل مناسيب المياه الجوفية لا سيما في المناطق الجنوبية بالاضافة الى ندرة المؤسسات والعدد المتخصصة في مكافحة الامراض والاوبئة .

٢ ـ ندرة الامكانيات الفنية :

ان من أهم ما تعاني منه الزراعة في العراق في الوقت الحاضر وفي

المستقبل القريب هي قلة الخبراء والفنيين والاجهزة العلمية التى يتطلبهـــا الجهاز الانتاجي فيجميع فروع النشاط الزراعي خاصة اذا ما أدركنا جهل الفلاح المطبق ووسائله البدائية في الانتاج والتي لا تسمح له بمكافحة الآفات بشكل فعال أو التخفيف من آثارها السيئة •

سابعا ـ مشـاكل التمـويل الزراعي

لقد كان المصدر الرئيسى للتمويل الزراعي في العراق مقصورا على المرابين من تجار المدن وأصحاب الملكيات الـكبيرة والاقراض يتم بفائدة خيالية تصل أحيانا الى (١٠٠٪) من مبلغ القرض، لهذا تعتبر مشكلة تمويل الاستثمارات الزراعية وتطمين حاجة المزارعين والفلاحين من الاموال اللازمة للانتاج من أبرز المشكلات الزراعية في العراق •

أما خدمات المصرف الزراعي فقد كانت محدودة جدا منذ تأسيسه ومباشرته أعماله في سنة ـ ١٩٣٦ حتى اليوم وذلك لعدة أسباب :

أولا ـ ضآلة رأسمال المصرف الزراعي وقلة القروض الممنوحة (٢٦)

لقد كان رأسمال المصرف الزراعي حين مباشرته بالعمـل في سنة ١٩٣٦ (١٥٠) الف دينار ، وفي سنة ١٩٤٦ ارتفع رأسماله المدفوع الى (٣٨٠) الف دينار ثم زيد رأسماله المقرر الى (٢ مليون دينار) في سنة ١٩٥١ • أما في سنة ١٩٥٨ وبعد (ثورة ١٤ تموز) فقـد بلـغ رأسماله الاسمي (عشرة ملايين دينار) ، والمدفوع منها ستة ملايين فقط • ومع ذلك فلو تصفحنا احصائية السلف الزراعية ومبالغها خلال الـ (٢٥) سنة من عمر المصرف الزراعي لوجدناها ضئيلة جدا لا بالنسبة لرأسماله المقرر أو المدفوع فحسب وانما بالنسبة للحاجة الكبيرة التي تتطلبها التنميـــة

---

(٢٦) جميع المعلومات والارقام الواردة في هذا الجزء من البحث من التقرير السنوى عن أعمال المصرف الزراعي للسنوات المالية ١٩٥٩ و١٩٦٠ و ١٩٦١ •

الزراعية • كما أن مجموع السلف تتفاوت كثيرا من سنة لاخرى • فمنذ تأسيسه حتى سنة ١٩٤٩ لم تتعدى المبالغ المقروضة سنويا عن مائة الف دينار ، كما اضطر المصرف للتوقف عن التسليف تماما خلال السنة المالية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ لنفاذ جميع رأسماله • وتعتبر سنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ سنة قياسية في الاقراض بلغت مجموع المبالغ المقروضة (٣٩٣/٣٥٣/١) دينار، الا ان المصرف لم يستمر على هذا المنوال في الاقراض ، فبدأ يقلص من أعماله فأنخفض مجموع القروض ـ الى (٨١٠/١٨٥)دينار في سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ والى (٤٥٧/٥٥٩) دينار في سنة ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ ، وهذا يدل دلالة واضحة على اضطراب سياسة التسليف الزراعي التي اتبعها المصرف خلال ربع قرن من حياته • فهي بين مد وجزر تبعا لتبدل قوانين المصرف وذيولها وتباين سياسة المجالس الادارية المتساهلة أو المتصعبة في طلب الضمانات ومنح القروض •

وخلاصة القول ـ ان مجموع المبالغ المسلفة من قبل المصرف خلال (٢٥) سنة من عمره هي (٦٢٦/٢٣١/٨) دينار أي بمعدل (٣٣٠) الف دينارا •

ان هذه المبالغ تعتبر قليلة بالنسبة لسعة الاراضي الصالحة للزراعة وبالنسبة لعدد الملكيات[٢٧] الزراعية او بالنسبة للحاجة الحقيقية التي يتطلبها الانتاج الزراعي •

قد يكون من الصعب علينا ايراد رقما معينا من احتياجات التمويل الزراعي في العراق الا ان تقديرات الاستاذ عبدالهادي عباس عن احتياجات التمويل الزراعي في سورية تعطينا فكرة تقريبية عن حاجة الزراعة العراقية للاموال • يقدر الاستاذ عبدالهادي عباس احتياجات سورية بـ

---

(٢٧) ان عدد الملكيات الزراعية في العراق تساوى ٢٥٤/٢٥٣ملكية.

(٣١٠) مليون ليرة سورية سنويا أي ما يقارب من (٣٠) مليون دينار[٢٨]، فما هي حاجة الزراعة العراقية في الوقت الحاضر ؟ .

ثانيا ـ حرمان صغار المزارعين والفلاحين من سلف المصرف الزراعي بدعوى عدم وجود ضمانات عينية كافية ، ويعتقد المسؤولون في المصرف الزراعي ان هذه المشكلة قد حلت عن طريق (ضمانة الحكومة) وضمانة الهيئة العليا للاصلاح الزراعي . انني لا أريد الحكم على مدى استعداد الهيئة العليا للاصلاح الزراعي في منحها الضمانات لقروض صغار الملاكين والفلاحين وانما افضل الرجوع الى احصائيات المصرف الزراعي للفترة الواقعة بين ١-١-١٩٦٢ و ٣١-٥-١٩٦٣ حيث نجد عدد المعاملات المضمونة بالهيئة العليا للاصلاح الزراعي لا تزيد عن احدى عشر معاملة من مجموع (٣٥١٠) معاملة مجموع مبالغها (١٦١٠٠) دينار من مجموع (١/١٨٢/٢١٩) دينارا .

وقد يهون على الفلاحين وصغار المزارعين هذا الحرمان فيما لو وجدت جمعيات تعاونية زراعية يلتجئون اليها من أجل سد حاجتهم من القروض والسلف ، الا ان عدم وجود امثال هذه الجمعيات من ناحية وحرمان الجمعيات التعاونية ان وجدت من الاقتراض من المصرف الزراعي بموجب قانون تعديل قانون المصرف رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٠ من ناحية اخرى قد اغلقت ابواب المصرف الزراعي في وجوههم تماما .

ان اغرب ما جاء في قانون تعديل قانون المصرف الزراعي رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٠ هي الفقرة (ب) من المادة الاولى والتي تنص على (الغاء مبدأ استلاف الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات الفلاحية من المصرف

---

(٢٨) عبدالهادي عباس (دور الارض والاصلاح الزراعي في سورية ص ٧٠) .

الزراعي نظرا لوجود المصرف التعاوني[٢٩] .

ان هذا النص يحرم الجمعيات التعاونية الزراعية والفلاحية من أهم مصدر من مصادر التمويل للاغراض الزراعية خاصة وان قلة رأسمال المصرف التاوني وانشغاله بتسليف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجمعيات بناء المساكن التعاونية للموظفين والمستخدمين جعلت نصيب الجمعيات التعاونية الزراعية ضئيلا جدا .

ثالثا ـ سوء استعمال القروض الزراعية

لقد كانت غالبية أموال المصرف تذهب (كسلف زراعية) الى كبار الملاك ورؤساء العشائر حيث تستخدم في الغالب لاغراض بعيدة جدا عن الزراعة ، كبناء البيوت وشراء السيارات او السفر الى الخارج واحيانا الزواج ... الخ .

ولهذا فان الاشراف المباشر أو الغير المباشر على استعمال القرض يعتبر وسيلة جيدة في انجاح مهمة المصرف الزراعي . فطريقة الاشراف على صرف المبالغ المقرضة (التسليف تحت الاشراف) تعتبر طريقة سليمة جدا من حيث المبدأ ـ الا ان فشل هذه الطريقة عند تطبيقها بين سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٦ في منطقة الحلة ثم تخلي المصرف عنها ، قد يعود الى طريقة الاشراف نفسها التي اتبعت ولهذا فلو طبق الاشراف غير المباشر وتوزيع مبلغ القرض على دفعتين أو أكثر للتأكد من استعمال القرض في الوجوه المعينة له كما يفعل المصر ف العقاري لأدى ذلك الى نجاح هذا الاسلوب بكل تأكيد .

بالاضافة الى هذه الاسباب توجد اسباب ثانوية اخرى كالروتين المتبع وخاصة بالنسبة للقروض التي مبالغها تزيد عن (١٠٠) دينار وقلة عدد

---

(٢٩) التقرير السنوي عن أعمال المصرف الزراعي ... المذكور سابقا ص ٣٥ .

فروع المصرف الزراعي في الاقضية والنواحي القريبة من المناطق الريفية وارتفاع الفائدة القانونية وعمولة المحامين (١٠آلاف من قيمة السلفة) التي يتقاضونها من أجل التوسط لدى المصرف للحصول على القرض ، واخيرا الضمانات المطلوبة لا تتناسب واهداف المصرف الزراعي في تشجيع الزراعة والمزارعين .

ثامنا : مشاكل تسويق المنتجات الزراعية

يتحدد دخل المزارع والفلاح ليس فقط بحجم الانتاج ونوعه وانما بمستوى الاسعار التي يستطيع بها تصريف منتجاته أي تسويق المنتجات الزراعية بأسعار جيدة وبأقل التكاليف غير أن سوء تسويق المنتجات الزراعية في العراق جعلها تعاني احدى النتيجتين أما الكساد والتلف أو الرضوخ الى ثمن منخفض وفي كلا الحالتين تنخفض القيمة الاقتصادية ومن ثم دخل المزارعين . ومن المشاكل التي تعترض تسويق المنتجات الزراعية في العراق هي :-(٣٠)

١ - أساليب التوضيب السيئة ولا سيما في الفواكه والخضروات .

٢ - التصنيف : لقد اعتاد المزارعون خلط الانواع الجيدة بالانواع الرديئة من أجل تصريفها مرة واحدة وقد يتعمد المنتج خلط بعض المواد الغريبة بالبضاعة من أجل ان يزداد وزنها وهذا ما يشاهد بالنسبة للحبوب والتمور وعلى الاخص الشعير .

٣ - التعليب : يعتبر التعليب من أهم مشاكل تسويق المنتجات الزراعية في العراق وخاصة بالنسبة للتمور وبعض الفواكه حيث تفتقر الى ابسط الشروط الصحية ككبس التمور بالخصاف .

٤ - مشكلة النقل : ان قلة طرق المواصلات او رداءتها ولا سيما

---

(٣٠) الدكتور محمد جواد العبوسى « مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق » .

الريفية جعلت نقل المنتجات الزراعية الى الاسواق الداخلية والخارجية من أهم العقبات امام تسويقها بشكل يتلائم وطبيعتها كما سمحت للناقل ان يفرض اجورا على البضاعة لا تتناسب وقيمتها الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للتمور والخضروات والفواكه في بعض السنين التي تتميز بفيض الانتاج وانخفاض الاسعار مما يدفع بالمنتجين الى ترك المحصول معلقا بالاشجار او اعطائه للحيوانات كما هو الحال بالنسبة للخضروات (الخيار واللوبيا ... الخ) .

٥ ـ الجهل بالاسواق : ان عدم دراسة الاسواق الداخلية والخارجية للمنتجات الزراعية من قبل التجار والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية (غرف التجارة) المتخصصة جعل نقل وتسويق المنتجات الزراعية في العراق لا يستند على أسس صحيحة بحسب درجة الاستيعاب ومستوى الاسعار وانما يجري اعتباطا ولهذا تشاهد تكدس المنتجات في بعض المناطق والمدن وفي بعض الايام دون غيرها الى الحد الذي يهبط بثمنها الى مستوى منخفض جدا بينما قد أهملت اسواق اخرى فارتفعت اسعارها الى درجة كبيرة ولهذا نجد التفاوت في الاسعار كبيرة جدا لا بين مدينة واخرى وانما داخل المدينة الواحدة في احيائها المختلفة ومن يوم الى آخر في الفصل الواحد . ان الظروف الخاصة المحيطة بالانتاج الزراعي ولا سيما ما يتعلق بتقلبات حجم الانتاج وعرض السلع من وقت لآخر أدت الى عرقلة تنظيم الانتاج والاستهلاك من أجل اشباع رغبات المنتجين والمستهلكين معا ومن أجل تنظيم عرض المنتجات الزراعية وتحقيق الاستقرار لاسعارها لابد اذن من الاهتمام بالخزن كانشاء السايلوات ومخازن التبريد ومخازن تجميع المنتجات الزراعية والحيوانية أو توزيعها وتحسين وسائط نقلها بأقل التكاليف .

لهذا يقترح خبراء التسويق باقامة مصلحة لتسويق المنتجات الزراعية

فى العـراق تأخـــذ على عاتقها تزويد المنتج والتاجر والمستهلك وغـيرهم بالمعلومات المطلوبة حول المقادير المعروضة من المنتجات وطبيعتها وطبيعـة الطلب عليها والاسعار الخارجية مع التخمينات حول الاسعار في المستقبل كما تقوم هذه المؤسسة من ناحية اخـرى بارشاد المستهلكين الى البضائع والسلع الاكثر نفعا والى الاسواق الاكثر عرضا واقل سعرا لان الجهل بالاسواق عامل مهم من عوامل تفاوت الاسعار و استغلال التجار للمستهلكين من ناحية وكساد البضائع في بعض الاسواق من ناحية اخرى[٣١] .

ان من أهم الوسائل الفعالة في تحسين دخول المزارعين هو الاهتمام بتسويق الانتاج الزراعي تسويقا جماعيا عن طريق انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة لاغراض وتحسين وسائط النقل حتى يصبح الانتـــاج منخفض التكاليف وافر الربح .

---

(٣١) محمود زكي شبانه « التسويق الزراعي ».

الفصل الثاني

دور الاصلاح الزراعي في التنمية الاقتصادية

من دراستنا السابقة لطبيعة المجتمع العراقي واقتصاده المتخلف ومشاكل التنمية الزراعية فيه تبين بوضوح ضرورة السعي لتطوير الانتاج واعادة تنظيم المجتمع الريفي على أسس حديثة تتلائم وضرورة التطور السريع بحسب امكانيات العراق المادية والبشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية بوجه عام والتنمية الزراعية على وجه الخصوص . ولا يمكن تحقيق التنمية الزراعية السريعة والمتناسقة دون اصلاح زراعي عام وشامل لجميع النواحي التي تتعلق بحياة الريف العراقي السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية ، فالاصلاح الزراعي يعتبر اذن الاطار القانوني والاقتصادي لمجموع الاجراءات التي تقوم بها الدولة لمعالجة عيوب الكيان الاقتصادي والاجتماعي للريف العراقي عن طريق اعادة تنظيم علاقات الانتاج على أسس عادلة وتحسين الانتاج كميا ونوعيا وبناء مجتمع ريفي حديث ليشارك في بناء اقتصاد وطني نامي ومجتمع متطور[1] وهذا يعني ان الاصلاح الزراعي يرمي الى اعادة توزيع ملكية الارض واعادة تنظيم العلاقات بين الملاكين والفلاحين هادفا من ذلك زيادة انتاجية الموارد ورفع مستوى المعيشة للسكان الريفيين عن طريق

---

(١) لقد أورد الدكتور عبدالصاحب علوان التعريف التالي للاصلاح الزراعي في كتابه (دراسات في الاصلاح الزراعي) . « الاصلاح الزراعي هو تعبير يراد به مجموعة الاجراءات التشريعية والتطبيقية التي تقوم بها السلطات العامة بقصد احداث تغييرات في حقوق التصرف في الارض الزراعية وتحسين استغلالها بحيث تنتج عن هذه التغيرات غلة زراعية أوفر كمية وأحسن نوعا وتوزيع اكثر عدالة في الثروة ودخل المزارعين وبحيث يؤدي ذلك كله الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية ليس في الزراعة فحسب بل وفي جميع أوجه النشاط الاقتصادي الاخرى في البلاد » .

خلق طبقة جديدة من المستهلكين ذات نمط استهلاكي مرتفع وقوة شرائية كبيرة حتى يتوفر الحافز للانماء الصناعي وكبح نفوذ طبقة الملاك واستغلالهم لسكان الريف •

فى الحقيقة لم يعد الاصلاح الزراعي نظاما أو اجراءا حديثا بل انه قديما قدم الثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر غير ان التطور السريع لمجتمعات القرن العشرين جعل من الاصلاح الزراعي مفهوما أو نظاما لا يقتصر على تفتيت الاقطاعيات والملكيات الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين كما هو الحال فى السابق وانما مفهوما حديثا ونظاما يقصد من تطبيقه ايجاد مجتمع جديد يعتمد على أسس جديدة فى العمل والانتاج والحياة وفي علاقات المزارعين فيما بينهم وعلاقاتهم بالدولة وبالمؤسسات الشبه الرسمية •

ولو تصفحنا قوانين الاصلاح الزراعي التي شرعت وطبقت في جميع انحاء العالم منذ قرنين من الزمن أو انها لا زالت فى دور التطبيق لاستطعنا التمييز بين نوعين رئيسيين من الاصلاح الزراعي :

ـ النوع الاول ـ يتميز باحتوائه على مجموعة من الاجراءات (الاصلاحية) التي ترمي الى تحسين احوال الفلاحين مع الابقاء على النظام الاجتماعي والاقتصادي الموجود وهو نظام شبه اقطاعي ، كأطار ثابت يتم بداخله تحديد العلاقات الانتاجية او استصلاح اراضى الدولة من أجل توزيعها على الفلاحين وتحسين وسائل الانتاج باتباع الطرق الحديثة ، وهي وسائل تخدم اصحاب الملكيات الكبيرة قبل غيرهم • وقد حاولت بعض البلدان تطبيقه كالفلبين وتركيا والعراق فى العهد الملكي •

ـ النوع الثانى ـ وهو الاصلاح الجذرى للمجتمع الريفى فيهدف الى هدم النظام الشبه الاقطاعي القديم البالي أو استبداله بنظام آخر يكون اطارا جديدا لمجتمع جديد • غير ان الاصلاح الزراعي هذا يختلف عمقا وشمولا فى التطبيق باختلاف الظروف والاحوال الخاصة بكل بلد من البلدان التي

شرعت قوانينا للاصلاح الزراعي فأعادت النظر بنظام حقوق الملكية الزراعية كتحديدها بحد اعلا يتباين بحسب اتجاه المشرع وظروف البلد الخاصة . كما الزم باقامة نظام تعاوني في الانتاج والتسويق والاستهلاك يحل محل الاستغلال الفردي واخيرا نظم العلاقات الانتاجية حماية للفلاحين من تعسف اصحاب الاراضي ودعى لمساعدة صغار المزارعين ماليا وفنيا تخليصا لهم من المرابين وتشجيعا للانتاج .

هذا هو الحال في أغلب قوانين الاصلاح الزراعي التي شرعت منذ بداية القرن العشرين ومنها قانون الاصلاح الزراعي في العراق رقم (٣٠) الصادر في ٢٩-٩-١٩٥٨ .

محاولات ما قبل ثورة (١٤) تموز :

لقد حاولت الحكومات المتعاقبة في أواخر العهد الملكي تطبيق النوع الاول من الاصلاح الزراعي ، فشرعت في سنة ١٩٤٥ قانون اعمار واستثمار اراضي الدجيلة ثم عمم بقانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة في سنة ١٩٥١ الذي الغي اخيرا بقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٨ .

لقد اضطرت حكومات العهد البائد امام انتفاضات الفلاحين والهجرة الواسعة من الريف الى المدن وتردي الانتاج الزراعي وتلف قسم كبير من الاراضي الصالحة للزراعة بسبب الملوحة وبقاء قسم آخر دون استغلال الى توزيع بعض الاراضي الاميرية العائدة للدولة كوحدات استثمارية على بعض العوائل الفلاحية تتراوح مساحاتها بين ٢٠ و ٢٠٠ دونم بحسب المناطق وطرق الارواء .

أقل من ٢٠ دونم في المناطق الجبلية .
أقل من ١٠٠ دونم في المناطق السيحية ومناطق الضخ الواطىء .
أقل من ٢٠٠ دونم في مناطق الضخ العالي .

وقد تم حتى سنة ١٩٥٦ توزيع حوالى ٦٦٠ الف دونم مجانا على ما يزيد عن اربعة آلاف عائلة فلاحية فى ستة مناطق توزيع باعتبارها مناطق نموذجية .

المناطق	مساحة الوحدة الاستثمارية	عدد العوائل المستفيدة	المساحة الكلية الموزعة	تاريخ التوزيع
الدجيلة	١٠٠	١/٥٤٠	١٥٤/٠٠٠	١٩٤٥
الحويجة	٧٠	٢٩٤	١٨١/٦٣٠	١٩٥١
شهرزور	٧٠	٣٠٠	٢٦/٤٠٠	١٩٥١
مخمور	٥٠-١٠٠	٢٦٧	٢٣/٩٠٠	١٩٥٢
اللطيفية	٥٠	٤٤٠	٢٤/٢٨٥	١٩٥٢
المسيب الكبير	٦٦/٥	١١٨٠	٢٥٠/٠٠٠	١٩٥٦

غير أن أغلب هذه المشاريع قد فشلت أو لم تحقق الاهداف التي انشأت من اجلها لعدم دراسة الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المحيطة بالمزارعين أو لقلة الاشراف الاداري والفني اللازم لتحقيق اول تجربة فى اعادة تنظيم المجتمع الريفي على اساس المزارع النموذجية وعلى غرار ما تم في بلدان العالم الجديد ككندا أو استراليا والولايات المتحدة الامريكية في أواخر القرن الماضى وبداية القرن الحالى . كما ان عدم دراسة التربة وتصنيفها واتمام جميع الاعمال التكميلية لها كقنوات الرى والبزل أدت فى النهاية الى تحول ما يقرب من ٣٠٪ من مجموع اراضى الدجيلة وغيرها من المناطق الموزعة الى اراضي ملحية (صبخة) غير صالحة لزراعة أكثر المزروعات مقاومة للاملاح .

كما أن بعد هذه المناطق عن المدن الكبيرة واسواق التصريف مع عدم تطبيق النظام التعاوني اللازم للانتاج المشترك والتسويق وعدم توفر الاعانات والسلف المالية والارشاد الزراعي أدت جميع هذه العوامل وغيرها الى ترك

الفلاحين لوحداتهم الاستثمارية وهجرتهم الى المدن أو عودتهم الى مناطقهم القديمة للعمل كفلاحين في اراضي كبار الاقطاعيين • لقد كانت فى الواقع تجربة قاسية جدا للفلاحين وللمسؤولين على حد سواء •

الاصلاح الزراعى فى العهد الجمهورى :

من دراستنا لقانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ تبين لنا ان ما يهدف اليه هذا القانون هو تحقيق تغيرات اكثر عمقا واوسع شمولا من المحاولات التي اتبعت في العهد الملكي فهو يهدف الى تغيير جذرى واصلاح عام في طبيعة الانتاج وتركيب المجتمع أي انه يرمي الى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية : سياسية واقتصادية واجتماعية ومن أجل تحقيق هذه الاهداف فقد تضمن عدة اجراءات قد لاتكون كافية كما سنرى ذلك بعد قليل على ضوء تجارب الخمس سنوات من عمر قانون الاصلاح الزراعي فى العراق •

اولا ـ اهداف الاصلاح الزراعى :

١ ـ أهداف سياسية : لقد اتفق جميع المصلحين قديما وحديثا على هدف هام من اهداف الاصلاح الزراعي هو القضاء على سيطرة اصحاب الاقطاعيات والرأسماليين على الحكم ومنعهم من توجيه سياسة الدولة وفق مصالحهم الخاصة • يعتبر النظام الشبه الاقطاعي بنفوذه السياسى والاجتماعي والاقتصادى رصيدا استعماريا قويا ساهم ويساهم دائما فى ضرب الحركات الوطنية والوقوف بجانب المستعمرين فأنهاء السيطرة الاستعمارية وتحقيق السيادة الوطنية السياسية منها والاقتصادية تستلزم اذن تصفية النظام الشبه الاقطاعي وانهاء العلاقات القديمة التي تربط الفلاحين بكبار الملاكين كما ان بقاء هذه الطبقة من المتنفذين يعتبر عائقا امام تشريع القوانين الجديدة التي ترمي الى تحقيق الرفاه الاقتصادى والاجتماعى والتطور الثقافى لجماهير الفلاحين كما انها تسعى لعرقلة تطبيق تلك القوانين بعد تشريعها

باتباع جميع الوسائل من اجل الوقوف امام نمو القوى الانتاجية وتنفيذ الاصلاحات الاجتماعية التي يتطلبها تطور العراق الحديث لاسيما وان جهاز الدولة كان اداة طيعة بايديها لتنفيذ كل ما تريده هذه الطبقة من المتنفذين .

٢ ـ اهداف اقتصادية : يؤكد المهتمون بشؤون الاصلاح الزراعي على ان الهدف الرئيسي منه هو رفع مستوى الانتاج وتغيير أسس العلاقات الانتاجية طبقا لخطة مدروسة شاملة تهدف الى زيادة انتاجية موارد البلاد سواء باستغلال ما كان معطلا أو مهملا منها أو بالاستغلال الا مثل لما هـ و مستغل فعلا، أي الاهتمام **بالتوسع الافقى** أي استصلاح الاراضي واستغلال الاراضي البكر مع الاهتمام **بالتوسع الرأسى أو العمودى** أي زيادة الانتاجية الزراعية للارض والفلاح وهذا يعني ان الاصلاح الزراعي يرمي الى تطوير وانماء القوى الانتاجية وازالة جميع العوائق امام هذا التطور ، والواقع ان أهمية لاصلاح الزراعي في التنمية الاقتصادية والصناعية كبيرة جدا ترجع الى العلاقة المباشرة والارتباط الوثيق بين هاتين العمليتين(٢) .

فمن أجل توفير المواد الغذائية لسد حاجات السكان المتزايدة فى المدن والارياف ومن أجل تطوير الصناعة الوطنية عن طريق تزويدها بالمواد الاولية الرخيصة الثمن من أجل رفع القوة الشرائية لجماهير الفلاحين لتصريف المنتجات الصناعية لابد اذن من زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعه لانه الحجر الاساسى في بث روح الطمأنينة فى نفوس الفلاحين مما يدفعهم على التمسك بأراضيهم والبقاء فى قراهم بدلا من الهجرة الى المدن بحثا وراء حياة افضل .. فكما يؤكد الدكتور عبدالصاحب علوان ان عملية الاصلاح الزراعي الشاملة تعتبر الاداة المثلى للاسراع فى التقدم الصناعي

---

(٢) الدكتور عبدالصاحب علوان « الاصلاح الزراعى والتنمية الصناعية » مجلة الاقتصادى العدد ٢ و٣ ايلول ١٩٦٢ صفحة ٣٠ .

والنمو الاقتصادي كما أن عملية التطور الصناعي بدورها تعتبر ضرورة لابد منها لاجل تحقيق اهداف الاصلاح الزراعي في زيادة الانتاج وتنويعه ورفع مستوى معيشة الفلاح ودخله(٣) . فالتطور الصناعي اذن يحتاج بشكل أكيد الى الاصلاح الزراعي ويعتمد عليه اعتمادا كبيرا لاسيما في المراحل الاولى من مراحل التنمية الصناعية وعلى الاخص بالنسبة للصناعات الزراعية. كما أن الاصلاح الزراعي يرمي الى تغيير الاسلوب المتبع في الانتاج من اسلوب بدائي فردي مبني على استغلال الفلاحين الى اسلوب حديث جماعي مبني على التعاون والتكاتف بين الفلاحين أي عن طريق الجمعيات التعاونية الانتاجية والتسويقية لتخليص الفلاحين من براثن المرابين وتعدد الوسطاء من التجار محترفي الاحتكار والاستغلال .

٣ ـ اهداف اجتماعية : يعتبر الاصلاح الزراعي بحق القاعدة الاساسية التي يقوم عليها الاصلاح الاجتماعي فالاصلاح الزراعي يعتبر ثورة اجتماعية بجانب الثورة الاقتصادية ترمي الى تحرير الريف العراقي من التبعية والخنوع لكبار الملاكين ورؤساء العشائر حيث الجمود الاجتماعي وسيطرة العادات و التقاليد البالية بالاضافة الى كثير من النعرات والعنعنات القبلية والتي تعتبر من العوائق المهمة امام التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فالاصلاح الزراعي يهدف اولا الى رفع المستوى المعاشي والصحي والثقافي لسكان الارياف عن طريق توفير السكن اللائق بهم وتزويد قراهم بمياه الشرب النقية والكهرباء وتوفير الخدمات الطبية وبث التعليم والتوجيه المهني من أجل رفع الكفاءة الانتاجية لجماهير الفلاحين ، فلا يمكن النهوض بالمستوى المعاشي للسكان وتحقيق الاهداف الاقتصادية عن طريق زيادة الانتاج وتغيير العلاقات الانتاجية لصالح الفلاح ما لم يتم النهوض بالفلاح

---

(٣) الدكتور عبدالصاحب علوان ـ نفس المصدر .

نفسه الذي يعتبر العنصر الاساسي في عملية الانتاج واعمار الريف ..
فالاهتمام بالشؤون الاجتماعية للفلاح ينبع من ناحيتين :-

الاولى :

لان الفلاح هو احد عناصر الانتاج الاساسية الذي يرتكز عليها الانتاج الزراعي فكلما كان الفلاح في مستوى لائق من المعيشة والصحة والتعليم كلما كانت انتاجيته مرتفعة ونشاطه أكبر .

الثانية :

ان جماهير الفلاحين هم الغالبية العظمى من السكان يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة حيث تكافيء الفرص مفقود ونصيبهم من عناية الدولة والمؤسسات الحكومية نادر وظروف عملهم شاق وبيئة قاسية فالاهتمام بالفلاح هنا ينبع لا من صفته فردا او مواطنا فقط بل لصفته انسانا يعيش في النصف الثاني من القرن العشرين ..

مما تقدم يتبين لنا ان تحقيق أي هدف من هذه الاهداف الثلاثة يتوقف على تحقيق الاهداف الباقية كما ان عدم تحقيق احداها أو المغالاة في التأكيد على الهدف السياسي قد يحول دون الوصول الى تحقيق الاصلاح الزراعي الشامل ومن ثم التنمية الزراعية خاصة في السنوات الاولى من تطبيقه غير ان الاولوية في التنفيذ تعطى لاي منهم بحسب الاهمية الحقيقية له او بحسب الظروف الخاصة التي تحيط بالبلاد سياسية او اقتصادية . هذه اهداف الاصلاح الزراعي فما هي اذن الاجراءات والوسائل التي يمكن الوصول بواسطتها الى تحقيق الاهداق كما جاء في قانون الاصلاح الزراعي العراقي ؟

ثانيا ـ اجراءات ووسائل تحقيق الاصلاح الزراعي :

من دراستنا لقانون الاصلاح الزراعي وتطبيقاته نستطيع ان نستنتج ثلاث مجموعات من الاجراءات المهمة التي جاءت لتحقيق الاصلاح المنشود

وان وردت حولها عدة انتقادات وهي :ـ

١ ـ تحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الارض على المزارعين :

لقد كان مضمون المادة الاولى من قانون الاصلاح الزراعي هو تحديد حجم الملكية الزراعية والاستيلاء على ما جاوز الحد الاعلى منها لتوزيعه والاراضي الاميرية على المزارعين الفعليين بمساحات تتوفر فيها صفة الوحدة الاقتصادية وكفاية المزارع على الحياة برفاه .

أ ـ تحديد الملكية الزراعية : لقد وضع قانون الاصلاح الزراعي حدا أعلى للملكية الزراعية في العراق فكانت ألف دونم من الاراضي المرواة سيحا أو بالواسطة والفين دونم من الاراضي الديمية . لقد ميز القانون بين نوعين من الاراضي وتبعا لذلك اختلف الحد الاعلى للملكية الزراعية وكان سبب التمييز هي طريقة ارواء الاراضي او الوسيلة التي يتم بواسطتها سقي المزروعات ولم يتخذ أي معيار آخر للتميز .. لقد كان هذا التحديد محلاً للنقاش والجدل ولا زال كذلك حتى الوقت الحاضر فيرى البعض ارتفاعه ويدعو لتخفيضه من أجل تقليل التفاوت بين حجم الملكيات الزراعية وتوفير الارض لجميع الفلاحين ممن لا أرض له ، بينما يرى البعض الآخر ضرورة زيادة الحد الاعلى الى ضعف الحد الحالي حتى يمكن الاستفادة من مميزات الانتاج الكبير واستعمال الآلات والمكائن الزراعية لاسيما في المناطق القليلة السكان .. وينصح فريق ثالث بعدم تغيير الحد الاعلى الحالي الى ان يتم توزيع جميع الاراضي الصالحة للزراعة والجاهزة للتوزيع ثم يعاد النظر بالحد الاعلى على ضوء النتائج التي سيحصل عليها العراق خلال السنوات القادمة كما فعلت الجمهورية العربية المتحدة في سنة ١٩٦١ عندما خفضت الحد الاعلى من ٢٠٠ الى ١٠٠ فدان. ومع ذلك فقد وجهت لتحديد الملكية الزراعية بموجب قانون الاصلاح الزراعي الحالي عدة انتقادات جوهرية قد يستفيد منها المشرع اذا ما فكر في تعديل

القانون في المستقبل ، ويمكن ايجازها في النقاط التالية :ـ

١ ـ عدم الاخذ بنظر الاعتبار نوعية الارض ودرجة خصوبتها عند التحديد .

٢ ـ عدم الاخذ بنظر الاعتبار نوعية المزروعات التي يمكن زراعتها .

٣ ـ اهمال معيار قرب او بعد الاراضي عن مراكز المدن والاسواق وخاصة العاصمة .

٤ ـ عدم الاخذ بنظر الاعتبار تطور الانتاج الزراعي في المستقبل واتباع طريقة الزراعة الكثيفة وتجاهل حجم سكان العراق وتوزيعهم بحسب القطاعات الاقتصادية .

ويمكن تفسير سبب عدم أخذ المشرع العراقي بهذه النقاط الجوهرية قبل تحديد الحد الاعلى للملكية الزراعية بعدة أسباب : أهمها عدم توفر الدراسات الضرورية حول طبيعة ونوعية الاراضي في العراق وندرة الجهاز الفني بالاضافة الى الظرف السياسي الخاص الذي أعقب ثورة الرابع عشر من تموز والذي لا يسمح بتأخير تشريع قانون الاصلاح الزراعي على الرغم من عدم توفر جميع المعلومات اللازمة لتشريع قانون بعيد عن الانتقادات . والاهم من ذلك هي الصعوبة العملية في التطبيق عند وضع عدة حدود عليا للملكية . لقد تمسك المشرع في وضع القانون خاصة عند صياغة المادة الاولى منه والسابعة بالمبادىء التالية :

آ ـ احترام مبدأ للملكية الزراعية الفردية .

ب ـ حماية الملكيات الصغيرة والمتوسطة .

جـ ـ تشجيع استعمال الآلات والمكائن الزراعية واتباع طرق الانتاج التعاوني والرأسمالي .

ب ـ اعادة توزيع الاراضي الزراعية على المستحقين من الفلاحين :

بموجب المادة الحادية عشرة من قانون الاصلاح الزراعي توزع

الاراضي المستولى عليها والاراضي الاميرية على شكل وحدات استثمارية على المستحقين بموجب شروط معينة ، وبموجب التعديل الاخير لقانون الاصلاح الزراعي فقد أصبح المالك الجديد ملزما بدفع نصف بدل الارض ومصاريف الاصلاح الزراعي موزعة على اربعين سنة سواء كانت الارض اميرية صرفة أو مستولى عليها .

يعتقد البعض من المهتمين بشؤون الاصلاح الزراعي بضرورة مجانية التوزيع على الفلاحين لعدة اسباب :

١ ـ ضعف حالة الفلاح المالية وما يعانيه من ثقل الديون التي ترتبت عليه لكل من المالك القديم وتجار المدينة كما ان نجاح الفلاح في استغلال ارضه خلال السنوات الاولى من تسلمه الارض غير مضمون فيضطر اذن الى الاستدانة ليدفع للاصلاح الزراعي اقساط ثمن الارض .

٢ ـ ان مجانية التوزيع هو الحل المنطقي لان الاراضي الاميرية اعطيت في السابق للشيوخ وكبار الملاكين مجانا بمجرد أن يثبت الشيخ انه مستثمر لهذه الاراضي ، فوزعت الاراضي الاميرية الى المستثمرين مجانا فلماذا اذن توزع على الفلاحين مقابل ثمن ؟. في الواقع لقد خطت وزارة الاصلاح الزراعي اخيرا خطوة كبيرة نحو مجانية التوزيع باعفاء الفلاحين من نصف بدل الارض الموزعة تخفيفا عن كاهل الفلاح وقد يكون من المناسب هنا اقتراح تعديل آخر بموجبه يسمح للهيئة العليا للاصلاح الزراعي أو غيرها من الهيئات اعفاء الفلاحين من أقساطهم السنوية اذا ما أثبتوا تفانيهم في خدمة الارض وحسن استغلالها وتمسكهم بتعليمات الفنيين والمرشدين الزراعيين تشجيعا لهم في تحسين الانتاج وبناء مجتمع الريف الحديث ، وبخلاف ذلك يجب سحب الارض منهم ليستفيد منها غيرهم من الفلاحين .

أهمية مرحلة التوزيع في تنفيذ الاصلاح الزراعي :

تؤكد دراسات الاصلاح الزراعي على أن مرحلة التوزيع هي من أهم

مراحل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي لان الهدف الرئيسي من القانون هو تمليك الفلاحين الارض لينعموا باستغلال مواردها فيرتفع بذلك مستوى معيشتهم التي تساعد بدورها على ازدهار الصناعة والتجارة وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني لهذا فان اول ما يشغل بال المسؤولين في الاصلاح الزراعي في الوقت الحاضر هو الاسراع فى توزيع الاراضي على المستحقين من الفلاحين وذلك لصيانة الانتاج الزراعي وتحسينه لان الفترة الزمنية التي تمر بين الاستيلاء وبين التوزيع (فترة الادارة المؤقتة) قد تطول الى عدة سنين ـ مع الاسف ـ مما أدى الى انخفاض كبير في الانتاج وترك بعض الاراضي دون استغلال لضعف جهاز الادارة المؤقتة وعجزها عن القيام بواجباتها المتزايدة ولاهمال الفلاحين انفسهم بسبب النزاعات أو لعدم تأكدهم من عائدية الارض لهم أو لعدم وجود جهاز مشرف يراقب أعمالهم وفقا لروح قانون الاصلاح الزراعي ونصوصه • كما أن الاسراع في التوزيع يؤدي الى استقرار العلاقات الزراعية في الريف فينصرف اصحاب الوحدات الاستثمارية الى العمل المنتج فيما اذا توفرت جميع الشروط اللازمة لحسن استغلال الارض من ري وبزل وخدمات فنية واعانات مالية وعينية •

في الواقع ليس الغرض من مطالبتنا الاسراع في التوزيع هو الحصول على أرقام ضخمة للنشر والدعاية حتى ولو كان على حساب مصلحة الاصلاح الزراعي ومصلحة الفلاح كما حدث ذلك في السنين السابقة في عدة مناطق من العراق مما اضطر اخيرا وزارة الاصلاح الزراعي الى الغاء قرارات لتوزيع في منطقة المطيفية على الرغم مما يترتب عليه من ردود فعل سيئة في نفوس الفلاحين واضطراب في الادارة المؤقتة والانتاج • لهذا فأن فوضى التوزيع فى السابق أدت الى نتائج عكسية سيئة جدا •

ومن أجل تقدير بعض النتائج الاولية لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي

بعد مرور ما يقـــرب من خمس سنوات لابد من الاشارة الى ان مساحات الاراضي الخاضعة للتوزيع في جميع مناطق العراق تقدر بما يزيد قليلا عن ٢٦ مليون دونم امـــيرية أو مستولى عليها وان مجموع المساحات التي تم الاستيلاء عليها حتى ٣١-٥-١٩٦٣ تساوي ٦/١٣١/٨٨٩ دونم[٤] وهي تمثل ما يقرب من ٧٥٪ من مجموع المساحة الخاضعة للاستيلاء البالغـــة ٨/٢٠٨/٠٠٠ دونم اما مجموع مساحة الاراضي التي وزعت فعـــلا بعـد استصلاح تربتها وتنظيم ريها فقد بلغت حتى ٣١-٥-١٩٦٣ (١/٦٤٤/٥٥٥) دونم وهي تمثل أقل من ٣٪ من مجموع مساحة الاراضي الخاضعة للتوزيع ولم يستفد منها غير ٣٢/٩٧٣ عائلة من مجموع ٢٣٢/٠٠٠ عائلة ستنتفع من من القانون • نستنتج مما تقدم ان النتائج التي توصل اليها العراق في حقلي الاستيلاء والتوزيع كانت محدودة جدا على الرغم من قرب انتهاء المدة التي حددها القانون بخمس سنوات لانجاز مهمة الاصلاح الزراعي أو بالاحرى لانجاز الاستيلاء واعادة توزيع الاراضي واذا ما استمر السير في تنفيـــذ الاصلاح الزراعي على المنوال الذي تم فيه العمل خلال السنوات الخمسة الماضية بنفس النشاط والاسلوب فلاشك ان العراق سيحتاج الى أكثـــر من خمسين عاما اخرى لتنفيذ القانون وانجاز مهمة الاصلاح الزراعي ، فاذا ما أضفنا الى هذه المنجزات اعمال مديرية الادارة المؤقتة والتي تتسم بالفشل الشبه التام لادارة ما يقرب من سبعة ملايين دونم[٥] وعـدم تطبيق النظـام التعاوني ••• الخ فأن نسبة فشل الاصلاح الزراعي في العراق لا تقل عن ٨٥٪ وعلى الرغم من هذه النتـائج المحزنة فيجب أن لا يدب الى نفـوس

---

(٤) وزارة الاصلاح الزراعي « منجـزات الاصـلاح الزراعي من ٣٠-٩-١٩٥٨ الى ٣١-٥-١٩٦٣ •

(٥) وزارة الاصلاح الزراعي « منجزات الاصلاح الزراعي » •

المهتمين والمشرفين على تطبيق الاصلاح الزراعي اليأس بل على العكس من ذلك يجب أن يكون حافزا مهما لاعـادة النظـر كلية بجميع الاجراءات والاساليب التي اتبعت من أجل تحقيق الاصلاح الزراعي وهذا يعني وضع سياسة جديدة بعد دراسة مستفيضة لجميع المشاكل على ضـوء التجـارب الماضية .

٢ ـ اعادة تنظيم الانتاج باتباع طرق الانتاج الحديثة :

ان من أهم الوسائل التي تؤدي الى اعادة تنظيم الانتاج الزراعي لزيادة حجمه وتحسين نوعه هو تنظيم الري وخاصة داخـل المزارع وتطبيق الوسائل العلمية في الانتاج واستعمال الآلات والمكائن الزراعية على نطاق واسع وصيانة خصوبة الارض عن طريق خدمة الارض واستعمال الاسمدة العضوية والكيميائية وانتقاء البذور المحسنة وغيرهـا من الوسائل ، الا ان جميع هذه الوسائل غير قابلة للتحقيق أو غير نافعة ما لم تتولى تطبيقها اداة حكيمة وعمل واع ومستمر حتى يمكن حشد جميع الجهود وتعبئة جميـع الامكانيات المادية والبشرية والفنية من أجل تحقيق التنمية الزراعية ورفع المستوى المعاشي لجماهير الفلاحين كهدف اول من اهداف الاصلاح الزراعي لهذا فان تأليف الجمعيات التعاونية وتطبيق النظام التعاوني سيكون خـير نظام يحل محل النظام الشبه الاقطاعي ليقوم بهـذه المهمة وبنـاء المجتمع الجديد .

أ ـ تنظيم الرى والبزل :

يلعب نظام الري دورا اساسيا في الانتاج الزراعي في العراق باعتبـار غالبية الزراعة العراقية غير مطرية وان توفير المياه للسقي المستمر ضرورة لازمة للزراعة وعلى الاخص في وسط العراق وجنوبه سواء كان الـري سيحا أو بالواسطة وان أي تبذير بالمياه التي يحملها نهرا دجلة والفـرات

تعود بالضرر البالغ على الانتاج الزراعي • ان من المشاكل المهمة في نظام الري في العراق هي :ـ

١ ـ مشكلة الفيضانات في العراق :

ان من أهم مشاكل الري في العراق هو توقيت فيضان دجلة والفرات غير المناسب للزراعة الشتوية والصيفية على حد سواء فهو متأخر ، لهذا فقد أصبح تنظيم الري في العراق امرا ضروريا كما ان التفاوت الكبير في كمية الفيضانات من سنة لأخرى يجعل حجم الانتاج الزراعي في تقلب مستمر ما لم يتم بناء الخزانات والسدود للتغلب على اثارها السيئة على الزراعة وحياة المزارعين عن طريق تنظيم مناسيب مياه الانهار ليس فقط بين مختلف فصول السنة الواحدة وانما بين السنين المتعددة •

٢ ـ طريقة أو اسلوب الري :

ان طريقة الري في العراق هي طريقة ذات ضرر مزدوج مضرة بالارض لأن غمر الارض بالمياه مع عدم توفر المبازل اللازمة تؤدي الى زيادة المياه الجوفية ومن ثم زيادة الاملاح على سطح الارض وهي ايضا تبذيرية لأن بعض الاراضي تنال كمية من المياه اكثر من اللازم فتحرم المناطق الاخرى من المياه اللازمة لاستغلالها لذا فلابد اذن من تغيير هذا الاسلوب عن طريق تنظيم الري واقامة شبكة واسعة من القنوات ذات النواظم والسدود لضمان توزيع المياه بحسب حاجة الارض والمزروعات فيصبح عندئذ بالامكان زراعة مساحات اوسع من الاراضي الصالحة للزراعة• كما ان مشكلة الصرف تعتبر من أهم المشاكل التي تعترض سبل التقدم الزراعي في العراق ، ولأجل الحيلولة دون تكدس الاملاح فوق سطح التربة(٦) لابد من تزويد جميع الاراضي بمبازل تكفي لتصريف المياه

(٦) يقدر المستر ويست خبير الارض التابع لمنظمة الغذاء والزراعة الاراضي الزراعية التي تاثرت بالملوحة في العراق بين ٨٠ ـ ٨٥٪ وان

الفائضة وخفض مناسيب المياه الجوفية لاسيما في المناطق الجنوبية من العراق .

ب ـ تطبيق الدورات الزراعية واستعمال البذور المحسنة والاسمدة :

على الرغم من أن تطبيق الدورات الزراعية قد أصبح من الوسائل الشائعة الاستعمال في جميع البلدان الزراعية المتقدمة منها والمتخلفة من أجل زيادة مردود الارض وتجديد خصوبتها فالفلاح العراقي لا يزال يجهل جميع هذه الفوائد وان استعمال الطرق الحديثة في الانتاج لم تكن معروفة أو مطبقة الا في المزارع الحكومية وبعض المزارع النموذجية ذات المساحة المحدودة .

فمن أجل تطبيق الدورات الزراعية كطريقة أو اسلوب ثبت نجاحه لدى جميع الدول لابد اذن من بذل الجهود الكبيرة عن طريق الارشاد الزراعي لاقناع الفلاحين والمزارعين أو الزامهم قانونا كما تفعل السلطات فى القطر المصري بتطبيق دورات زراعية ثنائية أو ثلاثية على الاقل فى مناطق التوزيع . كما ان زيادة حجم الانتاج وتحسين نوعه يتوقف أيضا على استعمال البذور المنقحة والاسمدة العضوية والكيماوية واختبار النباتات التي تتلائم ومناخ العراق وطبيعة تربته لأن من الغريب جدا فى بلد كالعراق بلد البترول والغاز الطبيعي ان نجد الغالبية العظمى من الفلاحين لا زالت تستعمل فضلات الحيوانات كوقود في الوقت الذى تعاني فيه الاراضى الزراعية من انخفاض مستمر فى خصوبتها نتيجة لجهلهم بالاسمدة الكيماوية وقلة استعمالهم للاسمدة العضوية . ان تطور الانتاج الزراعي وتحقيق التنمية

المناطق التى تعرضت للملوحة اكثر من غيرها هى تلك التى تقع فى منطقة الفرات ضمن شبكة القنوات التى تمتد من سدة الهندية ومنطقة دجلة الجنوبى « سياسة الاعمار الاقتصادى فى العراق لتوماس بالوك » ترجمة الدكتور محمد سلمان حسن .

الزراعية يتوقف الى حد كبير على النتائج التي يمكن الوصول اليها عن طريق توجيه وارشاد الفلاحين الى استعمال الوسائل الحديثة في الانتـــاج متبعين أسهل الطرق التي تتلائم واسلوب تفكيرهم في العمل والحيـاة . للاسف الشديد ان نتائج المزارع النموذجية والتجريبية واعمال الارشاد الزراعي ضئيلة جدا واثارها محدودة في بعض المناطق لقلة عدد المرشدين الزراعيين ولقلة كفائتهم الفنية والادارية أو لعدم ادراكهم لمسؤولياتهم في هذا المجال . كما ان عدم اعطاء هذه الناحية أهميتها للمشاركة فى انماء الانتاج الزراعي عن طريق اشاعة الوسائل الحديثة في الانتاج سوف يؤدي الى عدم الاستفادة من جميع الجهود المبذولة والنفقات الكبيرة من أجل احياء الاراضي الجديدة وتوفير المياه وتنظيم الري والبزل واستخدام الآلات الميكانيكية فى الانتـاج لأن اسلوب العمل هو الاساس فى انماء الثروة الزراعية .

جـ ـ مكننة الزراعـة :

تمثل المكننة الزراعية دورا بالغ الاهمية فى سياسة التنمية الزراعيـة لاسيما في البلدان الغنية بثرواتها الطبيعية من اراضى واسعة صالحة للزراعة ومياه وافرة مع انخفاض في كثافة السكان كما هو الحال فى العراق .. فمن أجل استغلال ثروتنا الزراعية بشكل صحيح فاننا نشعر بحاجة كبيرة لاستعمال الآلات والمكائن الزراعية بشكل واسع لأن الأيادي العاملة المتوفرة في الوقت الحاضر لا تستطيع استغلال جميع الموارد الزراعية على الرغم مما يعانيه الاقتصاد العراقي اليوم من تفشي البطالة بأنواعها ، هـذا هو السبب الذى يدعونا الى مكننة الزراعة فى العراق كما ان استعمال المكائن الزراعية يساعد على تغيير تركيب الانتاج عن طريق تنويع الحاصلات والانتاج على نطاق واسع لا لسد الحاجة المحلية أو حاجة القرية وانما للاسواق الداخلية والخارجية معا . يعتبر العراق حديث العهـــد باستعمال الآلات والمـكائن الزراعية كما ان مكننة الزراعة كانت بطيئة جدا خلال الخمسة عشر سنة

الماضية .. فتقارير مديرية المكائن والآلات الزراعية العامة تبين بوضوح ضئالة عدد المكائن المستعملة في اعمال الزراعة بالرغم من ازدياد الحاجة اليها حيث لم تدخل المكننة الا في ١٨٣٠ ملكية زراعية وهي تمثل فقط ٤/٠١/٠ من مجموع الملكيات الزراعية التي تزيد عن ٢٥٣ الف ملكية .

الجدول التالي يبين عدد المكائن المستعملة في الزراعة بين ١٩٤٥-١٩٥٧ وهي الفترة التي توسع فيها استعمال الآلات الزراعية بشكل كبير :

عدد الساحبات (تركترات)	٢١٨٣	الحاصدات بمختلف انواعها	٩٢١
عدد المحاريث المختلفة	٢٦١٠	البـاذورات	٩١
أدوات زراعية اخرى	٢٢٥٩	« الموجودة في سنة ١٩٦١ » .	

اما موجدات مديرية الآلات والمكائن الزراعية العامة حتى تاريخ ٣١-٥-١٩٦٣ فهي ٤٦٧ ساحبة و ٢١٣ حاصدة منها ٣٠ حاصدة عاطلة عن العمل (سكراب) و ٧١١ مضخة و ٣٣٧ سيارة[٧] . ان هذه الارقام بالنسبة لحاجة العراق وارتفاع نسبة استهلاك الآلات لسبب انخفاض الكفاءة الفنية في الاستعمال والصيانة تبدو تافهة ولا تمثل الا أقل من ١٠٪ من مجموع الحاجة الحقيقية للزراعة الحديثة في العراق كما جاء في تقارير الخبراء العراقيين منهم والاجانب . فحاجة العراق حاليا من أجل مكننة الزراعة من التركترات مثلا هي (٣٠) الف وحدة أي أكثر من عشرة اضعاف العدد الموجود حاليا و ٤/٥٠٠ حاصدة ميكانيكية و ١١/٥٠٠ من الباذورات و ٣٠ الف محراث .

لقد قدرت تكاليف مكننة الزراعة في العراق بمبلغ قدره ٩٠ مليون دينار حوالى ٦٠ مليون لشراء المكائن والآلات الزراعية والباقي ٣٠ مليون

---

(٧) وزارة الاصلاح الزراعي « منجزات الاصلاح الزراعي » من ٣٠-٩-٥٨ الى ٣١-٥-٦٣ .

دينار تكاليف انشاء معامل التصليح والكراجات وجميع نفقات الصيانة الاخرى • ان تنفيذ مشروع مكننة الزراعة في العراق لا يمكن أن يتم مرة واحدة بل يجب أن يتم تدريجيا بموجب خطة مدروسة تتناسب والحاجة الحقيقية لها والامكانيات المالية والفنية المتوفرة وبعد تذليل جميع العقبات التي تعترض استعمال الآلات بشكل واسع في جميع عمليات الانتاج الزراعي وخاصة تفتيت الملكيات وشيوع الملكية الصغيرة جدا وجهل السواق ومعاونيهم بالاصول الميكانيكية وأهمية الصيانة في اطالة عمر الآلة مما يؤدي الى تخفيض تكاليف استعمال الآلات والمكائن في الانتاج الزراعي •• لاشك وان تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وتحديد الملكيات الزراعية بحد أعلى سيدفع اصحاب الاراضي من الذين بقت في أيديهم مساحة محدودة من الارض بعد الاستيلاء الى استعمال الآلات والمكائن الزراعية لزيادة انتاجية الارض ليعوضو بها النقص في انتاجهم ودخلهم بسبب انخفاض مساحة الارض الباقية لديهم كما أن توزيع الاراضي على الفلاحين سيقلل من عدد الذين سيبقون في مزارع الغير مما يضطر اصحاب الاراضي الى تعويض هذا النقص باستعمال الآلات والمكائن الزراعية • غير أن تفتيت الملكيات الكبيرة وتوزيعها على شكل وحدات صغيرة سيعرقل ادخال الآلات في الانتاج ما لم يتم تأليف الجمعيات التعاونية وتوحيد الملكيات الصغيرة جدا من أجل تنظيم العمل والانتاج المشترك • والحقيقة ان مكننة الزراعة ستتوقف الى حد كبير على مدى تطبيق النظام التعاوني في الانتاج الزراعي وتشجيع اصحاب الملكيات المتوسطة على تطوير الانتاج واتباع اسلوب الزراعة الكثيفة الذى يحتاج الى المزيد من الآلات والمكائن الزراعية •

ثالثا ـ اعادة تنظيم وبناء المجتمع الريفى :

الاصلاح الزراعي بمفهومه الحديث الواسع لا يعني فقط اعادة توزيع الارض على الفلاحين وتغيير علاقات الانتاج وتحسين وسائله وزيادة حجمه

بل يتضمن ايضا الاهتمام بالشؤون الاجتماعية والثقافية والصحية لسكان الارياف لهذا فلابد اذن من اعادة تنظيم المجتمع الريفي على قواعد جديدة أكثر ملائمة لتحقيق اهداف الاصلاح الزراعي • فانعاش الريف وحل مشاكله ورفع مستواه المعاشي والثقافي يتوقف تماما على مدى انجاز ما اعلن عنه من اصلاحات فى جميع انحاء الريف العراقي وعلى الاخص المناطق النائية منه • ويهدف مشروع تطوير الريف الى توفير بيوت السكن اللائقة لـ ٣٠٠ الف عائلة وتزويد الريف بمياه الشرب النقية والكهرباء عن طريق كهربة الريف العراقي وبناء المراكز الحكومية لتقديم الخدمات الصحية والارشاد الزراعي والتوجيه الاجتماعي وتوسيع الخدمات المدرسية لنشر التعليم والقضاء على الامية كما يرمي الى اقامة شبكة من الطرق الريفية لربط القرى والارياف بالمدن حتى يسهل الاتصال بالعالم المتمدن وتخفيض تكاليف نقل المنتجات الزراعية الى مراكز التسويق والاستهلاك كما ان توفر هذه الطرق سيشجع ويسهل انتقال سكان المدن الى الارياف لقضاء اوقات فراغهم فى ايام العطل •

الا ان انجاز هذه المشاريع بأقل التكاليف وبأسرع وقت وعلى أحسن الوجوه ثم تنظيم عملها والاستفادة منها الى أكبر قدر ممكن يتوقف على مدى تطبيق النظام التعاوني في الريف العراقي وانشاء الجمعيات التعاونية الناجحة وتطور مراكز الانعاش الريفي وتفهم الجمعيات الفلاحية لدورها فى البناء والتعمير •

أ ـ دور الجمعيات التعاونية فى التنظيم :

لم يعرف قانون الاصلاح الزراعي العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ التعاونيات الزراعية والتي نص على تأليفها لتكون الاطار الجديد للمجتمع الريفي الحديث ليحل محل النظام الشبه الاقطاعي العشائرى القديم غير ان

مجلة الاصلاح الزراعي في عددها الثالث قد أوردت في أحد بحوثها التعريف التالي « التعاونيات الزراعية هي منظمة اقتصادية يؤلفها الموزعة عليهم الاراضي بموجب قانون الاصلاح الزراعي وقانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية أو أي قانون آخر على أن لا يتعدى حد ملكية الارض عن الحد الاعلى للتوزيع وذلك لتنظيم العمل الجماعي بين الاعضاء لتطوير الاقتصاد الزراعي والتغلب على تأخر الزراعة الفلاحية الصغيرة لمصلحة الفلاحين ولتأمين المطاليب المتزايدة على المنتجات الزراعية » .. نستنتج من التعريف السابق :ـ

اولا ـ ان تنظيم الحركة التعاونية والاستفادة من منافعها لا يشمل جميع الفلاحين والمزارعين اذ ينحرم جميع الفلاحين الذين لم يحصلوا على قطعة ارض زراعية من الاصلاح الزراعي بالاضافة الى حرمان المزارعين المتوسطين الذين تزيد مساحة اراضيهم عن الحد الاعلى للتوزيع (٦٠ و١٢٠ دونم) والفلاحين الذين يعملون معهم من جميع مميزات النظام التعاوني وهذا تمييز لا مبرر له .

ثانيا ـ الجمعيات التعاونية الزراعية هي جمعيات انتاجية فقط وهذا ما جاء في نص الفقرة الخامسة من المادة الثانية من نموذج النظام الداخلي لجمعيات التعاون الزراعي وتنظيم الانتاج بمختلف انواعه والقيام بما يتطلبه ذلك من أعمال ضرورية لاستغلال أراضي الاعضاء واستثمار مواردهم بصورة فردية أو جماعية وهذا يعني استبعاد الاغراض الاخرى من تأليف الجمعيات التعاونية كتسويق المنتجات الزراعية وتوريد السلع الاستهلاكية بأسعار الكلفة أو باسعار منخفضة من أجل الخلاص من احتكار التجار والوسطاء والاستفادة من فارق الاسعار الذي يستحوذ عليه التجار . ان من أهم الصعوبات التي تعترض نشوء وتطور الحياة التعاونية الزراعية في

العراق هي الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى الريف العراقي • فالفلاحين العراقيين ليسوا بمستوى واحد من الناحية الاقتصادية والوعي الاجتماعي فهم يملكون مساحات متفاوتة من الاراضى وبدرجات مختلفة من الخصوبة ومقادير متباينة من المعدات الزراعية والحيوانات ورأس المال كما تطغي على الغالبية العظمى منهم الروح الفردية كالحسد والانانية ومجموعة كبيرة من العادات والتقالية البالية والعنعنات العشائرية بالاضافة الى انخفاض مستوى الوعي التعاوني الذى هو الاساس فى بناء مجتمع الريف الحديث • فعلى الرغم من مرور خمس سنوات على تشريع قانون الاصلاح الزراعي وانشاء مديرية خاصة بالتعاون الزراعي بالاضافة الى خدمات بنك التسليف التعاوني فالجمعيات التعاونية الزراعية لم تستطع الوقوف على قدميها من أجل اداء مهمتها لانها تعاني من جميع مقومات الجمعيات الناجحة فهي تفتقر لمن يشرف على انشائها وتوجيهها من الاختصاصيين وذوي الخبرة في الحركة التعاونية التي تتطلب كفاءات عالية من الادارة والمحاسبة وعلم الاجتماع والعلوم الاقتصادية والمالية لهذا فلابد من العمل جديا على توفير هذه الكفاءات لانجاح الحركة التعاونية حجر الزاوية فى قانون الاصلاح الزراعي والانعاش الريفي كما ان نجاح الجمعيات يتوقف على المساعدات وخاصة المالية التي تقدمها لها المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية •

ب ـ مراكز الانعاش الريفى :

يمكن لمراكز الانعاش الريفي أن تقوم بدور فعال فى خدمة المناطق الريفية عن طريق تقديم الخدمات والارشادات الفنية لمساعدة الفلاحين على تحسين ظروف معيشتهم ورفع مستواهم الثقافي والصحي كما ان في امكانها العمل على انجاح الحركة التعاونية عن طريق تقديم المساعدات الفنية والمشورة العلمية لها •

ج ـ الجمعيات الفلاحية :

تعتبر الجمعيات الفلاحية الاطار الجديد الذى بموجبه يمكن تنظيم

علاقات الفلاحين فيما بينهم من جهة وعلاقتهم بأصحاب الاراضي أو الادارة من جهة اخرى • تقوم الجمعيات الفلاحية بكثير من الاعمال ذات النفع العام لجميع الفلاحين كما انها السند القوي للجمعيات التعاونية • وعلى الرغم من ان قانون تأليف الجمعيات الفلاحية ينص على كونها مهنية لا سياسية فأن الوجه السياسي لها يبرز بشكل واضح في جميع نشاطاتها ، ولهذا فقد يكون من المفيد جدا للريف العراقي توحيد جهود الجمعيات الفلاحية والتعاونية من أجل القيام بجميع المهام التي تقوم كل منها على انفراد تلافيا لزدواج الهيئات العاملة في الريف وما يترتب عليه من انقسام بين صفوف الفلاحين وتنافسهم حول قيادة الحركة الفلاحية والخروج عن الاهداف الحقيقية التي انشأت من أجلها الجمعيات الفلاحية •

هذه هي الاجراءات والوسائل التي جاء بها قانون الاصلاح الزراعي من أجل زيادة الانتاج الزراعي وتحقيق العدالة الاجتماعية حتى يمكن رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لجماهير الفلاحين وتحقيق التنمية الاقتصادية ، الا ان أهم ما يلاحظ على هذه الاجراءات :ـ

اولا ـ اجراءات ناقصة لا تكفي لتحقيق الاصلاح الزراعي ومن ثم التنمية الزراعية •

ثانيا ـ عدم امكانية جهاز الاصلاح الزراعي القيام بتنفيذ جميع هذه الاجراءات لعجزه من الناحية الادارية والمالية والفنية من ناحية وعدم تعاون أجهزة الدولة الاخرى معه من ناحية أخرى •

ثالثا ـ عدم وجود أية خطة مدروسة للعمل المنظم بحسب المراحل والاولوية على ضوء ابعاد مشاكل الاصلاح الزراعي واهدافه المرسومة وامكانيات البلاد المادية والبشرية والفنية • هذا ما سنبحثه في الفصل القادم كخطوة عمل لانجاز الاصلاح الزراعي وكمقترحات نافعة من أجل الاخذ بها لتحقيق التنمية الزراعية واعمار الريف •

الفصل الثالث

خطة عمل لانتشال الاقتصاد العراقي من التدهور

قبل البدء برسم خطة العمل للاصلاح الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية ومن ثم التنمية الاقتصادية لابد من ايراد الحقائق التالية عن طبيعة ومشاكل الاقتصاد العراقي :ـ

اولا ـ بعض الحقائق عن وضع العراق الاقتصادى :

الحقيقة الاولى : **يعانى اقتصادنا الوطنى من لتناقض فى تركيبه والفوضى فى تطوره** ومن أهم تلك المتناقضات : **اولا ـ** وفرة فى الثروات الطبيعية زراعية ومعدنية مع قلة في السكان ومع ذلك فالشعب يشكو من الفقر والحرمان **وثانيا ـ** بلد زراعي غني بثرواته الزراعية من ارض ومياه غير ان سكانه يعتمدون أكثر فأكثر فى سد حاجتهم للمواد الغذائية على ما يستورده العراق من الخارج • أليس من المؤلم جدا أن يصبح الفلاح في الشامية من مستهلكي الرز الباكستاني أو الاميركي وابن الشمال يعيش على القمح التركي أو الاسترالي وأهالى بغداد وبعقوبة وكربلاء يستهلكون التفاح والفواكه اللبنانية وجميع انواع الخضر الاردنية تعرض فى جميع اسواق العراق طيلة فصول السنة ؟ بل وأكثر من ذلك فالعراق يستورد اكثر من ثلاثين مليون دينار سنويا من المعلبات والمواد الغذائية الاخرى من اللحوم والمنتجات الحيوانية والاسماك والحبوب حيث فتحت وزارة التجارة ابواب الاستيراد للمواد الغذائية دون حساب فكان لها اثار سيئة ترتبت على الانتاج الزراعي ، فهي لا تمانع حتى في استيراد الطرشيء والزيتون المحشي والكافيار والبصل المخلل والشوربة المحضرة ••! الخ من قائمة المواد الغذائية المستوردة لاستهلاك الفرد العراقي •

والجدول التالي يبين لنا استيرادات العراق من المواد الغذائية خلال السنتين الاخيرتين :ـ

استيرادات العراق بآلاف الدنانير(١)

أصناف المـــواد الغـــذائية	١٩٦٠	١٩٦١
القمـــح	٥/٤٠٩	٩/٩٨٥
السكر	٨/٠١٩	٧/٧٣٢
الـــرز	٢/٧١٩	٤/١٤٣
خضرة تازة وزيتون	١/٠١٥	٩٤٠
تفاح وغيره من الفواكه	١/١٣٩	٩٣١
منتجات الالبان (حليب قشطة ، جبن	٧٢٥	٨٤٤
بقول يابسة	٥٤٤	٢٤٧
موز وجوز الهنـد	٣٩٨	٤٢٧
اثمار قشرية ، جوز ، لوز ، فستق	١٠١	٩٢
نشأ الحبوب والدقيق	١١٣	١٠١
بذور وثمار زيتية	١/٤٣٩	١/٧١٩
زيوت نباتيـــة	١/٧٩٥	١/٧٥٧
زيوت وشحوم حيوانية	٨٤	١٧٠
مرغرين وزيوت الشحوم ... الخ	٤٣٩	١٥٠
الشـــاي	٨/٢١٥	٨/٥٧٢
القهـــوة	١٨٤	١٨١
بهـــارات	٢٠٥	٩٢
عسل اصطناعي وسكر كيلوكوز	١٣٨	١٥٣
مصنوعات سكرية	٨٦	١٠٠
خضروات محفوضة ، معجون طماطة	٥٠٩	٤٢٧
فواكه محضرة أو محفوظة	١٨٣	٧٥
مخضرات غذائية (معلبات)	١٢٨	١٠٥
مشروبات روحيـــة	٧٩	١١٦
سيجاير وتبوغ	١٠٠	١٥٥
مجموع استيرادات العراق من المواد الغذائية	٣٣/٧٦٦	٣٩/٢١٤
مجموع صادرات العراق عدا النفط	٧/٩٠٠	٧/٨٠٠

(١) المجموعة الاحصائية السنوية العامة سنة ١٩٦١ .

من الجدول السابق يتبين ان العراق يستورد سنويا بين ٣٤ و ٣٩ مليون دينار من الحبوب والسكر والمواد الغذائية الاخرى لسد حاجته من السلع الاستهلاكية بينما صادراتنا من المنتجات المحلية عدا البترول لا تتعدى الثمانية ملايين دينار في السنتين الاخيرتين ١٩٦٠ و ١٩٦١ بعد أن كان مجموعها ١٨/٨ مليون دينار في ١٩٥٢ • ان فتح ابواب الاستيراد على مصراعيها لاستيراد المواد الغذائية لم يدع أية حماية للانتاج الزراعي من فوضى سياسة الاستيراد وجشع المستوردين والسبب في ذلك هو قلة اهتمام الدولة بالزراعة وضعف أصوات المزارعين والفلاحين ليصبح بالامكان اسماعها للمسؤولين طالبين حمايتهم كمنتجين مثلما تم لزملائهم الصناعيين تحت ضغط وتوجيه اتحاد الصناعات العراقية ذات النفوذ الواسع في الحياة الاقتصادية والسياسية للعراق •• وقد لا أغالي اذا قلت ان كبار التجار من مستوردي الحبوب والمعلبات والخضر وجميع المواد الغذائية الاخرى لا يتمنون ازدهار الزراعة ونجاح الاصلاح الزراعي في العراق لان فيه خسارة مادية كبيرة لهم وغلق باب الاثراء السريع على حساب المنتج الزراعي وعلى حساب قوت الفلاح العراقي وعلى حساب تنمية الصناعات الزراعية الناشئة الحكومية منها والخاصة والتي تعاني الآن من الفشل كصناعة السكر والمعلبات والحبوب •• الخ •

ثالثا : لا زال الفلاح العراقي في بلد البترول والغاز الطبيعي يعتمد على فضلات الحيوانات والاعشاب وسعف النخيل في وقوده مما يحرم الارض من أهم مصدر من مصادر اعادة حيويتها ألا وهي الاسمدة العضوية • قد يكون من المفيد جدا للاقتصاد الوطني ان توزع المنتجات النفطية في المناطق الريفية بأسعار واطئة جدا تشجيعا للفلاحين على استعمال النفط بدلا من فضلات الحيوانات التي يجب استعمالها كأسمدة عضوية للتربة الضعيفة • ان من الممكن الاستفادة من تجربة الصين الشعبية في هذا المضمار

حيث اسست المصالح المتخصصة بجمع وتوزيع الاسمدة العضوية لاستعمالها بالزراعة بحيث اصبحت اسعارها تفوق اسعار الفحم الحجري لان منافعها الاقتصادية كانت عظيمة في زيادة انتاجية الارض التي تزرع أكثر من مرتين في السنة .

رابعا : في الوقت الذي يفتقر فيه الريف العراقي الى الفنيين والمرشدين الزراعيين وحتى المعلمين نجد عشرات الالوف من الشباب المتعلم وانصاف المثقفين أمام ابواب الدوائر الحكومية وشبه الحكومية والشركات يتزاحمون على الوظائف الكتابية في مراكز المدن أو انهم يتسكعون في المقاهي والشوارع مع ما يترتب على هذه الحالة من مشاكل اقتصادية وأمراض اجتماعية وفوضى سياسية .

الحقيقة الثانية : الاصلاح الزراعى ثورة اقتصادية واجتماعية قبل كل شيء :

يعتبر الاصلاح الزراعي بحق ثورة اقتصادية واجتماعية اقتضتها الظروف التاريخية لتطور العراق الاقتصادي والاجتماعي وقد عجل فيها التفاوت الكبير في توزيع الدخول وتأخر الانتاج الزراعي بالاضافة الى تضخم عوائد النفط والانفاق العام منذ سنة ١٩٥١ . وما تشريع قانون الاصلاح الزراعي الا عملية جراحية كانت ضرورية وملحة لازالة امراض ومساوىء النظام شبه الاقطاعي الذي كان يحكم الريف العراقي منذ عدة قرون .

فكما ان تخطيط التنمية الاقتصادية ليست عملية هندسية فالاصلاح الزراعى واعمار الريف ليست عملية قانونية بل هي مجموعة اجراءات لتحقيق عدة اهداف حددتها الثورة يقصد منها اقامة مجتمعا جديدا تحكمه وتنظمه قواعد جديدة يضعها المشرع على ضوء ما يرسمه الاقتصاديون والمختصون بشؤون الريف والزراعة . ان مشاكل الاصلاح الزراعي الرئيسية في العراق ليست في استصلاح الارض وتوفير المياه لها بل ولا في ايجاد الاموال

اللازمة لتنفيذ مشاريع الري الكبرى وانما تكمن اولا ـ في التنظيم والتوجيه وفي وضع خطة العمل الصحيحة والسعي لتنفيذها بكل اخلاص واهتمام. وتكمن ثانيا ـ في الفلاح نفسه عنصر العمل أي في القوى البشرية العاملة في الريف والمستفيدة من ازدهاره ، في اعداد الفلاح وتوجيهه وفي اقناعه بأن الدولة تعمل جاهدة لرفع شأنه وحل مشاكله واخيرا في تعبئته ليقوم بواجباته في زيادة الانتاج وتحسينه وينال حقوقه كمواطن صالح يعتمد عليه ببناء مجتمع الريف الحديث .. لهذا يجب ان لا تقف النصوص القانونية الجامدة حجر عثرة أمام تحقيق الاهداف التي جاء من اجلها قانون الاصلاح الزراعي من زيادة في الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية .. الخ

لهذا يجب أن يعاد النظر بنصوص القانون المتعلقة بمشاكل الاستيلاء والتوزيع وخاصة البساتين المثمرة ومشكلة الشيوع والاستبدال وتفتيت الوحدات الاستثمارية بالميراث ومشكلة التعويض لاصحاب الملكيات الواسعة واشراك الرأسمال الخاص في استصلاح الارض وزيادة الانتاج وبناء المزارع النموذجية وتاليف الجمعيات التعاونية لجميع الفلاحين والمزارعين دون تمييز ولاسيما المزارعين المتوسطين .

الحقيقة الثالثة : تبعية الاقتصاد العراقي للسياسة البترولية وعوائد النفط:

لقد زاد اعتماد العراق في السنوات الاخيرة على عوائد البترول اعتمادا كبيرا لا من اجل تمويل مشاريعه الانمائية وميزانية الدولة العامة فحسب بل من أجل استيراد السلع الاستهلاكية بما فيها المواد الغذائية أيضا لهذا فقد ارتبط الاقتصاد الوطني ارتباطا وثيقا في حياته اليومية مما يحصل عليه من ايرادات تقدمها له شركات النفط . لا يمكن معرفة اهمية عوائد البترول بالنسبة للاقتصاد العراقي ومدى الاعتماد عليها والدور الذي تلعبه في سياسته الاقتصادية الا بعد معرفة النسبة التي تكونها في كل من الدخل الوطني العراقي وفي ميزانية الدولة . لم تمثل عوائل البترول في السنة المالية ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ الا ٣٪ فقط من الدخل العراقي وما يقرب من ١٦٪ من

ايرادات الحكومة في الميزانية العامة ، ارتفعت هذه الارقام فأصبحت واردات النفط تمثل ٣٣٪ من ايرادات الميزانية العامـة في سنة ١٩٥٦ و ٤٦٪ في سنة ١٩٦٠ وكذلك الحال بالنسبة للدخل القومي حيث ارتفعت النسبة من ٣٪ في سنة ١٩٥٠ الى ٣٠٪ في سنة ١٩٥٦ و ٢٢٪ تقريبـا في سنة ١٩٦٠ والجدول التالي يبين ذلك بوضوح .

عوائد البترول فى كل من الميزانية العامة والدخل القومى

بحسب الاسعار الثابتة(٢)

السنة	عوائد البترول مليون دينار	ايـرادات ميزانية الدولة مليون دينار	نسبة عوائد البترول الى الميزانية	الدخل القومي مليون دينار	نسبة عوائد البترول الى الدخل
٥١-٩٥٠	٥/٢٩	٣٣/٥	١٦٪	١٦٨(٢)	٣٪
٥٧-٩٥٦	٦٨/٨٥	٦٢/٧	٣٣٪	١/٢٩٠(٣)	٣٠٪
٦١-٩٦٠	-/٩٢	١٠٣/٦	٤٦٪	١/٤٢٢(٣)	٢٢٪

لقد تضخمت ايرادات الحكومة العراقية من عوائد البترول تضخما كبيرا وسريعا حيث تضاعف اكثر من ١٩ مرة خلال العشر سنوات الاخيرة في حين لم يتضاعف الدخل القومي غ يرمرة واحدة مما اصبحت تمثـل نسبة عالية من الدخل كما دخلت بجزء كبير من ايرادات الميزانية العـامة بالاضافة الى انها تمثل جميع ايرادات ميزانية التخطيط تقريبا ، ومما زاد المشكلة تعقيدا هوما ارتكبته الحكومـات المتعاقبة من أخطاء جسيمة بحق التنمية الاقتصادية عندما حولت جزءا كبيرا من عوائد البترول من ميزانية الانماء والاعمار (التخطيط) الى الميزانية العامـة وانفاقها في الاغراض

(٢) المجموعة الاحصائية لـ ١٩٥٢ و ١٩٥٨ و ١٩٦١ . وحسابات الدخل القومي من ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ ، وزارة التخطيط .

الاستهلاكية كرواتب للجيوش العاطلة مـــن الموظفين والمستخدمين حيث البطالة المقنعة متفشية في جميع اجهزة الدولة • اننا نتذكر جيـدا مجلس الاعمار عند تأسيسه فيسنة ١٩٥١ حيث اختص بـ ٧٠٪ من عوائد البترول من أجل انفاقها عـــلى مشاريع التنمية والباقي ٣٠٪ تدخل في الميزانيـــة العامة[٣] • لقد اعتبر هذا القرار اجراءا حكيما لانه يضمن انفاق اكبر جزء من عوائد البترول على المشاريع الانتاجية والانمائية •• لقد خفضت حصة ميزانيـــة التخطيط (حصة الانماء) الى ٥٠٪[٤] من العوائد منذ (ثورة ١٤ تموز) حتى اليوم والباقي يدخل مباشرة كايرادات في الميزانية العامة حيث التبذير في الانفاق على وجوه غير منتجة • ونتيجة لهذا الوضع فقد اصبح اقتصادنا الوطني باجمعه وميزانية الدولة عـلى وجه الخصوص يتوقفان الى حد كبير على ايرادات النفط وان أي توقف في هـــذا المورد سيشل تماما حركة التطور الاقتصادي وارباك تام لجهاز الدولة واحداث الفوضى في سياسة التنمية الاقتصادية بل والحياة السياسية • ان هذه الحالة تسبب أخطارا جسيمة للاقتصاد الوطني لانها ربطت بشكل وثيق برامج التنمية وحياتنا الاقتصاديةاليوميةباتتاج وتصديرالبترولالىالاسواقالعالميةحيث يتوقف استمرارها على عدد كبير من العوامل والظروف العالمية غير المستقرة ولارادة ومصالح الشركات الاحتكارية العالمية • لهذا فالاقتصاد العـراقي لا يمكنه الاعتماد باستمرار على عوائد البترول لانها مصدرا قلقا للتمويل بالاضافة الى الاخطـار التي تترتب عـــلى ربط الاقتصاد الوطني بالسياسة البترولية لشركات النفط العالمية • ان تدهور الانتاجالزراعي وتعثر التنمية الصناعية والسياسة الاقتصادية الخاطئة التي اتبعها العـــراق طيلة السنين

---

(٣) I. B. R. D. "The Economic Development of IRAQ.

(٤) لقد انخفضت هذه النسبة من الناحية الواقعية الى ٣٠٪ منـذ بداية السنة المالية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ •

الماضية تعتبر الاسباب الرئيسية لتبعية الاقتصاد العـــراقي لعوائد البترول والسياسة البترولية وان أي سياسة حكيمـة يجب أن تعتمـد على تطـوير وانماء القطاعات السلعية وعلى الاخص القطاع الزراعي ليكن القاعدة التي ترتكز عليها الصناعة الوطنية ..

الحقيقة الرابعة :

ان التنمية الصناعية يجب ان لا تتم على حساب الزراعة وعلى انقاض اشلاء القطاع الزراعي لان الصناعة في بلـــد متخلف زراعي كالعـراق لا تستطيع النمو والازدهار دون تحقيق حد أدنى من التنمية الزراعية .

ثانيا ـ مقترحات من أجل اعمار الريف وتحقيق التنمية الزراعية :

فمن أجل حل جميع المشاكل التي تعترض تحقيق التنمية الزراعية ومن أجل تحديد الاهداف الحقيقية للتنمية الاقتصادية ومن أجـل توفير العوامل الفنية والمادية التي يمكن بها التوسع في الانتاج ومن أجـل تأزر النشاطين العام والخاص للوصول بالدخل القومي الى المستوى الاعلى الذى تنشده الدولة مع توفير العدالة الاجتماعية في التوزيع وتهيئة فرص العمل لجميع السكان وتحقيق مستوى معيشة أعلى لسواد الشعب بشكل مضطرد لابد اذن من وضع خطة عامة للتنمية الزراعية تكون الركن الاساسى في خطة التنمية الاقتصادية للعراق(٥) . ومن أجل وضع هذه الخطة وتنفيذها بشكل صحيح لابد من الاعتماد على المبادىء الاقتصادية التالية :ـ

١ ـ مبدأ دقـة الدراسات لجميع مشاريع الخطـــة الاقتصاديـــة ومشاكلها .

٢ ـ مبدأ وحدة الادارة والتوجيه .

---

(٥) محمود صالح الفلكى « التنميـــة الاقتصادية وقواعـــدها الاساسية » ١٩٥٩ .

٣ ـ مبدأ اعطاء الاولوية في الاهتمام للعنصر البشري ـ عنصر العمل ـ .

٤ ـ مبدأ اختيار المشاريع ذات المنافع المتعددة (Polyvalence) .

٥ ـ مبدأ اولوية في تنفيذ المشاريع ذات المردود العالي (أي ذات الانتاجية المرتفعة) .

٦ ـ مبدأ التعاون والتكامل لا التنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص .

هذه هي المبادىء باستثناء الاخير منها التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الاميركية في اواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي في غزوها للنصف الغربي من القارة الاميريكية (الزحف نحو الغرب) وحولت مناطقها القاحلة الى عالم ينبض بالحياة ويعمه الازدهار الاقتصادي فهل بالامكان الاعتماد عليها لغزو مجاهل الريف العراقي واخراجه من ظلمات القرون الوسطى الى حياة أفضل ؟ نعم يمكننا ذلك اذا ما اتخذت الاجراءات التالية :ـ

اولا : الوقوف بشكل تام على جميع مشاكل التنمية الزراعية وتحديد ابعادها ولاجل تحقيق ذلك يجب العمل على اجراء مسح اجتماعي واقتصادي عام من أجل معرفة احوال السكان كميا ونوعيا وتوزيعهم حسب المناطق والوقوف على ثروات العراق الطبيعية كتصنيف التربة من حيث درجة خصوبتها وكمية المياه الضرورية لاستغلالها قبل البدء بتوزيع الوحدات الاستثمارية على الفلاحين لا بعدها .

ثانيا ـ تحديد الاهداف القريبة والبعيدة وتهيئة الوسائل اللازمة لتحقيقها على ضوء الامكانيات الممكن توفرها وهذا يحتاج الى :

١ ـ وضع خطة مدروسة للاصلاح الزراعي واعمار الريف .

٢ ـ اقامة مجلس أعلى للاصلاح الزراعي يتفرغ لوضع خطة التنمية الزراعية والاشراف على تنفيذها ويعتبر نواة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يتولى تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق .

٣ ـ تأليف الجمعيات التعاونية في جميع مناطق الريف تظم جميع الفلاحين دون حصرها بمن توزع عليهم أراضى الاصلاح الزراعي واتحادات عامة للمزارعين على غرار اتحاد الصناعات .

ثالثا ـ تشريع قانون للتنمية الزراعية : على غرار قانون التنمية الصناعية من أجل حماية وتشجيع الانتاج الزراعي عن طريق الحماية الكمركية وتنظيم سياسة الاستيراد وتشجيع الافراد على مشاركة الدولة في استصلاح الاراضى واعمار الريف عن طريق استثمار رؤوس الاموال الخاصة في الزراعة كما طبق في القطر المصري .

رابعا ـ تشريع قانون الخدمة الريفية : لاعطاء بعض الامتيازات فى تعيين وترقية الموظفين والمستخدمين الذين يعملون في الريف العراقي تشجيعا للشباب من أبناء المدن على الاقامة والعمل في الريف العراقي لا في حقل الاصلاح الزراعى فقط وانما في جميع الحقول التعليم والصحة والادارة ... الخ .

خامسا ـ انشاء معهد عالى للاصلاح الزراعى : مهمته تعليمية وعلمية في آن واحد :

١ ـ الدور التعليمي ينحصر في اعداد الجهاز الذي يشرف على تنفيذ خطة الاصلاح الزراعي في جميع المستويات : القرية والمنطقة والقطر ، فهو يقوم باعداد عناصر ذات اختصاص في التنظيم التعاوني واعمار الريف والتنمية الزراعية والمحاسبة وعلم الاجتماع وتشريعات الاصلاح الزراعي حتى يصبح في الامكان الاشراف على تأليف الجمعيات التعاونية وادارتها وادارة المزارع النموذجية كما يساعد على رفع كفاءة جهاز

الاصلاح الزراعي الحالي عن طريق فتح الدورات التدريبية والتوجيهية لموظفيها ولخريجي كليتي الاقتصاد والتجارة .

٢ ـ أما الـــدور العلمي فينحصر في تولي المعهـد القيام بالبحوث والدراسـات الاقتصادية والاجتماعية الخاصـة بالريف العراقـي لتحديد المشاكل وتقديم المقترحات والاشراف علميا وعمليا على تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية .

سادسا ـ انشاء مديرية عامة لتسويق المنتجات الزراعية ـ تتـولى حـل مشاكل التسويق والقيام بمساعدة الجمعيات التعاونيـــة التي تقـوم بتسويق منتجات الفلاحين واقامة مراكز للتخزين واسواق للتوزيع تخليصا لهم من مشاكل تسويق المنتجات الزراعية في العراق .

سابعـا : السيطرة على صمامات الامان التى تتطلبها خطة التنميـــة الزراعية وهي :ـ

١ ـ الاشراف او الوقوف عـــلى سياسة الاستيراد المتعلقة بالمنتجات الزراعية حماية للانتاج الزراعي .

٢ ـ تنسيق العمل والجهاز الاداري في كل من الالويـة والاقضية والنواحي مع تأسيس مجالس زراعية في الاقضية والنواحي يكون لموظفي الاصلاح الزراعي والجمعيات التعاونية دور رئيسى فيها وكذلك الحال مع اجهزة الدولة الاخرى كوزارة البلديات والتخطيط والزراعة والتربيـــة والتعليم .

ثامنـا ـ الغاء أو تعديل جميع القوانين والتعليمات التى تقف حجـر عثرة أمام ازدهار الزراعة واعمار الريف كقانون تحديد زراعـة التبغ في العراق وقانون حصر مشاريع السكن الحكومية بالمدن التي يزيد عـــدد سكانها على عشرة آلاف نسمة مما أدى الى حرمان جميع المـدن الصغيرة

والقصبات والنواحي من مشاريع السكن الحكومية مما ساعد على اتساع الهجرة الى المدن الكبيرة .

من الممكن اعتبار هذه المقترحات خطوطا عامة لخطة عمل تساعد على انتشال الريف العراقي من التدهور والانحطاط وتحقيق التنمية الزراعية وزيادة الانتاج ورفع مستوى معيشة جماهير الفلاحين . ان تنفيذها كليا أو جزئيا سيساعد بلا شك على حل مشاكل الاصلاح الاصلاح الزراعي الا انني مؤمن تمام الايمان بأن عوامل نجاح الاصلاح الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية هي الآن بين يدي الفلاحين اولا وجهاز الاصلاح الزراعي ثانيا ، فان تكاتفا وعملا بكل اخلاص وتفاني من أجل تحقيق جميع اهداف الاصلاح الزراعي فلن تمر فترة طويلة حتى يتغير وجه الريف الكالح باخر أكثر حيوية ونشاطا وعند عدم ذلك فسيبقى الريف العراقي غارقا في تخلفه يغطيه الفقر والجهل بردائه السميك فترة اخرى قد تطول او تقصر حتى يتم الايمان بضرورة العمل من أجل الفلاح والريف والاقتصاد الوطني ...

مراجع البحث

١ ـ الدكتور عبدالصاحب علوان « دراسات في الاصلاح الزراعي »

٢ ـ الدكتور عبدالصاحب علوان «الاصلاح الزراعي والتنمية الصناعية»

٣ ـ عبدالهادي عباس « الارض والاصلاح الزراعي في سوريا »

٤ ـ دورين وارينر « الاصلاح الزراعي والانماء في الشرق الاوسط

٥ ـ الدكتور محمدجواد العبوسى «مشكلات التقدم الاقتصادي فيالعراق»

٦ ـ محمود حسن صوان « مشاكل التنمية الاقتصادية في العالم العربي »

٧ ـ الدكتور محمد سعيد عبدالفتاح « اقتصاديات المجتمع العربي »

٨ ـ الاستاذ عبدالرزاق الهلالي «الريف والاصلاح الاجتماعي فيالعراق»

٩ ـ الاستاذ عبدالرزاق الهلالي « نظرات في الاصلاح الزراعي »

١٠ـ الدكتور توماس بالوك « سياسة الاعمار الاقتصادي في العـــراق » ترجمة الدكتور محمد سلمان حسن .

١١ـ محمود زكي شبانه « التسويق الزراعي »

١٢ـ و . و . روستو « مراحل النمو الاقتصادي »

١٣ـ سعيد عبود السامرائي « سبل تصنيع العراق »

١٤ـ كارل افرسن ومساعديه « السياسة النقدية في العراق »

١٥ـ مجموعة ابحاث المؤتمر الهندسى العربي السادس ١٩٥٥

١٦ـ مجلة الزراعة العراقية ـ « عدد خاص » سنة ١٩٥٨ .

١٧ـ الدكتور عبدالحسين وداي العطية « محاضرات في اقتصاديات العراق ، « محاضرات في التخلف والتنمية الاقتصادية » ، غير مطبوعة .

١٨ـ سعد ماهر حمزة « التنمية الاقتصادية والجمود الاجتماعي » .

١٩ـ محمد صالح الفلكي « التنمية الاقتصاديـــة وفوائدهـا الاساسية في الدول الناشئة »

٢٠ـ وهبي غبريال « التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة »

٢١ـ وزارة الاصلاح الزراعي « الاصلاح الزراعي في اعوامه الثلاثة »

٢٢ـ تقرير لجنة البنك الدولى للائتمـــان والاعمـار عن تطـور الاقتصاد العراقي (بالانكليزية)

٢٣ـ صلاح الدين نامق « اسس التنمية الاقتصادية في البلدان العربية »

٢٤ـ الدكتور جابر جاد « التعاون والتنمية الاقتصادية »

الفهرس

الصفحة

تمهيـــد : ٣

المقـدمة : الاصول التاريخية لتخلف العراق الاقتصادى ٦

الفصل الاول

ثروات العراق الطبيعية ومشاكل التنمية الزراعية فى العراق ١٧

اولا : عدم استغلال الثروات الزراعية أو سوء استغلالها ١٨

١ ـ نقص استغلال الاراضى الصالحة للزراعة ١٩

٢ ـ انخفاض الانتاجية الزراعيـــة ٢٢

٣ ـ رداءة نوعيـــة الانتـــاج ٢٤

ثانيا : مصادر المياه ومشكلة نظام الرى فى العراق ٢٥

ثالثا : مشاكل الفلاح العراقي ودوره في التنمية الزراعية ٢٧

أ ـ تطور حجم السكان والسكان العاملين ٢٨

ب ـ سوء توزيع السكان ومشكلة الهجرة ٣٣

جـ ـ انخفاض مستوى التعليم وتفشي الامية بين الفلاحين ٤٠

د ـ انخفاض مستوى الصحة العامة وتفشي الامراض ٤١

هـ ـ عدم توفر السكن اللائق ٤٣

رابعا : مشكلة النظام الشبه اقطاعى واسلوب حيازة الارض ٤٥

ـ الملكيات الصغيرة ومشكلة تفتيت الملكية ٥٢

ـ مشكلة الشـيوع ٥٣

خامسا : مشكلة التخصص فى الانتاج ٥٤

أ ـ حجم الانتاج الزراعى ٥٤

ب ـ مساحة الاراضى المزروعة ٥٥

سادسا : مشكلة تقلبات حجم الانتاج الزراعى ٥٧

سابعا : مشكلة التمـــويل الريفى ٥٩

١ ـ ضآلة رأسمال المصرف الزراعى وقلة القروض الممنوحة ٥٩

٢ ـ حرمان صغار المزارعين والفلاحين من سلف المصرف الزراعـــى ٦١

الصفحة
٣ ـ سوء استعمال القروض ٦٢
ثامنا : مشاكل تسويق المنتجات الزراعية ٦٣

الفصل الثاني

دور الاصلاح الزراعي في التنمية الاقتصادية

اولا : اهداف الاصلاح الزراعي ٧٠
١ ـ اهداف سياسية ٧٠
٢ اهداف اقتصادية ٧١
٣ ـ اهداف اجتماعية ٧٢
ثانيا : اجراءات ووسائل تحقيق الاصلاح الزراعي ٧٣
١ ـ تحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الارض على المزارعين ٧٤
أ ـ تحديد الملكية الزراعية ٧٤
ب ـ اعادة توزيع الاراضي الزراعية على المستحقين من الفلاحين ٧٥
٢ ـ اعادة تنظيم الانتاج باتباع طرق الانتاج الحديثة ٧٩
أ ـ تنظيم الري والبزل ٧٩
ب ـ تطبيق الدورات الزراعية واستعمال البذور المحسنة والاسمدة ٨١
ج ـ مكننة الزراعة ٨٢
ثالثا : اعادة تنظيم وبناء المجتمع الريفي ٨٤
أ ـ دور الجمعيات التعاونية في التنظيم ٨٥
ب ـ مراكز الانعاش الريفي ٨٧
ج ـ الجمعيات الفلاحية ٨٧

الفصل الثالث

خطة عمل لانتشال الاقتصاد العراقي من التدهور ٨٩
اولا : بعض الحقائق عن وضع العراق الاقتصادي ٨٩
١ ـ يعاني الاقتصاد العراقي من التناقض في تركيبه والفوضى في تطوره ٨٩
٢ ـ الاصلاح الزراعي ثورة اقتصادية واجتماعية ٩٢
٣ ـ تبعية الاقتصاد العراقي للسياسة البترولية وعوائد النفط ٩٣
٤ ـ التنمية الصناعية يجب أن لا يتم على حساب الزراعة ٩٦
ثانيا : مقترحات من أجل اعمار الريف وتحقيق التنمية الزراعية ٩٦

الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١١	١١	(الزراعى والانماء)	(الاصلاح الزراعى والانماء)
١١	١٥	ولم تؤيد	ولم تؤدى
١٨	١	جهع المزارعين	جهل المزارعين
٢٤	٢٣	توضيبه	وتوضيبه
٢٦	الهامش	Butish	British
٢٩	١	القت	الوقت
٣٠	الاخير	ذلك	تحذف
٤٥	٢٣	الأسبا	الأسباب
٥٢	١٥	الملكيات	الملكيات الكبيرة
٦٢	٤	التاونى	التعاونى
٦٣	١٦	اخل	اجل
٦٤	١٢	تشاهد	نشاهد
٧٢	٥	الرزاعية	الزراعية
٧٩	١٢	اداة	ادارة
٨٠	٥	متأخر	متأخر جدا بالنسبة للمزروعات الشتوية ومتقدم جدا بالنسبة للمزروعات الصيفية ،
٨٧	١١	من جميع	من نقص جميع
٨٩	٧	من لتناقض	من التناقض
١٠٢	٥	للائتمان	للانماء
١٠٣	٢٣	الريفى	الزراعى

[illegible]

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٢٢	٢٢	[illegible]	[illegible]
٢٦	٢٦	[illegible]	[illegible]
٨٢	١	[illegible]	[illegible]
٣٢	٢٢	[illegible]	[illegible]
٣٢	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٤٠	١	[illegible]	[illegible]
٤٢	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٤٥	٢٢	[illegible]	[illegible]
٤٦	٢١	[illegible]	[illegible]
٤٧	٤	[illegible]	[illegible]
٤٨	٢١	[illegible]	[illegible]
٤٥	٢٢	[illegible]	[illegible]
٤٧	٥	[illegible]	[illegible]
٤٨	٢٦	[illegible]	[illegible]
٥٨	٩	[illegible]	[illegible]
٦٨	٢٢	[illegible]	[illegible]
٦٨	٧	[illegible]	[illegible]
٦٠٢	٥	[illegible]	[illegible]
٦٠١	٢٢	[illegible]	[illegible]

(ثمن النسخة ٢٥٠ فلساً)

DUE DATE

MAR 2 6 1984

201-6503

Printed in USA

14111721
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES
0114111721
outreach stacks

HD
2111
.I7
A44

OCT 8 1968

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU52841421
HD2111.I7 A44 al-Islah al-zirai fi

HD-2111-I7-A44